



جامعة بنغازي



الدراسات العليا

شعبة : الحديث والمعاصر

قسم : التاريخ

الحدود الاستعمارية ودورها في النزاعات والصراعات الأفريقية في منطقة البهيرات العظمى 1960 - 2000 م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"

بكلية الآداب قسم التاريخ بتاريخ 05 / 06 / 2013 م

إعداد الطالب :

حفيظ الصادق صالح زقلام

إشراف الأستاذ الدكتور :

عطية مخزوم الفيتوري

كلية الآداب - جامعة بنغازي

تاريخ المناقشة :

05 / 06 / 2013 م



الدراسات العليا

شعبة : الحديث والمعاصر

قسم : التاريخ

الحدود الاستعمارية ودورها في النزاعات والصراعات الأفريقية في منطقة البحيرات العظمى 1960 - 2000 م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية "الماجستير"
بكلية الآداب قسم التاريخ بتاريخ 05 / 06 / 2013 م

إعداد الطالب :

حفيظ الصادق صالح زقلام

لجنة المناقشة :

التوقيع	الصفة	الاسم
	مشرفاً	أ.د. عطية مخزوم الفيتوري
	ممتحناً داخلياً	د. ارويعي محمد علي
	ممتحناً خارجياً	أ.د. سالم محمد المعلول

يعتمد / عميد كلية الآداب

تاريخ المناقشة 05 / 06 / 2013 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ
وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيُنصَرْنَ لِلَّهِ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحج (الآية 40) .

شكر وتقدير

اشكر الله عز وجل أن أنعم عليّ بإتمام هذا البحث ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله ...

ومن ثم يقتضي مني واجب الشكر و الاعتراف أن أتقدم بالفضل والامتنان للأستاذ الدكتور عطية مخزوم الفيتوري الذي لم يدخر جهداً للنصح والتوجيه والتشجيع والصبر وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء .

كما أقدم شكري وتقديري إلى جامعة بنغازي ممثلة في قسم التاريخ بكلية الآداب وإلى جميع الأساتذة والمسؤولين فيها .

كما لا أنسى في هذا المقام أن أشكر كل من قدم لي يد العون والرعاية من أستاذ وزميل وموظف في مكتبة سائلا الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم وأخص بالذكر الدكتور رحيم كاظم الهاشمي لتوجيهاته السديدة ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين أعضاء لجنة المناقشة لقبولهما مناقشة هذه الرسالة وإبداء آرائهما حولها وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ————— م .

المحتويات

الإهداء.....	ب
شكر و تقدير.....	ج
فهرس المحتويات.....	د
المقدمة.....	1

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية لمنطقة البحيرات العظمى

المبحث الأول : الموقع و الأهمية.....	9
(1)الموقع الإستراتيجي.....	9
(2) الثروة البشرية والطبيعية.....	10
المبحث الثاني: التنوع الاثني و العرقي في منطقة البحيرات العظمى.....	12
المبحث الثالث: منطقة البحيرات العظمى قبل مجيء الأوربيين.....	22

الفصل الثاني

الحدود الاستعمارية

المبحث الأول : (أ) مفهوم الحدود السياسية وأهميتها.....	27
(ب) تعيين وتخطيط الحدود.....	28
المبحث الثاني : الحدود السياسية في منطقة البحيرات العظمى قبل الاستعمار الأوربي.....	30
المبحث الثالث : استعمار ونشأة دول منطقة البحيرات العظمى.....	32
المبحث الرابع : عيوب و مساوىء الحدود الاستعمارية.....	37
المبحث الخامس : إشكالية الحدود الاستعمارية.....	40

الفصل الثالث

الحدود الاستعمارية وأثرها في أشكال الصراع في منطقة البحيرات العظمى

المبحث الأول : نظم الإدارة في منطقة البحيرات العظمى

44 (أ) الاستعمار البريطاني

46 (ب) الاستعمار البلجيكي

المبحث الثاني : أشكال الصراع في منطقة البحيرات العظمى

47 (أ) الحروب الأهلية

48 (1) الحرب الأهلية الرواندية

49 (2) الحرب الأهلية في بوروندي

50 (3) الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية

52 (4) الحرب الأهلية الأوغندية

54 (ب) الحركات الانفصالية

59 (ج) الانقلابات العسكرية

(د) النزاعات الحدودية :

62 1 - النزاع بين تنزانيا - ملاوي .

62 2 - النزاع الكيني - السوداني

63 3 - النزاع الأوغندي - التنزاني

63 4 - النزاع الكيني - الصومالي

الفصل الرابع

الحدود الاستعمارية ومستقبل دول البحيرات العظمى

- المبحث الأول: ثبات و استمرارية الحدود الاستعمارية 67
- المبحث الثاني: قدسية الحدود الموروثة ومبدأ قدسية أوتي بوستيدس جوريس 69
- المبحث الثالث: مبررات قدسية الحدود الموروثة 75
- المبحث الرابع: السير نحو الوحدة و التكامل 78
- الخاتمة** 87
- قائمة الملاحق** 92
- قائمة المصادر و المراجع** 97

القائمة

ظلت منطقة البحيرات العظمى ساحة لوقائع عنف و صراعات طويلة فقد شهد هذا الجزء من العالم لفترة طويلة ولا يزال يشهد اضطراباتٍ داخلية وخلافاتٍ حدودية وسياسية خلّفت آثارًا سلبية على مجريات الحياة العامة وأثارا عميقة علي سكانها ، فالذي يقرأ ما دون من أحداث إفريقية ويتتبع ما تقدّمه وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية، يدرك أنّ كثيرًا من دول القارة عانت تجارب قاسية من ويلات الحروب و أشدّ حالات العنف السياسي، فضلا عن ما مرّت به من انقلابات عسكرية أو اغتيالات بين الحين والآخر وكانت معظم حالات العنف السياسي تنشأ وتدوم نتيجة لخلافات حدودية، أو إثنية، أو دينية، أو عنصرية ، ونجد إن الأيدي الخارجية هي أيضا لها التأثير في اغلب الأحيان وان تكن هي المسبب للازمات في منطقة البحيرات العظمى.

فقد تعرّضت منطقة البحيرات العظمى إلى استعمارٍ بغيضٍ لفترات متفاوتة من طرف دولٍ أوروبيةٍ هي: فرنسا، و بريطانيا، و أسبانيا، و البرتغال. و بإلقاء نظرة سريعة على خريطة إفريقيا يتّضح أنّ الدول المستعمرة عملت على " تقسيم القارة إلى دول تفصل بينها حدود ذات طبيعةٍ مختلفةٍ أو أقاليم تضم مجموعات تختلف عاداتها وتقاليدها ومحركاتها الدينية مما ينجم عنها خلافات داخل الإقليم الواحد في دولة ما بعد الاستقلال ، أو خلافات بين مجموعات عرقية وإثنية داخل الدولة الواحدة ، أو بين إقليمين جمعتهما حدود اجتهد الاستعمار علي وضعها في سلة الدولة القومية الواحدة.

وما أن تحررت منطقة البحيرات العظمى من نير الاستعمار وفرحت باستقلالها حتى وجدت نفسها تغوص في وحل الصراع ، فقبل أن يطوي عقد الستينات صفحاته حتى كانت العديد من دول المنطقة قد أثنختها جراحات النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالية ولم يكن ما حدث في الستينات إلا أول الشرر، ذلك أن لهيب الحروب ونيران الصراع مالبت أن زاد انتشارها خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات ، ولقد غاب عن تلك الدول أنه كان عليها أن تتحرر من أقوي قيود الاستعمار ألا هو الحدود الاستعمارية .

كانت تكلفة تلك الحروب والنزاعات علي شعوب المنطقة ومجتمعاتها وثقافتها واقتصادياتها و أرضها كبيرة جدا ، وقد كان من أثارها أعظم مآسي القرن العشرين من حيث الأرواح التي حصدت والجموع التي تشردت وأعدت ، والفرص الاقتصادية التي ضيعت ، ناهيك عمّ أصاب الحياة الطبيعية والبرية من تدهور للتربة وحرق للأرض وتلوث للبيئة وما أفرزته من تطهير عرقي وقتل جماعي وهضم لأبسط حقوق الإنسان وأصبحت أخبارها في الإعلام العالمي أخبار الكوارث والقتل والجوء والمجاعات .

حيرت ظاهرة الصراعات والحروب في منطقة البحيرات العظمى الدارسين والباحثين وهم يسعون إلى تحديد تفسير علمي لها ، ففريق يري أن العامل الأساسي خلف هذه الصراعات هو الإثنية أو العرقية ومن ثم

فإن أي توتر للروابط التي تربط المجتمع يمكن أن يؤدي إلى تفجير العنف ولعل منطقة البحيرات العظمى تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات ، فليس بخاف أن أحد إشكالات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة ترتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات بين التوتسي و الهوتو وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري ، فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85% منهم ينتمون إلى قبائل (الهوتو) موزعين عبر الحدود البوروندية مع دول الجوار الأخرى فثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي يحاولون اقتفاء أثاراً أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة جنوب كيفو(ألبانيا مولينجي) كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا وبوروندي ،أضف إلى ذلك عشرات آلاف من (التوتسي و الهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية ، ولا يخفى على أحد أن هذه الروابط هي التي خلقت تحالفات سياسية وقادت المنطقة إلي حروب وصراعات دامية .

وفريق آخر يرى أن العامل السياسي - الاقتصادي هو الذي يقف وراء هذه الصراعات ،فالسياسات الاقتصادية التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي ، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع.

هذه الآراء والنظريات حاولت تفسير حالة انتشار النسب العالية للحروب والصراعات في المنطقة ، لامست بلا شك جزءاً من الحقيقة ، فالتاريخ يعلمنا أن ليس هناك عامل واحد وراء الحدث وإنما هي عوامل متعددة ومتشابهة ، ومن هنا فإن إي تفسير يهمل أو يستبعد العامل التاريخي وهو في هذه الحالة التكوين التاريخي للدولة الحديثة في منطقة البحيرات العظمى يجعل الوصول إلي الحقيقة ولو نسبياً أمراً متعذراً .

إن فهم وتحليل أسباب الصراعات والحروب في منطقة البحيرات العظمى لا يتم إلا من خلال دراسة تاريخ المنطقة خلال الفترة الاستعمارية ، خاصة قضية الحدود الاستعمارية تتبع أهمية الحدود الاستعمارية وما نتج عنها من كونها العنصر الذي كون وشكل الدول الحديثة في المنطقة التي ما هي إلا عبارة عن صناعة استعمارية شكلها وصاغها الاستعمار وفقاً لرؤيته ومصالحه .

تركز هذه الدراسة على قضية الحدود الاستعمارية كأحد أهم العوامل التي ساعدت على تفجير الصراع في منطقة البحيرات العظمى ، وما أفرزته من حروب ونزاعات بين دولها أو داخل مجتمعاتها وما أدت إليه من مشكلات أعاققت مسيرتها وتقدمها .

وتنطلق الدراسة من إشكالية محددة تتجلى في إن الحدود الاستعمارية لا تعني الحدود السياسية أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول فقط وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية جري تأطيرها داخل حدود سياسة مصطنعة كان الأساس الوحيد في تخطيطها يتمثل في اعتبارات توزيع المستعمرات فيما بين القوى الاستعمارية الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر ، والعشرين ،

ولم تراخ عملية التقسيم الاستعماري بطبيعة الحال التشكيلات الأثنية بمختلف أنواعها وبالتالي تم تفتيت كيانات إثنية كثيرة فيما بين العديد من الدول ، وباتت الدولة الواحدة في العديد من الحالات تضم مزيجاً متنوعاً من القوميات والأعراق مما جعل من الأوضاع الاجتماعية الداخلية في العديد من دول المنطقة مصدراً للقلق الداخلية الأمر الذي أوصل إلى نشأة كيانات هشة في مرحلة ما بعد الاستقلال أدت إلى توترات اتخذت أشكالاً مختلفة في صورة حروب وصراعات مسلحة .

والفترة الزمنية التي يتناولها البحث هي ما بين عامي 1960 _ 2000 ، باعتبارها الفترة التي يمكن أن نلاحظ فيها نتائج الموروث الاستعماري المتمثل في الحدود الاستعماري

تكتسب دراسة الحدود السياسية أهميتها من اعتبارات نظرية وأخرى عملية فعلى الصعيد النظري ترتبط دراسة الحدود في حقيقتها وجوهرها بدراسة الدولة، حيث تمثل الحدود جماع أركان الدولة بالمفهوم القانوني فهي من ناحية تمثل الإطار الخارجي لإقليم الدولة، وهي بهذه الصفة تحدد حجم وطبيعة الركن الثاني من أركان الدولة وهو الشعب والذي يتمثل في مجمل المواطنين القاطنين على هذا الإقليم ومن ناحية ثالثة فإن الحدود السياسية إذ تؤثر إقليم الدولة فإنها باتساعها أو ضيقها تتحكم في حجم الموارد المتاحة وطبيعة الشعب من حيث الاتساق والتجانس، وبالتالي فإنها تؤثر بقوة في الركن الثالث من أركان الدولة وهو السلطة الحاكمة في ضوء ما تتيحه الخصائص السابقة من فرص وما تضعه من تحديات وعلى الصعيد العملي يكتسب الموضوع أهميته من الطبيعة الكلية للدراسة والتي تسعى إلى الإسهام في بناء شبكة معلومات حول منازعات الحدود المثارة وبؤر التوتر الكامنة لها على صعيد القارة وكذلك بلورة تصورات عملية للتعامل مع واقع ومستقبل منطقة البحيرات العظمى فيما يتصل بمشكلات الحدود وبناء إطار معرفي يسهم في التنبؤ بمسار هذه المشكلات وآثارها المحتملة، الأمر الذي يمكن معه التحسب لها والتعامل معها بما تستحق من اهتمام وبأدوات فعالة، قبل أن تفاجئ أصحاب القرار السياسي،

اضافة الى أن دراسة الحدود الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمى لها أهمية خاصة ناتجة عن قلة الدراسات المكتوبة باللغة العربية حول هذه القضايا ، فلم تحظى بالاهتمام الواجب بها ، وبالتالي ظل الاهتمام محصوراً في إطار الدراسات والبحوث باللغات الأجنبية أو في المنقول عن هذه الكتابات على ما فيها من مغالطات أبرزها إرجاع تاريخ الحدود السياسية في المنطقة إلى المرحلة الاستعمارية وتحديداً إلى مؤتمر برلين (1884- 1885)، وكان المنطقة لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية قبل هذه المرحلة مما ينم عن تجاهل العديد من الحضارات التي كانت قائمة قبل الحقبة الاستعمارية على النحو الذي يقدم المبرر لاستعمار المنطقة باعتبارها أرض لا مالك لها، ويقلل كذلك من الآثار التي أسفرت عن كيانات مشوهة في صورة دول تفتقر إلى مقومات الدولة.

ولعل ذلك يطرح على الباحث مجموعة من التساؤلات اللازمة من أجل محاولة الفهم والتفسير ومنها :

- هل تعد الحدود الاستعمارية أحد أهم عوامل الصراع في المنطقة ؟
 - هل عرفت المنطقة الحدود السياسية قبل الاستعمار الأوروبي ؟
 - هل للنظم الاستعمارية داخل حدود دول المنطقة دور في تهيئة البيئة المناسبة لاندلاع الصراعات والحروب؟
 - هل يمكن إعادة ترسيم الحدود بالطريقة التي تحافظ على استقرار المجتمع والدولة ؟
 - هل هناك سبل لوقف الصراعات والنزاعات؟ وهل توجد آلية متصورة تقدم الحلول لهذه المشكلات ؟
- ومن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل عام في أفريقيا دراسة محمد مهدي عاشور بعنوان الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، الصادر عن دار المستقبل الأفريقي عام 1996.
- وهي دراسة على جانب كبير من الأهمية فهي من جهة توصل نظرياً وعملياً لظاهرة لم تلق الاهتمام الكافي من البحث والدراسة ومن جهة أخرى تعالج الموضوع في إطار كلي شمولي يسمح بمتابعة الظاهرة بمختلف أبعادها وأشكالها، وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها إضافة مهمة لحقل الدراسات الأفريقية أولاً وأنها باللغة العربية ثانياً .
- ودراسة أخرى مقدمة من منى محمود بهي لنيل درجة الدكتوراه بعنوان الحدود السياسية النهرية في أفريقيا وهي دراسة غير منشورة قدمت سنة 2007 بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية وتبحث فيها قضية الحدود النهرية وأهم مشكلاتها في أفريقيا المعاصرة .
- وهناك دراسة منشورة بعنوان الحروب الأهلية في أفريقيا قدمها أحمد إبراهيم محمود عام 2000 بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ويستعرض فيها الباحث أنواع الحروب التي شهدتها القارة الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال بالشرح والتحليل وتحديد أهم المسببات و التي أبرزها النشأة المشوهة للدول الأفريقية .
- إن هذه الدراسات رغم أهميتها لم تركز على الحدود السياسية التي خلفها الاستعمار ودراسة أثارها ودورها في النزاعات والصراعات الأفريقية في منطقة البحيرات العظمى ، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء المشكلات المترتبة على ظاهرة الحدود الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمى .
- واعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع عديدة يمكن ملاحظتها بقائمة المصادر والمراجع تأتي في مقدمتها الوثائق المنشورة التي لا يمكن لأي باحث في التاريخ الحديث والمعاصر الاستغناء عنها وأهمها وثائق الأمم

المتحدة ووثائق منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى المراجع التي شملت الكتب والدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات والبحوث العلمية في الصحف والمجلات والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

كذلك اعتمدت الدراسة على مرجعين أجنبيين هما:

كتاب The Rwanda CRISIS 1959-1994, لمؤلفة Gerard prunier والمنشور في لندن عام 1995 .

ويبحث فيه دور العامل الأثني والعريقي في تأجيج الصراع الأهلي داخل حدود دولة واحدة ومتناولاً جذور الصراع في منطقة البحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي وانتقال هذا الصراع إلى مرحلة الإبادة الجماعية والتطهير العريقي متخذاً من رواندا نموذجاً لهذا الصراع .

وكتاب The changing map of Africa, لمؤلفيه Robert D.Hodgson و ElvynA.stonemam ، منشورات D.vanNostrandCompany New Jersey 1963 . ويتناول هذا الكتاب المرحلة الاستعمارية والتنافس بين القوى الأوروبية لاحتلال إفريقيا بداية من أواخر القرن التاسع عشر والاتفاقيات والمعاهدات التي تمت بينها ، والتغيرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى وما نتج عن هزيمة ألمانيا ثم فترة نشوء حركات المطالبة باستقلال الدول الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية ثم مرحلة الاستقلال .

اتبعت الدراسة المنهج العلمي التحليلي الذي يعتمد على سرد المعلومات التاريخية ونقدها ومقارنتها.

وتتألف الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها البحث .

تناول الفصل الأول بحث الأهمية الجغرافية والاقتصادية والبشرية للبحيرات العظمى ، إضافة إلى دراسة ما تزخر به المنطقة من تنوع وتعدد الأعراق والأديان واللغات وتقديم نبذة عن التاريخ الحضاري للمنطقة قبل وصول الاستعمار ومدى التقدم والتطور الموجود فيها.

وخصص الفصل الثاني لمتابعة مسألة الحدود السياسية وأهميتها وتعيينها ثم تخطيطها ثم نشأة وتطور الحدود السياسية في المنطقة قبل مجيء الأوروبيين حيث تصدى هذا الفصل بالرصد والتحليل لأهم وجهات النظر بشأن الحدود السياسية في منطقة البحيرات العظمى قبل الحقبة الاستعمارية وأثر الاستعمار عليها، ليخلص إلى أن مفهوم الحدود السياسية لم يكن غائبا عن الفكر والتطبيق الأفريقي قبل الاستعمار، وأنه عند تقييم هذه الحدود فإنه يجب تقييمها في إطار اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها وليس من منطلق المفاهيم المعاصرة التي قد لا تتسق ومتطلبات المرحلة التاريخية موضع الاعتبار ، ويبين كيف نشأت الحدود السياسية لدول المنطقة البحيرات العظمى بعد الاستعمار وعيوب هذه الحدود وتفاصيل الإشكالية الحقيقية للحدود الاستعمارية وأثرها على مجتمعات المنطقة.

وتناول الفصل الثالث النظم والأساليب التي اتبعتها كل من بريطانيا وبلجيكا داخل حدود مستعمراتها في منطقة البحيرات قبل الاستقلال وكيف شجع الاستعمار مشاعر العداة العرقي بين سكان المنطقة كاحتلال السياسي التي أتبعها ودورها في زعزعة استقرار المنطقة بعد ذلك، ثم تصدي لبحث كل أشكال الصراع في المنطقة من الحروب الأهلية إلى الحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية وأخيراً النزاعات الحدودية وكيف أن هذه الصراعات دائما لها خلفيات إثنية وعرقية .

ويتحدث الفصل الأخير عن مستقبل الحدود الاستعمارية في منطقة البحيرات وعن ثبات واستمرارية الحدود وخاصة في ظل القبول بمبدأ قدسيه الحدود المورثة عن الاستعمار ، وعدم وجود حدود بديلة ثم اتجاه دول المنطقة إلى الدخول في تكتلات كبرى ، الأمر الذي قد تتلاشى معه أهمية الحدود .

الفصل الأول

الخصائص الجغرافية لمنطقة البحيرات العظمى .

المبحث الأول : الموقع والأهمية .

المبحث الثاني : التنوع الإثني والعرقي في منطقة البحيرات العظمى .

المبحث الثالث : منطقة البحيرات العظمى قبل مجيء الأوربيين .

المبحث الأول الموقع والأهمية .

مصطلح البحيرات العظمى يطلق على المنطقة على المنطقة المحيطة بالبحيرات العذبة التي يمثل بعضها منابع النيل الاستوائية ، وهي تضم الدول المطلة على بحيرات فيكتوريا و تنجانيقا و ملاوي (نياسا) و توركانا و ألبرت و كيفو (1) وهي المعروفة اصطلاحاً بالبحيرات العظمى ، وتقع في وسط القارة الأفريقية وتشمل هذه الدول أوغندا و تنزانيا و كينيا و رواندا و بورندي و الكونغو الديمقراطية (2) ،

و نظراً لأهمية منطقة البحيرات العظمى الإستراتيجية وأنها تعد من أماكن الجذب قديماً وحديثاً طمع المستعمرون في استيطانها والاستئثار بخيراتها ، انظر الملحق رقم (1) ، ازدادت أطماعهم بعد كشف الحملات والرحالة الأوروبيين عن ثروات منطقة البحيرات العظمى (3) فما ذكره ستانلي (Stanley) (4) عن ثروات الكونغو الطبيعية جعل التنافس الاستعماري الأوروبي يشتد في استنزاف خيرات هذه المنطقة (5) التي تملك من الامكانيات المادية والبشرية التي لو تم الاستفادة منها لحققت تنمية شاملة في كل المجالات السياسية والاقتصادية ولذلك تتميز منطقة البحيرات العظمى بأهمية خاصة لعدة اعتبارات منها : -

(1) أرشى مافيحي : التشكيلات الاجتماعية في أفريقيا ، ت : مصطفى مجدي الجمال ، مركز المدينة للإعلام والنشر، القاهرة ، 2007 ، ص 49 ، انظر الخارطة رقم (1) والتي تبين منطقة البحيرات العظمى والدول المحيطة بها.

(2) الشفيح محمد المكي : الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه و تداعياته ، مجلة دراسات أفريقية

، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ع 24 ، 2000 ، ص 145 .

(3) Johanston, H H ; A History of the Colonization of Africa by Alien Races , Cambridge ,1913 ,P342

(4) هنري مورتون ستانلي (1841- 1904) : رحلة انجليزي قام بعدة رحلات لأفريقيا بين عامي 1871 و 1889 كان من أهمها رحلته الشهيرة التي عبر فيها القارة من شرقها إلى غربها ليكتشف نهر الكونغو في رحلة استغرقت (999 يوماً) بين 1874 – 1877 وكان لها الأثر الكبير في توطيد صلته مع الملك ليوبولد الثاني ونشوء دولة الكونغو الحرة

(5) شوقي الجمل ، تاريخ كشف أفريقيا و استعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1980 ، ص 338 .

1- الموقع الاستراتيجي .

تعد المنطقة حلقة وصل هامة بين شمال القارة وجنوبها وخاصة بين الشعوب العربية في شمال أفريقيا والشعوب الأفريقية جنوب الصحراء بالإضافة إلى قربها من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، كما أنها تطل على المحيط الأطلنطي من جهة الكونغو الأدنى بجهة بحرية صغيرة تبلغ حوالي 37 كم⁽¹⁾ ، وعند الشرق تطل على المحيط الهندي حيث توجد أهم الموانئ في تنزانيا مثل باكوبا ، ولندي ، ودار السلام ، وزنجبار⁽²⁾ . وميناء ممبسة في كينيا⁽³⁾ . ولهذه الموانئ الساحلية دور هام في التجارة الخارجية من الساحل إلى الداخل وبالعكس ، فهي تساهم بلا شك في تنمية النشاط الاقتصادي والتجاري وتسهيل حركة السكان والمسافرين⁽⁴⁾ .

2- الثروة البشرية و الطبيعية .

يقارب مجموع سكان منطقة البحيرات العظمى حوالي 158 مليون نسمة كما مبين بالجدول (1) ، وهو عدد يمكن ان يشكل عمالة وافرة لأية مشاريع تنموية تقوم لنهضة المنطقة وينتشرون على مساحة واسعة تقدر بحوالي 4,107,064 كم²⁽⁵⁾

كما تزخر منطقة البحيرات العظمى بثروات طبيعية هائلة تعد ضمن المخزون المؤجل الاستغلال وفق المفهوم الاستعماري حيث تحوى ثروة معدنية ضخمة فتحوي شابا (كتانجا سابقا) في الكونغو الديمقراطية (زائير) على الألماس والذهب واليورانيوم والنحاس والكوبالت والقصدير والزنك والكاديوم وغيرها من المعادن حتى أطلق عليها (مخزن معادن العالم)⁽⁶⁾

(1) June afrique : the atlas of Africa ,newyork , 1973 , p 209 .

(2) هنا سيد محمود: معلومات أساسية عن جمهورية تنزانيا المتحدة ، مجلة أفاق أفريقية ، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، 4م ، 15ع ، 2003 ، ص 138 .

(3) محمد ثابت : جولة في ربوع أفريقية بين مصر ورأس الرجاء الصالح ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص ص 55 - 56 .

(4) السعيد البدوي : جغرافية الصراع في هضبة البحيرات ، ندوة التوتسى وأزمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 103 .

(5) الشفيح محمد المكي : مرجع سابق ، ص 160

(6) محمد عويس محمد الفقي: مصادر الطاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2007 ، ص ص 11-16 .

جدول (1)
تعداد سكان منطقة البحيرات العظمى

الدولة	المساحة / كم ²	السكان / مليون	تاريخ تعداد السكان بعد الاستقلال
أوغندا	243.4000	24	1962 / 10 / 9
تنزانيا	883.749	36	1961 / 12 / 9
كينيا	580.367	31	1963 / 12 / 12
رواندا	26.338	8	1962 / 7 / 1
بوروندي	27.800	6.7	1962 / 7 / 1
الكونغو الديمقراطية "زائير"	2.345.410	52	1960 / 6 / 30

المصدر : محمد عبد الغنى سعودي : شخصية القارة في شخصية الأقاليم .

مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2008 . ص 533 .

و يقع جزء كبير من المنطقة تحت المناخ الاستوائي الأغنى بالموارد الزراعية و الغابية التي توفر البيئة الأنسب لمختلف المحاصيل الإستراتيجية . كما تتوافر فيها ثروة حيوانية وسمكية هائلة وأراض بكر صالحة للزراعة ، فهي تزخر بطبيعة غير مستغلة ، كما أن المنطقة تعتبر من المناطق ذات التاريخ البشري العريق في قارة أفريقيا (1) .

(1) الشفيح محمد المكي: مرجع سابق ، ص 160 .

ومن الظواهر التي تنفرد بها قارة أفريقيا وجود الاخدود الأفريقي العظيم الذي يمتد على طول البحر الأحمر من الشمال إلى جنوب أفريقيا جنوباً وان أجزاء كثيرة منه أجزاء كثيرة منه قد امتلأت بالمياه وتمثل أوسع وأعمق بحيرات العالم (1) و هي موجودة في منطقة البحيرات العظمى بداية من بحيرة فيكتوريا ثم مجموعة بحيرات ألبرت ، و إدوارد ، و كيفو ، ثم بحيرة نياسا ، وهذه البحيرات و الأنهار تكفي لسد احتياجات المنطقة من المياه بل تكفي أفريقيا بالكامل لو وزعت التوزيع السليم .

وفضلاً عن أهمية المياه للاستهلاك البشري و الزراعة فهي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية ففي الكونغو وحدها لا تخلو مساحة من وجود فروع الأنهار التي تنتشر على أراضيها فنهر الكونغو الذي يعتبر ثاني أطول انهار أفريقيا بعد النيل (2) تنشأ نتيجة مرور المياه به و روافده شلالات و مساقط لو استغلت لوفرت كهربائية لا مثيل لها في العالم (3) .

المبحث الثاني التنوع الإثني في منطقة البحيرات العظمى .

تعرف الإثنية بأنها "جماعة ذات تقاليد مشتركة تتبع لها شخصية مميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر وقد يكون لهم لغة خاصة ودين واعراق مميزة وربما يكون الشعور بالوحدة كجماعة متميزة من الناحية التقليدية أهم ما يميزها بوجه عام" (4) أي أن لفظ اثني يعنى تجمع عائلي في نطاق جغرافي معين و يتواجد في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة و التي على انساق متعددة القبائل ،أي أن الجماعات الإثنية تكثر حيث توجد القبيلة وهو الأمر الواقع في منطقة البحيرات العظمى خصوصاً وأفريقيا عموماً وتتميز الإثنية في أفريقيا عموماً بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف و السياسات المتعددة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة (5)

(1) محمود عبد الله نجم : أفريقية والاستعمار ، دراسة تقويمية في أصول التطور الجيوبوليتيكي ، مجلة البحوث التاريخية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، السنة (11) ، العدد (2) ، 1989 ، ص 140

(2) محمد خميس الزوكة : جغرافية المياه ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 98 ، 99 .

(3) جودة حسنين جودة : جغرافيا أفريقيا الإقليمية منشأة المعارف . الإسكندرية ، 1996 ، ص 374 أنظر ، الخارطة رقم (2) .

(4) Scincence Morris .M.S;Ethinc grouping encyelopdia of social,NewYork, 1974 > PP 147 -148.

(5) Okwudib aNnoli :Ethnic conflict in Africa "codesria-bulletin " , Dakar ,Senegal 1989,PP7-9

وهي تعتبر ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين .

والعرقية تختلف عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك .، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات وتصنف الجماعات الإثنية من عدة زوايا كالسلالة أو العنصر أو اللغة أو الدين والطائفة، وفقاً لغاياتها: الاندماجية والانفصالية والاستعلانية (1) .

ومن الملاحظ بان الجماعة الإثنية ، تتراوح مطالبها بين السعي إلى تحقيق ذاتها وإيجاد مكان لها في المجتمع العريض إلى إثبات حق مهضوم في نظرها في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي السياسي أو الثقافي، وقد تكون أهدافها تحقيق مصالح معينة في وقت ما. وتتميز الرابطة الإثنية عن ما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة وتعتمد الروابط الإثنية على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها ، ويمكنها أن تتلاءم مع المواقف والصياغات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة، وهو ما تعبر عنه حالة الإثنية في أفريقيا(2) ، وتؤكد الرابطة الإثنية بوجود تمايزات واضحة

(1) رانيا حسين عبد الرحمن : خلفيات الحروب الأهلية في أفريقيا

<http://www.ALBAYAN-MAGAZINE.COM/FILES/AFRIA.HTM> .

(2) محمد عاشور مهدي: التعددية الإثنية...إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العالمي

للدراسات السياسية، عمان ، 2002 ، ص74 .

داخل الجماعات الاثنية ، إذ توجد متغيرات نابغة من خارج إطار الجماعة، وأخرى نابغة من أعضائها تؤدي إلى وجود تباينات داخل الجماعة الإثنية (1) .

و يمكن تمييز عدة مجموعات إثنية أصلية في منطقة البحيرات العظمى منها المجموعة النيلية وتشمل أغلبية شعوب شرقي أوغندا مثل الأنشولي و الانجو ، و الجالوو ، و الأنورو ، ويتفرع عن المجموعة النيلية مجموعتان فرعيتان هما مجموعة النيليين الحاميين (أشباه النيليين) مثل الماساي و الكيو و التوركانا ، و الزاندي في وسط أفريقيا وفي غرب كينيا وشرق أوغندا وشمال تنزانيا ، ومجموعة النيليين العليا (مثل شعوب الليندو، و اللوبا و الأباكا في غرب أوغندا وشرق الكونغو الديمقراطية والتوتسي في جنوب أوغندا ، و في رواندا ، وبوروندي ، وكيفو بشرق الكونغو الديمقراطية و يحيط بهذه المجموعات النيلية محيط من قبائل البانتو (2) و لتوضيح حجم التنوع و التعدد في منطقة البحيرات العظمى سنعطى لمحة مختصرة عن كل دولة .

أ- الكونغو الديمقراطية

تحتشد داخل الكونغو الديمقراطية أكثر من مائتين وخمسين مجموعة إثنية أغلبها من البانتو (3) 'ويمكن تقسيمها إلي خمس مجموعات رئيسية هي مجموعة قبائل المنغولي في حوض حوض الكونغو الأوسط ، و مجموعة قبائل اللواندا وهي قبيلة موزعة بين عدة دول نصفها في الكونغو الديمقراطية والنصف الآخر يتوزع بين شمال زامبيا وشرق الكونغو برازافيل ، ومجموعة قبائل الكوبا التي تقطن إقليم كاساي وقبائل الواريجة وهي تقطن منطقة غابية كثيرة التلال في شرق الكونغو ، ومجموعة قبائل اللوبا التي تقيم في شمال كاتنجا وجنوب كاساي ، و من ناحية أخرى توجد جماعات من التوتسي تزعم أنها استقرت في القرن السابع عشر بمرتفعات مولينجي

(1) محمد عاشور مهدي: التعددية الإثنية...إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، مرجع سابق ص74 .

(2) س.ج. سلجمان : السلالات البشرية في أفريقية ، ت يوسف خليل ، مكتبة العالم العربي ، القاهرة ،

(د.ت) ، ص ص 141-165 .

(3) محمد عاشور مهدي : دليل الدول الأفريقية ، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2007 ، ص 257 .

جنوب مقاطعة كيفو الكونغولية وعليه فقد أطلق هؤلاء على أنفسهم بانيا مولينجي (1) ، على أن هذا الزعم يدحضه زعم آخر من قبل جماعات كونغولية محلية أخرى ترفض بأن التوتسي هم بانيا مولينجي، وأياً كان الأمر حول صحة هذا التراث التاريخي غير المكتوب فإن من الصعوبة بمكان إنكار حقيقة أن بعض مناطق التجمع السكاني الرواندية قد وجدت خارج إطار الحدود الاستعمارية التي رسمت عام 1885 (2).

وقام الاستعمار البلجيكي بنقل آلاف الروانديين إلى شرق الكونغو للعمل في المزارع والمناجم على فترات امتدت من (1905-1906-1929-1940-1949-1950-1952) . وأدى ذلك إلى زيادة العنصر الرواندي في الكونغو الديمقراطية ، ومن ناحية التعدد والتنوع اللغوي ففي الكونغو فإن ما يقارب عن 700 لغة ولهجة محلية وأهمها اللينوجوالا ، والكينجوانا والسواحيلية ، و الكيكونجو ، و التشيلوبا (3) ، ومع كثرة هذه اللغات فإن اللغة الرسمية في البلاد البلاد هي اللغة الفرنسية. ويستخدمها الموظفون الحكوميون في عملهم، ويدرسها الطلبة في المدارس، ومن ناحية التنوع الديني نجد أن معظم الكونغوليين من المسيحيين الكاثوليك يشكلون 40 % من السكان ، و البروتستانت 35% و تنتشر المسيحية في المدن وأما المناطق الريفية فتنتشر بها العقائد الوثنية (4).

إضافة للديانة الإسلامية إذ وصلها الإسلام عن طريق جارتها الكمرون والجابون فلقد وصل الإسلام الكمرون عن طريق التجار المسلمين أثناء القرن الحادي عشر الهجري . ويشكل المسلمين نسبة 20% من سكان الكونغو (5)

(1) Ruth slade : the Belgian Congo , London ,1960 , p 24 .

(2) حمدي عبد الرحمن : صراع البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية:
HTTP "www ALJAZEERE .ENT,PORTAL,TEMPLATES,POSTINGS/ POCKET .ASPX? -902 .

(3) L'AMNAGEMENT LINGUIQUE DANSLEMONDE : CONGO - KINSHASA -

http //www . tlfq. Uiaval. Ca /axl /afrique ,czaire .htm

(4) ,congo .democratic republic of the country overview location and size .http//www.nations .encyclopedia. Com/economies/Africa/congo-democratic-republic-of-the-html .

(5) عبد الرحمن محمد الصالحي : دليل الدول الأفريقية ، الجمعية الأفريقية ، القاهرة ، 1991، ص ص 159 -

و هكذا وضع الاستعمار كل هذا التنوع العرقي و اللغوي والديني في دولة واحدة هي الكونغو الديمقراطية .

ب- رواندا :

تقع رواندا في وسط القارة الأفريقية إلى الجنوب من الدائرة الاستوائية ، ضمن نطاق هضبة البحيرات ، تحدها تنزانيا من الشرق ، وبورندي من الجنوب ، وزائير من الغرب ، وأوغندا من الشمال ، ورواندا دولة داخلية لا سواحل لها ، وصلتها بالعالم الخارجي تتم عن طريق جاراتها ، وهي تعد من اقاليم الكونغو الكبير هي ودولة بوروندي إذ قسم الاحتلال هذا البلد إلى دولتين بوروندي ورواندا ، و تعد رواندا منبع نهر النيل العظيم.

وبالرغم من أن رواندا لا تبعد كثيراً عن خط الاستواء إلا أنها تتمتع بمناخ معتدل. وهذا يرجع إلى موقع هذا القطر على سلسلة من الهضاب العالية. تتنوع المعالم الطبيعية في هذا البلد.

كان هذا الإقليم قبل الاستقلال يسمى رواندا- اوروندي ويخضع لوصاية الأمم المتحدة وللاشراف الإداري البلجيكي. وتشكل رواندا الحالية النصف الشمالي مما كان يسمى رواندا - أوروندي بينما تشكل بوروندي الحالية النصف الجنوبي من ذلك الشكل الاتحادي. وقد انفصلت الدولتان عقب الاستقلال عام 1962م (1).

ويتكون أغلب سكانها من زنوج البانتو أو ما يطلق عليهم بانتو البحيرات ، ويصل تعداد سكان رواندا إلى سبعة ملايين نسمة. وتشكل قبائل الهوتو نحو 90% من إجمالي سكان البلاد. وهم أصل سكان رواندا، والجماعة الثانية التوتسي ونسبتهم 10% ويشكلون الطبقة الأرستقراطية ، وباقي السكان من جماعات التوا ، ومن الأقزام. ويعمل معظم أفراد هذه القبائل في الزراعة لتوفير المحاصيل الضرورية لأسرهم. وبعضهم يُعنى بتربية الأبقار وزراعة البن الذي يعتبر المحصول النقدي الأول في رواندا. ويعمل بعض أفراد قبائل الهوتو في المدن. ونتيجة لصعوبة الحياة المعيشية في الداخل اضطر الكثيرون من أبناء هذه القبائل إلى الهجرة إلى الدول المجاورة طلباً للرزق. أما قبائل التوتسي فلا تتجاوز نسبتها 5% من إجمالي سكان رواندا. ويعمل معظم أبناء قبائل التوتسي إما في التجارة أو في القطاعات الحكومية المختلفة (2)،

(1) صبحي قنصوة : الأزمة الرواندية ، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص ص 597 - 599 .

(2) Gerard prunier: the Rwanda crisis 1959 -1994 , London ; c. hurst ,1995 , p 15 -19

ويُشكل الأقرام أقل من 1% من إجمالي سكان البلاد. وقد تركز نشاط الأقرام في السابق على الصيد غير أن بعضهم يعيش ويعمل الآن في المدن (1) .

أما اللغات الرسمية، فهي الفرنسية لغة المستعمر البلجيكي والكينيارواندا التي يتحدث بها معظم سكان رواندا، وهي من لغات البانتو ، ويدين معظم المواطنين بالديانة المسيحية (2) ، كذلك ينتشر الإسلام بين التوتسي و الهوتو إذ تقدر نسبة المسلمين بنحو 17% من عدد السكان ، فقد وصلها الإسلام عن طريق التجار المسلمين الذين توغلوا في قلب أفريقيا قادمين من شرقها ، عندما ازدهرت دولة آل بوسعيد في شرقي أفريقيا ، إضافة إلى نسبة ضئيلة من السكان مازالت تمارس بعض المعتقدات التقليدية الإفريقية (3) .

ج - بوروندي :

بوروندي دولة تقع في شرق إفريقيا. ، وهي دولة داخلية لا سواحل لها ، وتقع ضمن هضبة البحيرات في وسط أفريقيا ، في شمالها رواندا ، وشرقها وجنوبها تنزانيا وفي غربها زائير ، وتطل على القسم الغربي الشمالي من بحيرة تنجانيقا حيث تسير حدودها مع زائير .

وكانت بوروندي جزء من المنطقة التي كانت تعرف باسم رواندا - أورووندي عندما احتلها الألمان عام 1897م وأصبحت جزءاً من إقليم شرق إفريقيا الألماني. وفي 1916م، وإبان الحرب العالمية الأولى، احتلت بلجيكا البلاد. وفي 1923م أصبحت رواندا - أورووندي، إقليمًا تحت الانتداب تديره بلجيكا إلى أن أصبحتا دولتين مستقلتين في الأول من يوليو 1962م.

وأما عن سكانها فما يقال عن رواندا ينطبق على بوروندي ، فالسكان ينتمون إلى ثلاثة مجموعات عرقية (4)، فالجماعات الزنجية من قبائل الهوتو تشكل أكثر من ثلاثة أرباع سكان بوروندي ، والمجموعة الثانية تتكون من قبائل التوتسي وتنتمي إلى أصول حامية اختلطت بالزنج ، وتشكل حوالي 15% من جملة السكان ، والمجموعة الثالثة من الأقرام ونسبتها ضئيلة ،

(1) Gerard prunier :op . cit , p p 15-19

(2) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات ،ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمي ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،2002 ،ص48 .

(3) محمود شاكر : التاريخ الإسلامي ، ج6 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ،1985 ، ص ص 160 - 163

(4) عبد العزيز راغب شاهين : التنوع والصراع الإثني في بعض مجتمعات حوض النيل ، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 1999 ،ص ص 415 - 416 .

ويتكلمون لغة واحد هي الكيروندي (Kirundi) (1) ، إلى جانب اللغة الفرنسية لغة المستعمر البلجيكي ومن الناحية الدينية يتوزع السكان بين المسيحية و الإسلام إضافة إلى بعض المعتقدات التقليدية أو الوثنية ويشكل المسيحيون نسبة 60% من السكان ، كما يشكل المسلمين نسبة 3% من السكان ، والنسبة الباقية تعتنق المعتقدات التقليدية أو الوثنية (2).

د - تنزانيا :

تقع تنزانيا في شرقي أفريقيا ، تحدها من الشمال كينيا و اوغندا ، ومن الجنوب موزمبيق وملاوي وزامبيا ، وفي شرقها المحيط الهندي ، وفي غربها الكونغو الديمقراطية، وفي شمالها الغربي رواندا وبورندي ، وفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي قَدِمَ إلى إقليم تنزانيا الحالي العديد من الرحالة الأوروبيين والبعثات التنصيرية. وبنهاية القرن كانت ألمانيا تسيطر على المنطقة .

وفي عام 1890م حوّلت بريطانيا جزيرتي زنجبار وبمبا إلى محميتين تابعتين لها، وبالتدرّج استولى البريطانيون على سلطات الدولة العُمانية في الجزيرتين. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) مدت بريطانيا سلطتها نحو الأراضي الداخلية في تنزانيا الحالية وسمتها تنجانيقا. وقد شهدت المنطقة استيطاناً بريطانياً من جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية، كما نرح إلى المنطقة آلاف الهنود الذين كانوا يعملون في التجارة والأعمال الحرة (3).

و توجد في تنزانيا أكثر من 120 مجموعة عرقية يشكل البانتو 95% منها ، وأهم هذا المجموعات هي قبائل السوكوما ، والنيامويزي في غرب تنزانيا ، إلى الجنوب من بحيرة فيكتوريا ، وقبائل الشاجا الذين يعيشون على المنحدرات الجنوبية لحبل كلمنجارو وقبائل الزارمو التي تعيش في دار السلام ثم قبائل الماكوند وهي واحدة من أكبر المجموعات العرقية في جنوب تنزانيا وتمتد عبر الحدود إلى موزمبيق⁽⁴⁾ أيضاً هناك قبائل الماساي التي لها وجود في شمال تنزانيا وتمتد عبر الحدود إلى كينيا وهي

(1) عبد العزيز راغب شاهين : مرجع سابق ، ص ص 415- 416 .

(2) عبد الرحمن محمد الصالحي : مرجع سابق ، ص 215 .

(3) هنا سيد محمود : مرجع سابق ، ص ص 137-139 .

(4) Tribes&Ethnicinities –tanazania .

<http://www.ahadiaestAFRICA.com/easttafrica/trbes.Php-14k>.

من المجموعة النيلية⁽¹⁾ ، وهناك مجموعات عرقية أخرى تشكل نسبتها 1% من
الفرس (الشيرازيون) والعرب ، أما سكان إقليم زنجبار⁽²⁾ فأغلبهم ذو أصول
عربية⁽³⁾ .

ويتحدث التنزانيون اللغة السواحيلية والإنجليزية التي فرضها المستعمر والعربية
خاصة في زنجبار، إضافة إلى بعض اللغات المحلية الأخرى الأقل انتشاراً ويعتقد
التنزانيون عدة ديانات يشكل المسيحيون نسبة 45% والمسلمون 3% والوثنيون
20%⁽⁴⁾ .

هـ - كينيا

احتلتها بريطانيا عقب توقيع معاهدة مع ألمانيا لاقتسام شرق أفريقيا في سنة 1305 هـ -
1888 م ، فأخذت ألمانيا القسم الجنوبي أي تنجانيقا (حالياً جزء من تنزانيا) وأخذت بريطانيا كينيا
والقسم الأكبر من الصومال .

وفي كينيا أكثر من 70 مجموعة عرقية أهمها قبائل الكيكويو وتمثل 22% من سكان
وتسيطر على المرافق الحيوية في البلاد حيث تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي واسع ، تليها قبائل
اللوها وتمثل 14% من سكان وتنتمي هاتان القبيلتان إلى جماعات البانتو التي تقيم في وسط
غرب كينيا⁽⁵⁾ ، وهناك قبائل بانتوية أخرى مثل المبرور ، والكيسي ، وفاندى وناندى ، أما
النيليون فيعيشون في المنطقة الشمالية وأهم القبائل هي اللو ، والتوركانا ، و الماساي ،
والسامبورو وهناك الكوشيون الحاميون أي الصوماليون في الشمال ويعيش السكان ذوى

(1) أ.س . أستينو -أويا مبو : السياسة والكفاح الوطني في شرق أفريقيا "1919- 1935". موسعة تاريخ أفريقيا
العام ، اليونسكو ، ج 7 1997 ، ص 652 .

(2) زنجبار : ليست على صلة مكانية بمنطقة البحيرات العظمى لكنها أصبحت جزءاً منها بعد انضمامها لاتحاد
تنزانيا سنة 1946

(3)الهنية العامة للاستعلامات المصرية : جمهورية تنزانيا الاتحادية

<http://www.Sis-gou.eg/Ar/story.aspx?sid=3873>

(4) محمد عاشور مهدي ، دليل الدول الأفريقية ، ص 175 .

(5) ، كينيا بين الماضي والحاضر

<http://www.qiraatAfrican.com/view/?q=737>

الأصول العربية على السواحل وبخاصة في مدينة ممباسا (1) ، يدين أكثر من 65% من الكينيين بالنصرانية. وينتمي نحو ثلثي هؤلاء إلى المذهب البروتستانتى، ونحو ثلثهم إلى المذهب الكاثوليكي. ويدين حوالي 25% من السكان، بالديانات الإفريقية التقليدية التي تؤمن بوجود كائن أعلى، وتؤمن كذلك بوجود العديد من الأرواح التي يعتقدون أنها تستطيع التأثير على الأحداث.

أما المسلمون فيبلغ عددهم نحو 5% من السكان في الغالب هم من الصوماليون و المنحدرون من أصول عربية، ومعظم المجموعات العرقية في كينيا لها لغاتها أو لهجاتها الخاصة. ولا يعرف بعض الكينيين سوى لغتهم المحلية. غير أن عددًا كبيرًا من الكينيين يعرفون اللغة السواحيلية بالإضافة إلى لغاتهم المحلية. وتستخدم اللغة السواحيلية، وهي اللغة القومية في كينيا، في التفاهم بين السكان من المجموعات العرقية المختلفة، كما يعرف الكثير من الكينيين المتعلمين اللغة الإنجليزية، وهي اللغة الرسمية في البلاد ولغة المستعمر الأوروبي (2) .

و - أوغندا :

أوغندا دولة إفريقية داخلية ليس لها واجهات بحرية مفتوحة. يخترقها خط الاستواء وتقع في الوسط الشرقي من إفريقيا، يحدها شمالاً السودان، وغرباً الكونغو الديمقراطية، وجنوباً رواندا، وتنزانيا، وشرقاً كينيا، وتشغل بحيرة فيكتوريا مساحة كبيرة من الجزء الجنوبي الشرقي من أراضيها.

بدأ مشروع استعمارها مع وصول المبشرين الإنكليز 1877 والفرنسيين 1879. وبعد وفاة ملكها موتيسا الأول خلفه ابنه موانجا الذي ما لبث أن دخل في صراع مع الطوائف الدينية المختلفة واندلعت حرب أهلية نجح العرب المسلمون في أثنائها في خلع الملك موانجا واضطروه إلى الفرار عام 1888. ولكنه تمكن من العودة إلى الحكم في العام التالي بدعم من بريطانيا والطوائف المسيحية، التي علا شأنها في مملكته (3) .

(1) محمد عدنان مراد : جومو كينياتا رمح كينيا اللاهب

<http://www.awa - dam. Org /polotic/23-fkr23-016.htm>

(2) Kenya population .

<http://www.historycentral .com /nationby nation/Kenya /population>

(3) إلهام محمد علي ذهني : بحوث ودراسات في تاريخ أفريقيا الحديث ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 2009 ، ص

ص 177 - 181

وبدأ التنافس الاستعماري في أوغندا الذي انتهى عام 1890 بعقد معاهدة إنكليزية - ألمانية لتسوية مطامع الدولتين في شرقي إفريقيا، أعقبها وصول حملة بريطانيا أرغمت الملك موانجا على عقد معاهدة لضمان مصالح شركة شرقي إفريقيا البريطانية الامبراطورية.

وفي 18 يونيو 1894 أعلنت بريطانيا رسمياً الحماية على أوغندا، وحاول الملك موانجا مقاومة الاستعمار الإنكليزي ولكنه أخفق ونفي من البلاد. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت المقاومة الأوغندية ضد الاحتلال التي قادت آخر الأمر إلى إعلان استقلال أوغندا في 9 تشرين الأول عام 1962 (1).

وتتعدد الجماعات الأثنية في أوغندا فتصل إلى حوالي أربعين جماعة إثنية مختلفة ففي الجنوب نجد جماعات البانتو كقبائل الباجندا في المناطق المحاذية لبحيرة فيكتوريا و قبائل الباسوجا في شرق وقبائل البانيا كولي في الجنوب الغربي على الحدود مع تنزانيا و جمهورية الكونغو الديمقراطية وقبائل الباجيسو تعيش على سفوح الجون في الشرق على الحدود الأوغندية الكينية قبائل البانيورو في شمال غرب أوغندا على الحدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وقبائل الباتورو في غرب أوغندا علي الحدود الفاصلة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقيم في مناطق الشمال قبائل اللانجي ، و الأشولي ، و الألور ، وفي الشمال الشرقي قبائل الكاراماجونج ، و الكومام ، و الأتيسو ، و اللابور (2) وهناك جماعات صغيرة ذات أصول سودانية تعيش في شمال غرب أوغندا على الحدود الدولية الفاصلة بين جمهورية أوغندا وكل من جمهوريتي السودان والكونغو الديمقراطية أبرزها قبائل اللوجبارا ، و المادي و الليندو (3) ، وهناك جماعات تعتبر وافدة من القارة الآسيوية ، وعنصر وافد آخر مهم وهم الروانديون إذ تبين الإحصاءات إلى أن ما يقرب من 6% من سكان أوغندا هم من أصول رواندية (4) .

(1) إلهام محمد علي ذهني : مرجع سابق ، ص 181

(2)Edward Anthon miner: Language Ideology and power In Uganda ,uniuniversity of linois ,2001 ,p 7-10

(3) Mukherje Ramkrishna : the problem of Uganda ,berlin,1959 , pp20 .

(4) عبد الملك عودة : الأقليات الآسيوية في شرق أفريقيا ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، س2 ع 6 ، 1996 ، ص ص 49 - 63 .

أما من ناحية التعدد والتنوع الديني فنجد أن الأوغنديين اعتنقوا الديانة المسيحية والإسلام إضافة إلى العقائد الوثنية ومن ناحية التنوع نجد أن في أوغندا أكثر من أربعين لغة ولهجة يأتي في مقدمتها اللوجندا و الرونيانكوري ، و اللوسوجا إضافة إلى اللغات الوافدة كالسواحيلية و بحانب الإنكليزية لغة المستعمر⁽¹⁾ .

المبحث الثالث: منطقة البحيرات العظمى قبل مجيء الأوربيين .

كان لمجتمعات منطقة البحيرات العظمى نظم سياسية خاصة كسلطنات وممالك لها أطر تقليدية ارتبطت بالأديان فلم تكن منطقة البحيرات العظمى مجرد غابات و أدغال و لعل ، إعجاب الأوربيين ودهشتهم لما رأوه في منطقة البحيرات العظمى من تطور عندما صاغوا مقولة مؤداها استحالة أن تكون هذه الدول قامت على أيدي أفارقة !!⁽²⁾ .

كانت مناطق جنوب أوغندا قبل الاستعمار البريطاني تتكون من ممالك تظم اللوجندا البونيورو و التورو ، و الأنكولي⁽³⁾ ، التي استطاعت أن تطور مؤسسات سياسة على درجة عالية من التقدم ، ليس فقط في وجود ملوك بل البرلمانات ، و القوانين التي تحكم العلاقة بين الحكام و المحكومين إضافة إلى وجود اتصالات مع العالم الخارجي⁽⁴⁾ .

و عندما وصل سبيك (Speke)⁽⁵⁾ إلى أوغندا سنة 1862 امتلأ بالغبطة و السرور عند رؤية للجمال الهادي و مظاهر النظام في جنوب أوغندا فالطرق مستقيمة واسعة لا تقل عن طرق العربات في إنجلترا ، و المنازل و الحدائق نظيفة و أنيقة ، و لم تكن المنطقة إلا مدخل مملكة البوجندا ، و عند اقترابه من عاصمتها لم يستطع سبيك إخفاء دهشته و فرحته لمظهر الناس الأنيق على الطريق لرؤيته⁽⁶⁾ .

(1) أحمد الزروق أحمد الرشيد : مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006 ، جامعة القاهرة ، صص 30، 48-50 .

(2) والتر رودني : أوربا والتخلف في أفريقيا ، ت أحمد القصير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988، ص 180 .

(3) محي الدين محمد مصيلحي : دور شرق أفريقيا البريطانية في التمهد لاستعمار أوغندا ، ندوة حوض النيل ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، 1987. ص 264 .

(4) الشفيح محمد المكي : مرجع سابق ، ص ص 151-152 .

(5) جون هاتينج سبيك (1827-1864) رحالة انجليزي قام برحلات البحيرات العظمى خلال الفترة من (1857-1858) و(1860-1863) وكان من أهم انجازاته وصوله إلى بحيرة فيكتوريا وهو الذي أطلق هذا الاسم على البحيرات .

(6) Kenneth Ingham : the making of modern Uganda , London 1958 , pp13-14 .

وعن مظاهر الحضارة في أوغندا وصف لوجارد (Lugard) (1) بأن الدولة كان لها جيش وأسطول من القوارب في بحيرة فيكتوريا إضافة إلى تقدم فنون البناء وأعمال الحدادة واستعملها الملابس وزراعة الأشجار مما يعطي دلالة واضحة على أنها حضارة استغرق تكوينها سنوات طويلة (2).

وسكنت شمال أوغندا جماعات لم تستطيع في المقابل أن تطور مؤسسات مركزية أو أساليب حياة مستقرة مثلما هو الحال مع الجنوب كما أن اتصالاتها مع العالم الخارجي لم تتجاوز الاحتكاك بتجار الرقيق وبذلك يمكن القول أن مناطق ما يعرف اليوم بأوغندا كان يسكنها أناس لا يختلفون أثينا فحسب ولكن على درجات متفاوتة من التطور و التقدم (3).

ولم يكن في كينيا تطور كما في ممالك جنوب أوغندا فنجد أن مجموعات البانتو قد احترفت الزراعة أما المجموعات النيلية فاهتمت بالرعي وتعيش حياة البداوة (4) ، و مثلها في ذلك تنزانيا و خاصة في مناطقها الداخلية ، أما أجزاءها الجنوبية فقد شهدت عدداً من الممالك و النظم السياسية المحلية قبل وصول الأوربيين و من أهمها مملكة الكاراجوي (5) ، أما في المناطق الساحلية لكل تنزانيا وكينيا فقد استوطنها العرب وأقاموا بها مدناً تجارية مثل ماليندى ،ومومباسا وباتي ،وسوفالا وقد ارتبط العرب بعلاقات مصاهرة مع الشعوب المحلية ،كما طور الجاتيان من خلال الاندماج المتبادل ثقافة مشتركة هي الثقافة السواحيلية وكان تلك المدن خليطاً من العرب والأفارقة وكانت بالقرب من هذه السواحل جزيرتي زنجبار،و بمبا اللتين أنطلق منهما العرب للسيطرة علي سواحل شرق أفريقيا (6).

وقد ظلت المدن الساحلية لهذه المنطقة مزدهرة حتى وصول البرتغاليين في القرن السادس

(1) لوجارد : ضابط بريطاني من أصل اسكتلندي تولى عدة مناصب في الجيش البريطاني وكان له دور في تثبيت نفوذ بريطانيا على أوغندا عام 1890 .

(2) جرجس عريان مرقص : التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغندا وأثره على استعمارها في الفترة من 187-1896 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1987 ، ص 11.

(3) رباب محمود عبد الحميد : الاستعمار البريطاني في أوغندا 1886-1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1088 ، ص 11.

(4) روزا إسماعيلوفا : المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها ، ت سامي الرزاز ، دار الثقافة الجديدة القاهرة 1983 ، ص 78 .

(5) محمد عاشور مهدي : دليل الأفريقية ، ص 147 .

(6) هنا سيد محمود : مرجع ص ص 133-134 .

عشر إذ سيطروا بعنف ووحشية على تلك المنطقة وليبدأ عهد الأفول العربي في شرق أفريقيا (1) وفي مناطق غرب البحيرات العظمى بداية من بوروندي ورواندا حيث تتشابه فيهما التركيبات السكانية فنجد أن التوتسي في كلا المنطقتين وهم من القبائل الرعوية التي تهتم بتربية الأبقار قد سيطروا على السكان الأصليين وهم الهوتو من خلال الاستحواذ على الأراضي والثروة الحيوانية وأن يقيموا نوعاً من النظام الإقطاع الذي أصبح فيه التوتسي السادة الإقطاعيون والنبلاء في حين غدا فيه الهوتو المزارعين الذين يعملون في خدمة السادة التوتسي يرعون أبقارهم ويرعون أبقارهم ويزرعون أراضيهم (2).

وبهذا النمط القبلي ، جعل التوتسي الأقلية يشعرون بأنهم شعب متفوق وذكي بحكم وضعهم الأرستقراطي على حساب الهوتو الأغلبية والذين اعتبروا في عداد عبيد الأرض حيث يشكلون الطبقة الدنيا في المجتمع البوروندي والرواندي وأن عليهم ألا يتعارضوا أو يختلفوا مع الواقع الذي فرضه التوتسي وأن يقبلوه ، وأما قبائل التوا (الأقزام) وهم أصحاب أقدم وجود في رواندا وبوروندي فإنهم لا يشكلون أي أهمية تذكر في حياة الروانديين والبورونديين سواء من التوتسي أو الهوتو (3).

وظهرت في الكونغو وبحلول القرن الرابع عشر مملكة الكونغو التي أقامت نظاماً سياسياً متطوراً ، وفي القرن اللاحق قامت مملكة قوية تتمثل في إمبراطورية البالوبا والتي أسستها قبائل الباسونجي ، ثم إمبراطورية البالوبا الثانية في القرن السادس عشر ، كما أسست عدة ممالك صغيرة كاليمبا ، ومملكة كاسانجي ومملكة كازيمبي التي هيمنت على المنطقة الواقعة ما بين كاتنجا الجنوبية وأجزاء من زيمبابوي ما بين (1750-1850) (4) ، وكذلك تأسست في الكونغو الدولة العربية التي أسسها حميد بن محمد المرجبي التي سقطت في عام 1892 (5).

(1) منقذ بن محمود السقار : الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية :

[http // www net /dpat /mongia/16htm](http://www.net/dpat/mongia/16htm).

(2) .est Africa liuing eneclopedie, rawanda –hostory .

[http /wwwAFRICA .upenn .edu/neh/rwhistor](http://wwwAFRICA.upenn.edu/neh/rwhistor)

(3) Gerard prunier : op. cit pp16-18 .

(4) الآن ب ميريام : مأساة الكونغو ، ت حسن التميمي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1961 ، ص ص 24-18.

(5) شوقي الجمل ، عبدالله عبدالرازق إبراهيم : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، ص 156.

وكانت قد بلغت درجة كبيرة من التقدم والتطور حيث احتوت على القصور المؤثثة والمساجد والمدارس وأنشأ بها العرب مدناً ومركزاً للتنقل والتجارة من أهمها كاسونجو وكاسوكو وكابانجا وكانت هذه المراكز على اتصال دائم بمنطقة زنجبار الساحلية في شرق البحيرات العظمى⁽¹⁾. وبهذا يتبين أن منطقة البحيرات العظمى كان لها وجود قبل وصول الاستعمار الأوربي، إذ توجد بها الممالك والإمبراطوريات التي تملك نوعاً من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى خلاف ما يشاع عن المنطقة من جهل وتخلف.

(1) يواقيم رزق مرقص: حميد المرجبي والوجود العربي في الكونغو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1975، ص ص 270-272.

الفصل الثاني

الحدود الاستعمارية

المبحث الأول : مفهوم الحدود السياسية وأهميتها.

المبحث الثاني : الحدود السياسية في المنطقة البحيرات العظمى قبل الاستعمار الأوربي.

المبحث الثالث : استعمار ونشأة دول منطقة البحيرات العظمى.

المبحث الرابع : عيوب ومساوى الحدود الاستعمارية.

المبحث الخامس : إشكالية الحدود الاستعمارية .

المبحث الأول : مفهوم الحدود السياسية وأهميتها وتعيينها.

أ- الحدود السياسية وأهميتها.

الحدود لغة: جمع حد وهو الحاجز بين شيئين ومنتهي الشئ هو حده ، وتمييز الشئ من الشئ لئلا يختلط إحداهما بالآخر ، وحدده أي ميزه⁽¹⁾ ، أما الصفة المميزة للحدود السياسية فقط جاءت من ساس يسوس و ساس الراعية سياسة أي تولي رئاستهم وقيادتهم ، والسياسة القيام علي الأمر بما يصلحه⁽²⁾ ، أي تسيير أمور الدولة بمفهوم العصر الحديث.

وأما المعني الاصطلاحي للحدود السياسية ، فهي الخطوط الوهمية التي تفصل بين مناطق وسيادة دولة عن دولة أو دول أخرى تجاورها⁽³⁾ ، وترسم الحدود علي الخرائط لتبين الأرض التي تتمتع فيها الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال ، ويدخل ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخلها سواء كانت انهاراً أو بحيرات أو قنوات ، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية ، فضلاً عن طبقات الجو التي تعلوها وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة دولة أخرى بما لها من نظم خاصة وقوانين أخرى⁽⁴⁾ .

وتأتي أهمية الحدود السياسية من خلال الدفاع والأمن ، فلم يعد الحد السياسي منطقة تخوم⁽⁵⁾ واسعة يتحرك عبرها الناس كيفما شاءوا ، وإنما أصبح خطأ واضحاً وموثقاً يحدد العلاقات الدولية ويمنع الفوضى ، ويحدد المجال الأرضي والبحري والجوي الذي تمارس فيه الدولة سيادتها حيث تقوم بحماية هذه المكتسبات والممتلكات ضد أي اعتداء أو كل ما من شأنه الضرر بمصلحه الدولة⁽⁶⁾ .

وتقوم كذلك بحماية النظام الاقتصادي والإنتاجي ، إذ تحدد الحدود السياسية الإطار المكاني للدولة الذي يمكنها من استغلال ثرواتها حاضراً ومستقبلاً ، وتوزع الحدود السياسية مياه الأنهار بين الدولة وخاصة أن منطقة البحيرات العظمي تحوي جزءاً كبيراً من الحدود النهرية كما تساعد الحدود على قيام مراكز تفتيش جمركي من أجل توفير الحماية للإنتاج⁽⁷⁾ .

(1) ابن منظور: لسان العرب ج8 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981 ، ص799

(2) المصدر نفسه ، ج22 ، ص2149 .

(3) عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر التوزيع ، الكويت ، 1977 ، ص53.

(4) فتحي محمد أبو عيانة: جغرافيا السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص119 .

(5) التخوم: أرض خلاء واسعة استعملت كمنطقة حدودية تفصل الدول والممالك عن بعضها وهي غالباً ما تكون صحراء أو مستنقعات وعرة أو أرض كثيفة الغابات ومن ثم كان الاحتكاك هيناً وقليلاً في هذه المناطق.

(6) طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 1998 ، ص375-377

(7) محمد عبد المجيد عامر: دراسة في الجغرافيا السياسية والدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، (د.ت)

ومن الناحية السياسية فإن الدولة الحديثة لابد من حدود تبين المدى الذي تمارس فيه الدولة سيادتها وتعطي الدولة الشكل العام الذي يجعل للحدود السياسية مبرر جودها وقيامها بالوظائف المختلفة للدولة⁽¹⁾.

أ- تعيين وتخطيط الحدود.

يقصد بتعيين الحدود تلك العملية التي يتم من خلال الاتفاق علي تحديد هذه الحدود⁽²⁾. وهو عمل ذو طبيعة قانونية سياسية إذا يتعلق بالسند الذي يتم بمقتضاه الاتفاق علي الموقع الفاصل بين أقاليم الدول المتجاورة ، وفي ظل عدم وجود حدود دولية قانونية في منطقة البحيرات العظمى قبل الاستعمار نجد أن الحدود القائمة الآن هي مجرد حدود أمر واقع ارتبط بالأساس بمنازعات الحدود بين الدول الاستعمارية⁽³⁾.

ومن أهم مشكلات تعيين الحدود أنها غالباً ما تمت في إطار مؤتمرات دولية كمؤتمر برلين ويجعل فيها المفاوضون حقائق الواقع والوضع على الطبيعة الأمر الذي يسفر عنه العديد من المفارقات ويؤدي إلى الكثير من المنازعات جراء التعيين الخاطئ وهو ما يظهر بوضوح في حالة الحدود السياسية النهرية⁽⁴⁾ ، إذ كثيراً ما يحدث النزاع بين الدول التي لها حدود نهريّة حول تحديد المسار الحقيقي للحد النهري كما هو حاصل في المشكلة الحدودية في بحيرة نياسا بين ملاوي وتنزانيا ففي الوقت الذي تعتبر فيه دولة ملاوي أن بحيرة نياسا هي جزء من ملاوي تتمسك تنزانيا بخط المنتصف⁽⁵⁾ الذي يقسم البحيرة بين الدولتين ، وقد ينشب الخلاف كذلك حول السيادة على الجزر الواقعة في المجرى النهري أو التي تظهر فجأة نتيجة للتغيرات التي تحدث فيه⁽⁶⁾.

ويظهر أن أهم المشكلات الناجمة عن التعيين يعود سببها إلي غياب الدقة في تعريف مناطق الحدود كأن يستخدم المعنيون برسم الحدود أسماء لأماكن غير معروفة لسكان المنطقة ، أو لا وجود لها على الطبيعة أو افتراض ملامح وظاهرات طبيعية لا أساس لها .

(1) عبد الرضا الطعان: مساهمة أولية في دراسة بعض جوانب الإقليم، مجلة دراسات قانونية، السنة الثانية، العدد الثاني، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1972، صص 156-162 .

(2) طه عبد العليم رضوان: مرجع سابق، ص 399 .

(3)--Evan Iuard: frontier Disputes in Modern International Relation , London, 1970, P158

(4) Juan Griffiths: the scramble for Africa in herited political Boundaries.

The Geographical Journal London, vol 152 NO 2, July, 1986, P209

(5) محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، صص 95-96

(6) Juan Griffiths: OP . cit ,PP209-210

ومن الأمثلة على التسميات الخاطئة والشاذة منطقة الحدود بين كينيا وتنزانيا إذ يوجد جبل سماه الأوربيين (اتوريجيني) ويعني بلغة الماساي (لقد نسيت) جعل منه المستعمر اسم لجبل يدل على الحد الفاصل في جزء من الحدود الكينية التنزانية⁽¹⁾ .

أما تخطيط الحدود فهو عمل ذو طبيعة مادية وفنية ملموسة على الطبيعة بوضع العلامات الدالة على قيام ووجود الحدود⁽²⁾ ، ومن أهم مشكلات عملية تخطيط الحدود في غرب البحيرات العظمى هو التغيرات الطارئة على علامات الحدود النهرية الناجم عن عدة أسباب أهمها تغيرات مجرى النهر أو تشعبه أو ظهور جزر في وسط النهر ناتجة عن عمليات الإرساب أو النحت أو الجزر ، إضافة إلي الصعوبات والمشكلات التي تنشأ عن فيضان النهر وتعرج مساره ، لذلك يلزم تأكيد هذه الحدود بإضافة علامات معينة توضح الحدود وتحد من أثر هذه التغيرات⁽³⁾ ، خاصة وأن المناطق التي تم تخطيطها في منطقة البحيرات العظمى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ويمكن بذلك تصور القدر الهائل من التغيرات التي تحدث للعلامات الحدودية في ظل حقيقة تقادم زمن التخطيط⁽⁴⁾ .

والأمر الأهم في مسألة تخطيط الحدود في منطقة البحيرات العظمى يكمن في أن الكثير من الحدود التي تم تعيينها ولم تخطط ، مثل الخط الحدودي بشمال منطقة البحيرات العظمى الذي يفصلها عن السودان ويشمل حدودها مع كينيا وأوغندا و الكونغو الديمقراطية وكذلك الخط الحدودي في جنوب الكونغو الديمقراطية الذي يفصلها عن حدود زامبيا⁽⁵⁾ وكذلك الحد النهرية بين رواندا وبوروندي وكذلك الحدود بين تنزانيا ورواندا والتي خطت بعد الاستقلال⁽⁶⁾ ، وهذا ماينذر بمشاكل ونزاعات مستقبلية في حالة عدم التوصل إلى تفاهات بين هذه الدول .

وهكذا فإن الاستعمار أهمل الحدود السياسية في المنطقة علي الرغم من إنها حدود مصطنعة بالأساس ودون اعتبار لما قد يحدث بين هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال .

(1) Surya . p . Sharma: international disputes and international law(Bombay 1976),p35

(2) محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1997 ص214

(3) Robert .d. Hodgson and elvyn .A. Stonman: The Changing map of Africa, D .van Nostrand Company new jersey ,1963 ,p65

(4) فيصل عبد الرحمن: الفانون الدولي ومنازعات الحدود ، الشركة الوطنية للنشر ، أبو ظبي ، 1982

(5) Michel foucher: front Et frontier ,un tour dumond Geopolitique (foyard : librairie foyard ,1991)p17.

(6) منى محمود بهي: الحدود السياسي النهرية في أفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2007 ، ص56 .

المبحث الثاني : الحدود السياسية في منطقة البحيرات العظمى قبل الاستعمار الأوروبي .

ترتبط الحدود السياسية بوجود وحدات سياسية معروفة ومحددة الأمر الذي يثير سؤالاً حول ما إذا كان هناك وجود لحدود سياسية قبل الحدود السياسية القائمة حالياً في منطقة البحيرات العظمى ، والتي تم ترسيمها خلال الحقبة الاستعمارية الأوروبية للمنطقة .

ويبدو أن هناك تبايناً في الرؤى والأفكار حول مسألة وجود الحدود قبل استعمار المنطقة فهناك فريق ينكر وجودها وآخر يثبتها ولكل من الفريقين أدلته وحججه التي يستند إليها وسوف نبينها كالآتي :

يرى مؤيدو الفريق المعارض لوجود حدود سياسية قبل الاستعمار أن منطقة البحيرات العظمى لم تعرف الحدود السياسية لعدة أسباب أهمها أن الحدود السياسية ترتبط في جوهرها وجوداً وعدمًا بالنطاق الإقليمي الأرضي لوحدة سياسية قائمة كالدولة مثلاً ، ولما كانت الشعوب والقبائل في المنطقة لم تعرف ظاهرة الدولة الاستعمار فأنها بالتالي لم تعرف ظاهرة الحدود السياسية (1) .

ولم يكن انتشار العشائر والقبائل يرتبط بإقليم محدد بخطوط فلكية ، إذ يمتد هذا الإقليم حسب قوة العشيرة وينحسر مع ضعفها فالحدود بين هذه الكيانات كانت سريعة التغيير والتبديل سلباً أو حرباً(2) ، ولم تكن في المنطقة كثافة سكانية عالية خاصة في كينيا وتنزانيا وشمال أوغندا وغرب الكونغو الديمقراطية لذا لم تكن هناك حاجة لحدود سياسية بين المجتمعات فكانت التخوم بدلاً من الحدود كما أن مجتمعات البحيرات العظمى لم تستطع تبني مفهوم الحدود السياسية وذلك لأن إقامة الحدود السياسية تتطلب درجة كبيرة من الرقي الحضاري والسياسي وهو ما يصعب الإقرار بوجوده داخل البحيرات العظمى قبل العهد الاستعماري لا سيما في ظل افتقار العديد من المناطق للأبنية والمؤسسات السياسية وكذلك غياب الكيانات المركزية للدولة ، حيث غلب على منطقة البحيرات الطابع الرعوي والتنقل المستمر لتأمين موارد الرزق والغذاء مما أكد الطابع الشخصي لا الإقليمي للسلطة في المجتمعات (3) ، وأدى انعدام الطرق الممهدة الواضحة المعالم لوضع عقبات أمام تعيين الحدود قبل مجيء الاستعمار إضافة لغياب الوسائل الفنية الحديثة لتعيين المناطق الحدودية (4) .

ويرى الفريق الثاني وجود حدود سياسية قبل الاستعمار ويدلل على أن منطقة البحيرات العظمى تعايشت فيها الكيانات السياسية المختلفة سواء في شكلها أوفي مدى تماسكها الداخلي حيث وجدت فيها

(1) Robert D.Hodgson and Elvyn A .Stone man: op .cit ,pp62-65

(2) منى محمود بهي سعد : مرجع سابق ،ص38.

(3) محمد عاشور مهدي: مرجع سابق ،ص38

(4) منى محمود بهي سعد: مرجع سابق ،ص ص38-39

الممالك التي اختلطت فيها الأجناس والألوان والثقافات أي أنها جمعت بين التعددية والتجانس⁽¹⁾ مثل مملكة البوجدنا ومملكة البونيورو، ومملكة التورو في أوغندا، وقد استطاعت هذه الممالك أن تطور مؤسسات سياسية على درجة عالية من التقدم ليس فقط في وجود ملوك ولكن برلمانات وقوانين تحكم العلاقة بين الحكام والمحكومين إضافة إلي وجود علاقات مع العالم الخارجي⁽²⁾، كذلك عرفت الكونغو الديمقراطية كثير من الممالك وأشهرها مملكتي الباكوبا، وبالوبا⁽³⁾، ثم الدولة العربية في الكونغو الديمقراطية التي أنشأها حميد بن محمد المرجبي والتي بلغت درجة كبيرة من التقدم والتطور⁽⁴⁾، وذلك يثبت ان المنطقة عرفت مفهوم الدولة، كما عرفت مجتمعات منطقة البحيرات العظمى مفاهيم للحيز المكاني فالجماعات الرعوية اختصت بنطاق محدد لها لا يتعدى كونه إقليمياً عشبياً أو إقليمياً مملوكاً ملكية قانونية بالنسبة للشعوب الزراعية، وهكذا فإن المنطقة عرفت مفهوم الإقليم، وأن الرعي أو الزراعة لا يمكن أن تكون عائق في أن يرتبط المجتمع بإقليم معين⁽⁵⁾.

وأن الكثافة السكانية التي يتخذها المعارضون دليلاً علي غياب مفهوم الحدود في المنطقة لا تحول دون الإقرار بأصالة الحدود فيها، ذلك أن انخفاض الكثافة السكانية قد أسفر عن وجود مساحات شاسعة من الأراضي الخالية التي كانت تؤدي دور الحاجز بين مختلف هذه الجماعات وبالتالي فإنها تعتبر حدوداً بمعنى الكلمة حسب تطور مفهوم الحدود آنذاك⁽⁶⁾.

إن الحدود التي لم تعرفها منطقة البحيرات العظمى إنما هي الحدود الخطية (فلكية، هندسية) دون غيرها ومع ذلك يذهب بعض أنصار هذا الاتجاه إلي إثبات أن بعض المناطق تفتقر إلى الحدود الخطية يصعب أن يبرهن على غيابها العام ذلك أن المجتمعات الأكثر تنظيماً كالمجتمعات الزراعية عرفت مفهوم الإقليم والملكية الشرعية وكذلك الشعوب الرعوية بدورها عرفت مفهوم الحدود كما سبق الذكر في شكل نطاقات للرعي، كما أن القول بأن العلاقات بين أفراد مجتمعات البحيرات العظمى كانت تستند إلى الولاء الشخصي للزعيم أو القائد أو الحاكم وغياب الأشكال المؤسسة للإدارة المركزية الصارمة لا ينفي من وجهة نظر الاتجاه المؤيد لوجود حدود سياسية في المنطقة حقيقة قيام مفهوم الإقليم ووجوده بما يعنيه من شرعية متعلقة بحيز معين ومما يعني بالضرورة معرفة نطاق امتداد ذلك الحيز وحدوده⁽⁷⁾.

(1) الشفيغ محمد المكي: مرجع سابق، صص 151-152

(2) رباب محمود عبد الحميد: مرجع سابق، صص 11.

(3) محمد عبد الفتاح إبراهيم: إفريقيا من مصب الكونغو إلي منابع النيل في هضبة البحيرات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، صص 46.

(4) شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو

(5) Ian brownlie: African boundary, A legal and diplomatic encyclopedia, London, 1979, p8.

(6) محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، صص 41.

(7) المرجع نفسه: صص 41-42

إن الاستناد على عدم وجود طرق ممهدة لاتخاذها كحدود كما استند الرأي الأول ليس سنداً مقنعاً حيث يمكن تحديد تلك الحدود بمدقات أو بعض الفواصل الطبيعية كالأنهار أو نطاقات الصحاري والمراعي⁽¹⁾.

وهكذا فإن الرأي الذي يثبت وجود الحدود السياسية في المنطقة قبل الاستعمار قد قدم البراهين الدالة على أن فكرة الحدود السياسية متجذرة في هذه المجتمعات و أن المنطقة قد عرفت الحدود التي لا تعيق السير الطبيعي لحركة المجتمع والتي تتفق مع ظروف الحياة للجماعات والشعوب أي أنها حدود سياسية معاكسة للحدود الاستعمارية في الأهداف والمهام .

المبحث الثالث استعمار ونشأة منطقة البحيرات العظمى .

أ- التكاليف الاستعماري الأوروبي .

بدأ الاحتكاك الأوروبي بمنطقة البحيرات العظمى عبر الرحالة والمستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر الميلادي ، ومن خلالهم تمت معرفة ماتحويه المنطقة من كنوز وخيرات ، وعندها بدأ التسابق نحو الاستحواذ على الأراضي الأفريقية بين القوي الاستعمارية الأوروبية ،ومما أوجج هذا التنافس طموح ملك بلجيكا ليوبولد الثاني (Leopold II) في بناء إمبراطورية تشمل منطقة حوض نهر الكونغو وقيام ألمانيا كذلك بضم بعض المناطق في أفريقيا من بينها تنجانيقا في شرق أفريقيا⁽²⁾ ، وكان لابد أن تبرز بعض الإشكالات السياسية خلال هذه الجهود المتعددة الأطراف بين القوي الأوروبية ، لذا دعي بمسارك المستشار الألماني لعقد المؤتمر في الخامس عشر من نوفمبر 1884م واستمر حتى السادس والعشرين من فبراير عام 1885م⁽³⁾ ومع نهاية المؤتمر وقعت الدول الأوروبية الأربعة عشر على ميثاق يتضمن (38) مادة يتعلق معظمها بحرية الملاحة والتجارة في نهري الكونغو والنيجر وكذلك القضاء على تجارة الرقيق⁽⁴⁾ ، ورغم أن الغرض الأصلي المعلن للمؤتمر هو مناقشة حرية الملاحة في نهري الكونغو والنيجر إلا أن المؤتمر اتجه إلى اتفاق تقاسم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية⁽⁵⁾ .

(1) منى محمود بهي سعد: مرجع سابق ،ص 40 .

(2) مصطفى عثمان إسماعيل : قضايا أفريقية معاصرة مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص 22 .

(3) the world at war-Congo free state 1876-1908.

<http://www.Shudak.de/timelines/congofree state 1876-1908.html> .

(4) الآن . ب . مريام: مرجع سابق ص ص 176-177 .

(5) ج . ن . اوزو يغوي: تقسم أفريقيا وغزوها علي يد الأوربيين نظر عامة ، موسوعة تاريخ أفريقيا العام ، المجلد السابع ،

اليونسكو ، 1996 ، ص 51 .

كما أقر المؤتمر عرفاً دولياً يجيز اكتساب ملكية الأراضي بطريقة الاستيلاء وحدد شروطاً لذلك منها أن يكون الإقليم أو الأرض غير مملوكة أو خاضعة لسيادة دولة أخرى ، وأن تضع الدولة المستولية يدها فعلاً على الإقليم أو الأرض ، واشتراط وضع اليد فعلياً في مؤتمر برلين هو لحسم النزاع الذي أثارته حمية التسابق والتنافس الاستعماري ، وأن تقوم الدولة المستولية بإبلاغ الدول الأخرى رسمياً بواقعة الاستيلاء وبمعالم أو حدود الإقليم الذي وضعت يدها عليه تجنباً للتصادم فيما بين الدول على ذات الإقليم وتنسيقاً للنظام الاستعماري في أفريقيا⁽¹⁾ .

ولذلك ما أن تبدأ دولة أوروبية في السيطرة على منطقة ما حتى تبدأ في تحديد حدودها ، ليس فقط من أجل استغلالها والانتفاع بخيراتها ولكن من أجل الاتفاق على المستعمرات وتحقيق السلام بين دول أوروبا ، ودون أي اهتمام لنوع هذه الحدود على الأرض الأفريقية ومدى اتفاقها مع الثوابت الطبيعية والبشرية⁽²⁾ ، وزادت شدة التنافس بين الدول الأوروبية بعد عودة وفودها المشاركة في مؤتمر برلين للبحث عن الأراضي التي يمكن السيطرة عليها في أفريقيا⁽³⁾ ، ونتج عن ذلك بالطبع رسم الخريطة السياسية لدول منطقة البحيرات العظمى ولكل أفريقيا والتي اكتملت معالمها في بداية القرن العشرين وتحديداً عشية الحرب العالمية الأولى .

وتقاسم منطقة البحيرات العظمى الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب فكان نصيب بريطانيا (شرق أفريقيا البريطانية) ويشمل كينيا وأوغندا وزنجبار أما ألمانيا فقد ضمت تنجانيقا ورواندا وبوروندي في حين استعمرت بلجيكا الكونغو الحرة (الكونغو الديمقراطية)⁽⁴⁾ . ثم بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وزعت مستعمراتها على الدول المنتصرة حيث ألت مستعمرة تنجانيقا إلى بريطانيا وألحقت رواندا وبوروندي إلى بلجيكا⁽⁵⁾ .

وحتى نيل الاستقلال تحولت هذه المستعمرات أو المناطق الإدارية الخاضعة للاستعمار إلى دول مستقلة محتفظة بحدودها الإدارية حتى وقتنا الحاضر ، وبالتالي فإن نشأة الدول الحديثة في منطقة البحيرات العظمى وفي أفريقيا عموماً جاءت أساساً في إطار التقسيم الاستعماري للحدود السياسية التي كانت تهدف في الأساس إلي توضيح مجالات النفوذ للدول الأوروبية الاستعمارية⁽⁶⁾ .

(1) محمد كامل ياقوت: الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1971 ، ص 323-325 .

(2) طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998 ، ص 434 .

(3) الآن . ب ميريام: مرجع سابق ص 177 .

(4) أحمد إسماعيل ، أمل إسماعيل شاور : أفريقيا المعاصر البيئة والإنسان والتحدي ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، القاهرة ، 1989 ، ص 175-177 .

(5) محمد عبد الغني سعودي: الموسوعة الأفريقية ، الجغرافية السياسية لأفريقية ، المجاد الأول ، معهد البحوث والدراسات والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 1997 ، ص 636 .

(6) Juan Griffiths: op . cit ,pp204-210.

أ- دول منطقة البحيرات العظمى من الاستعمار إلى الاستقلال.

تناول المبحث الإطار العام الذي قنن عملية تقاسم منطقة البحيرات العظمى الأفريقية بين الاستعمار البريطاني والألماني والبلجيكي، إذ كان هدف القوي الاستعمارية التوسع إلى أقصى حد في المنطقة إضافة إلى الأنهار الرئيسية التي تشتهر بها منطقة البحيرات العظمى⁽¹⁾، وسيتناول هذا المبحث باختصار نشأة دول منطقة البحيرات العظمى بدأ من تنزانيا إذ كان الصراع الانجليزي الألماني للاستيلاء على ممتلكات سلطات زنجبار في شرق منطقة البحيرات العظمى على أشده خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إذ سعى الألمان للسيطرة على الجزء القاري من تنزانيا الحالية (تنجانيقا)، ففي عام 1884م قام الألماني كارل بيترز⁽²⁾ (Carl Peters) بزيارة المنطقة، وعقد عدة معاهدات مع الشيوخ والزعماء المحليين وبناءً على ذلك أنشئت "شركة أفريقيا الشرقية الألمانية" لإدارة المنطقة، ثم أعلنت ألمانيا حمايتها عليها عام 1885م⁽³⁾، وفي العام التالي عقدت المعاهدة الانجلو-ألمانية لتعيين الحدود التي وضعت زنجبار ومعظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية مقابل ضمان نفوذ ألمانيا في تنجانيقا⁽⁴⁾ ولغموض هذه المعاهدة خاصة في المناطق الداخلية أكدت هذه المعاهدة باتفاقية هيلغولاند (Helgoland) عام 1890م بين بريطانيا وألمانيا وهي التي أتمت التقسيم الشامل لمناطق شرق البحيرات العظمى وكانت هذه الاتفاقية تعطي لبريطانيا الوصاية على زنجبار مقابل ترك هيلغولاند في غرب أوروبا لألمانيا⁽⁵⁾، وعملت على تعزيز سيطرتها على تنجانيقا وشرعت في استغلالها اقتصادياً حتى قامت الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت بريطانيا وحلفاؤها من السيطرة على المناطق الألمانية في شرق أفريقيا ومن بينها تنجانيقا⁽⁶⁾، وخضعت بالتالي لإداره البريطانية⁽⁷⁾ حتى استقلالها 1961م⁽⁸⁾

(1) جمال حمدان: الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة، 1983، ص122.

(2) كارل بيترز (1856-1918): مستكشف ألماني لأفريقيا عقد معاهدات عام 1884 مع زعماء شرق أفريقيا أدت إلى قيام أفريقيا الشرقية الألمانية.

(3) Tanzania-History.

[Http://www.Talkalk.co.uk/treference/encyclopaedia/Hutchinson/m0019869.html](http://www.Talkalk.co.uk/treference/encyclopaedia/Hutchinson/m0019869.html).

(4) ج. ن. أوزيغوي: مرجع سابق، ص53.

(5) محمد عبد الفتاح إبراهيم: إفريقية من السنغال إلى نهر جوبا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص184.

(6) محمد عبد الغني سعودي: الموسوعة الأفريقية، الجغرافية السياسية لأفريقية، ص636.

(7) عبد الملك عودة: الاشتراكية في تنزانيا، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969، ص341.

(8) عبد الملك عودة: سنوات الحسم في أفريقيا (1960-1969): مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص341.

وحصلت زنجبار على استقلالها عام 1963 ، واتحدت مع تنجانيقا في دولة واحدة في 27 إبريل 1964 ، ثم أعلنت جمهورية الاتحاد باسم "جمهورية تنزانيا المتحدة" في 29 سبتمبر 1964⁽¹⁾ . أما كينيا فقد احتلتها بريطانيا عقب توقيع معاهدة مع ألمانيا لاقتسام شرق أفريقيا سنة 1888م ، وبعد وضع سلاطين زنجبار تحت إشرافها السياسي والعسكري من خلال معاهدة 1887م . وأخذت ألمانيا القسم الجنوبي (تنجانيقا) وأخذت بريطانيا كينيا والقسم الأكبر من الصومال، واستطاعت بريطانيا توسيع مستعمرة كينيا بضم أجزاء من الأراضي الأثيوبية عند تحديد الحدود بين أثيوبيا وكينيا عام 1907م ، كذلك اقتطعت بريطانيا المناطق الشمالية الغربية من أوغندا عام 1926 ، وكذلك ضمت إليها المنطقة الشمالية ذات الهوية الصومالية والتي هي جزء من الصومال⁽²⁾ ، وظلت كينيا تحت السيطرة البريطانية إلى أن نالت الاستقلال عام 1963⁽³⁾ ، وفي أوغندا لم يكن وجود البريطانيين ابتداءً في بعض مناطقها على هيئة احتلال مسلح ، بل جاءوا على هيئة مستكشفين ومغامرين وبعثات تنصيرية .

ودعماً للنفوذ والأطماع البريطانية في أوغندا قامت بعد توقيع اتفاقية هيلغولاند (Helgoland) عام 1890 مع ألمانيا أرسلت حملة عسكرية أرغمت ملك بوجندا علي عقد معاهدة في العام التالي لضمان مصالح شركة "شرقي أفريقيا البريطانية" ، وحاول ملك بوجندا بعد فترة مقاومة الاستعمار البريطاني ولكنه لم يفلح إذ تم القبض عليه ونفيه ، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت المقاومة الأوغندية ضد الاحتلال حتى إعلان استقلال أوغندا عام 1962⁽⁴⁾ .

وبدأت الكونغو البلجيكي فكرة استعمار الكونغو مع وصول الرحلة الانجليزي ستانلي (Stanley) الذي استطاع أن يجوب مناطق الكونغو ويتعرف على ثرواتها الكبيرة ، ومن ثم حث الحكومة البريطانية على الإسراع باستغلال هذه الثروات ولما لم تستجب الحكومة البريطانية وجه ستانلي دعوته إلي ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الذي استجاب لفكرة ستانلي وعينه رئيساً لشركة "الكونغو الدولية" التي تأسست سنة 1879 وتمكن من توقيع مئات المعاهدات مع الزعماء المحليين

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: دول حوض النيل .

<http://www.Sis.Gov.eg/ar/story.aspx?sid=3431>.

(2) عبد العزيز كامل: قضية كينيا ، دار العلم ، القاهرة ، 1961 ، صص 20-24 .

(3) حلمي الشعراوي: مآزق "الديمقراطيات" الكبرى في أفريقيا .

<http://www.Alghat.com/?new=300259> .

(4) the scramble for Africa: the Helgoland treaty

[http://African history.about.com/cs/eracolonialism/a/heligoland.htm](http://African%20history.about.com/cs/eracolonialism/a/heligoland.htm) .

لصالح الشركة كما تمكن ملك بلجيكا من الحصول علي اعتراف من زعماء أوروبا بحقه الشخصي في ملكية الكونغو بعد عقد مؤتمر برلين (1884-1885)⁽¹⁾

وسميت (الكونغو الحرة) واستمر استثمار مواردها لحساب الملك ليوبولد إلي أن تحولت إدارة الكونغو الحرة إلى إدارة الحكومة البلجيكية عام 1908 ، وفي سياق ذلك سعت الحكومة البلجيكية إلي عقد عدد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية لتثبيت نفوذها في الكونغو كان من بينها الاتفاقيات التي عقدها مع بريطانيا بين عامي 1894 و1906 لترسيم الحدود بين مناطق النفوذ البلجيكي والنفوذ البريطاني في شرق أفريقيا ، وكذلك الاتفاقية البلجيكية الألمانية عام 1910 التي تم بمقتضاها إعادة تحديد الحدود في وسط أفريقيا واقتطاع أجزاء من شمال غرب رواندا وضمها إلي الكونغو الديمقراطية فيما يشكل الآن الإقليم الشرقي من الكونغو⁽²⁾، كما استبدلت بلجيكا بالاتفاق مع البرتغال قطعتين من الأرض غير متساويتين في المساحة عام 1927 ،فتنازلت بلجيكا عن مساحة 3496.5 كم² من أراضي الكونغو في مقابل إقليم كاساي الذي تبلغ مساحته 3.1 كم² من أراضي انجولا وهذا ما جعل الكونغو الديمقراطية ثالث دولة أفريقية من حيث المساحة ولا يتمتع إلا بجبهة بحرية صغيرة لا تزيد عن 35 كم على المحيط الأطلنطي⁽³⁾، وهكذا فإن القوى الاستعمارية وما تم بينها من مساومات بداية من بلجيكا هي التي صنعت حدود دولة الكونغو الديمقراطية التي نالت استقلالها عام 1960⁽⁴⁾.

وفي بوروندي كان المستكشفان البريطانيان بيرتون (Burton) وسبيك (Spek) أول الأوروبيين الذين وصلوا لهذه المنطقة عام 1858، وفي مؤتمر برلين أصبحت بوروندي من نصيب ألمانيا ، ولم تكن لدى القوى الاستعمارية معلومات كثيرة عن جغرافية وطبيعة المنطقة ولذلك أرسلت ألمانيا عدد من المستكشفين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وإرسال الإرساليات المسيحية إلى

(1) Stanley . sir Henry Morton

<http://Encyclopedia2.The.free.dictionay.com/Stanley+sit+henry+mortom> .

(2) محمود أبو العينين: دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في ظل الجمهورية الثالثة ،مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،1990،ص688 .

(3) محمد عبد الغني سعودي: الموسوعة الأفريقية الجغرافية السياسية لأفريقية ،ص648 .

(4) Congo ,democratic republic of the: history ,geography

<http://www.Info.please.com/ipa/a0198161.html>

بوروندي⁽¹⁾ ثم استولت عليها نهائياً عام 1890 واستمر الألمان في حكمها حتى الحرب العالمية الأولى إذ بعد هزمتما ألت لبلجيكا عام 1919 حتى استقلت عام 1962⁽²⁾ .

وتعد رواندا من أواخر مناطق البحيرات العظمى التي وصل إليها الأوروبيين فرغم ظهور المستكشفين البريطانيين عند منابع النيل الاستوائية منذ عام 1855 ، إلا أنهم لم يدخلوا رواندا ، ثم أصبحت رواندا منطقة نفوذ ألمانيا وتوصلت مع بريطانيا وبلجيكا إلي عقد اتفاقية لتحديد مناطق نفوذ كل منهم في منطقة البحيرات⁽³⁾ ، وبمقتضاها أصبحت رواندا منطقة نفوذ ألمانية خالصة بدون أي نزاع بالرغم من اقتطاع جزء من شمال غرب رواندا وضمه إلي الكونغو البلجيكي⁽⁴⁾ ، وظلت رواندا تحت السيطرة الألمانية إلي أن هزمت في الحرب العالمية الأولى واستبدلت السيطرة الألمانية بالبلجيكية التي كانت تضع رواندا وبوروندي تحت إدارة واحدة عرفت باسم رواندا-أوروندي إلي أن حصلت رواندا علي استقلالها عام 1962⁽⁵⁾ .

المبحث الرابع عيوب ومساوئ الحدود الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمى.

1. إن اقتسام الدول الأوربية لمنطقة البحيرات العظمى لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما أرتجل علي عجل⁽⁶⁾ ، ولذلك جاءت حدود تلك الدول من نوع الحدود الفلكية والهندسية انطلاقاً من سهولة تحديد تلك الحدود على موائد المفاوضات والخرائط الأوربية⁽⁷⁾ ، ولذلك فإن معظم حدود الأراضي البرية هي حدود هندسية⁽⁸⁾ والمقصود بالخطوط الهندسية أو الفلكية أي التي تسير في خطوط مستقيمة ، مما يدل على أنه لم تكن هناك المعرفة اللازمة بالجغرافيا الطبيعية والبشرية لمنطقة البحيرات العظمى لتحديد الحدود وتعيينها ، الأمر الذي

(1) Burundi

<http://www.Cartage.Org/ib/en/themes/geoghist/histories/History/his/countries/b/Burundi> .

(2) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات ، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 51 .

(3) Colonial Rwanda [Http://www.Rwanda gate way.Org/Rubrique php3?Id-Rubrique=80](http://www.Rwanda gate way.Org/Rubrique php3?Id-Rubrique=80) .

(4) محمود أبو العنينين: مرجع سابق ، ص 688 - 689 .

(5) Colonial Period/ Rwandan History (1880-1962) [Http://www.Survors - fund .Org .uk/resources/history/colonial.php](http://www.Survors - fund .Org .uk/resources/history/colonial.php) .

(6) موريس كوروزيه: تاريخ الحضارات العالم ، المجلد السابع ، ترجمة يوسف أسعد داغي ، فريد م. داغر ، عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، 2003 ، ص 19 .

(7) Eric Fischer, OP, cit, P.212.

(8) محمد أزرهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 116 .

لا يزال ينهك دول المنطقة حتى بعد استقلالها⁽¹⁾ ، وكان الدول الأوربية كانت تخطط لعملية التدخل في هذه الدول بعد استقلالها نتيجة للأوضاع العشوائية والتمزيق الذي صنعتة هذه الخطوط التي صارت حدوداً لهذه الدول⁽²⁾ .

2. تتميز المنطقة بوجود عدد هائل من التكوينات الإثنية والعرقية ومع ذلك فإن الحدود الاستعمارية لم تعر إي أهمية لهذه التكوينات ، لذلك أثارسيئة عن هذه الحدود التي أدت إلى تقسيم الجماعة العرقية أو الإثنية الواحدة بين دولتين أو أكثر ، كما أنها أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود دولة واحدة⁽³⁾ ، فمفهوم الحدود الجغرافية المانعة للحركة خارج إقليم معين بالنسبة لهذه القبائل هو مفهوم دخيل مثله مثل المستحدثات الفكرية الجديدة التي أدخلها المستعمر إلي حياة هذه القبائل⁽⁴⁾ ، وستتناول أثر الحدود على التشكيلات الاجتماعية في مبحث لاحق .

3. التقسيم العشوائي لمنطقة البحيرات العظمى القائم على أساس التوسع والاحتلال خلف عدة مشكلات لدول البحيرات العظمى بعد الاستقلال ، فقد خلف هذا التقسيم دولا تعاني من كثرة دول الجوار فأقل دولة من دول البحيرات العظمى من ناحية الجيران هي بوروندي التي تجاورها تنزانيا ورواندا والكونغو الديمقراطية وأكثر دول البحيرات العظمى جيراناً هي الكونغو الديمقراطية إذ تجاورها تسع دول ومن المعلوم أن تعدد دول الجوار في دول تعاني من كثرة الصراعات يؤدي بها إلى الإلتباه والاحتياط الدائم والاستعداد للدفاع ومراقبة هذه الحدود بصورة دائمة⁽⁵⁾ .

ومن ضمن المشكلات التي خلفها التقسيم الاستعماري أنه صنع دولا حبيسة لا سواحل لها مثل رواندا وبوروندي وأوغندا والكونغو الديمقراطية التي تعتبر شبه حبيسة إذ أن الساحل الذي تطل به على المحيط الأطلسي لا يتناسب مع مساحتها الكبيرة⁽⁶⁾ ، فهذه الدول تعاني من صعوبة الاتصال الحر المباشر بالعالم الخارجي وخاصة رواندا وبوروندي وأوغندا ، ولذلك تضطر هذه الدول إلى عقد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع الدول الساحلية⁽⁷⁾ .

(1) مازن محارب: دراسة في الفكر الجيوستراتيجي حول قوة الدولة:

http://www.Awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12_006.htm.

(2) صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 100 .

(3) حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العراقية والسياسية في أفريقيا (الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل):

<http://www.Dahsha.com/viewarticle.php?id=31346>

(4) محمد صالح أيوب ، فضل عبد الرازق: الحدود الوهمية في القارة الإفريقية:

<http://www.Aljazeera.Nte/nr/exeres/54d70d47.....7fb615f.htm> .

(5) جمال حمدان : إفريقيا الجديدة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1966 ، ص 70 .

(6) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: 15 نوفمبر وبداية تقسيم إفريقيا:

<http://www.ahram.org.eg/archive/2003/11/18/Opin8.htm>

(7) جمال حمدان: إفريقيا الجديدة ، ص 75 .

4. الحدود النهرية .

تتميز منطقة البحيرات العظمى بأن كثيراً من حدودها حدود نهريّة ، فكثير من مناطق النفوذ الاستعماري تأثرت في ترسيمها بالمجري المائية إذ تم اتخاذ النهر أو جزء منه فاصلاً بين سيادة دولتين متواجهتين⁽¹⁾ . (انظر الملحق رقم 3) ، ويشار إلى أن الحد السياسي النهري يكون احتمالاً في صورة من الصور الثلاثة التالية :

إما أن يتبع منتصف المجري النهري أو منتصف الجزء العميق من المجري النهري أو يتبع أحد شاطيء النهر⁽²⁾ وأكبر المشكلات التي تركتها الحدود النهرية هي أن الاستعمار استعملها كحد فاصل ، أما شعوب المنطقة فكانت تستخدم الأنهار كوسيلة اتصال دائم فنجد نهر روفوما الفاصل بين تنزانيا وموزمبيق قد قسم قبائل الماكوا والماكوندي بين الدولتين وأن نهر أوبانجي قد قسم قبائل الباكونجو بين الكونغو الديمقراطية والكونغو الشعبية⁽³⁾ .

واتخذت البحيرات كجزء من مسارات الحدود إذ تصنف بأنها من نمط الحدود الهندسية وتفضل البحيرات على الأنهار كمسار للحدود لأتساع مسطحها وليس عرضة للدورات الجيومورفية بذات الدرجة كما في الأنهار ، والبحيرات كحدود سياسية من أقل التحديد السياسي تعقيداً من الناحية الفنية⁽⁴⁾ .

5. الطابع التعسفي الانفرادي في ترسيم وتقسيم منطقة البحيرات العظمى ويتضح ذلك من عدة أمثلة فبريطانيا احتلت كينيا عام 1888 وضمت إليها جزءاً آخر من الأراضي الأثيوبية عام 1907 ، واقتطعت جزءاً آخر من أوغندا عام 1926 وضمت إليها المنطقة الشمالية ذات الهوية الصومالية عندما تم تقاسم المنطقة مع إيطاليا المستعمرة للصومال ، وتم ذلك بدون اخذ رأي أصحاب الأرض الأصليين وورثت كينيا المستقلة هذه المشكلات الحدودية بعد الاستقلال .

وكان من نتائج التنافس بين الدول الأوروبية وخوفاً من وقوع الكونغو الديمقراطية في يد دولة قوية مثل إنجلترا أو فرنسا هو السبب في إعطاء هذه المساحة الشاسعة لدولة ضعيفة مثل بلجيكا ممثلة بالملك ليوبولد ، وهنا تكمن بذور الانقسام في هذه الدولة التي هي وليدة الاستعمار الأوربي الذي جمع عدة أجناس متنافرة ووضعها في دولة واحدة⁽⁵⁾ .

(1) مني محمود بهي: مرجع سابق ، ص 50 .

(2) صلاح الدين الشامي: دراسات في الجغرافية السياسية ، منشأة دار المعارف الإسكندرية ، 1973 ، ص 58 .

(3) مني محمود بهي: مرجع سابق ، ص 223 .

(4) محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 ، ص 127 .

(5) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية جذورها التاريخية وأثارها ، ص 65 .

ومما يدل على الجانب التعسفي وكذلك المحاباة أن تقدم أراضي أفريقية هدية لملوك وأمراء ، فعندما تم ترسيم الحدود بين تنزانيا التابعة لألمانيا وكينيا التابعة لبريطانيا بخط حدودي امتد من الساحل إلي بحيرة فيكتوريا⁽¹⁾ حيث وضع هذا الخط أكبر جبلين في شرق إفريقيا تحت السيادة البريطانية ،ولما كانت ألمانيا تحتاج لأحد هذين الجبلين فقد طلب إمبراطور ألمانيا من الملكة فيكتوريا إعادة النظر في هذا الخط لكي يحصل على أحد الجبلين ،فاستجابت الملكة لطلبه بسبب الروابط الأسرية بين حكام ألمانيا وبريطانيا ، وفي يوم عيد ميلاده قدمت الملكة الجبل هدية للملك الألماني⁽²⁾ ، ولذلك نجد أن خط الحدود الحدود بين تنزانيا وكينيا يسير في خط مستقيم ثم ينعطف قليلاً ليجعل جبل كلمنجارو في تنزانيا .
(انظر الملحق رقم 4) .

المبحث الخامس إشكالية الحدود الاستعمارية.

الحدود الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمي كانت بالأساس انعكاس لمصالح القوي الاستعمارية في المنطقة سواء من حيث ترسيم الحدود أو من ناحية التعامل مع التشكيلات الاجتماعية في المنطقة⁽³⁾ ، فالدولة في منطقة البحيرات استنبتها الاستعمار وأعطاهما هذا الشكل لأسباب إدارية تسهل عليه عملية السيطرة بأقل التكاليف الممكنة⁽⁴⁾ .

كان ترسيم الحدود يجرى من خلال الصراع بين الدول الاستعمارية ، فكانت الحدود التي ليس لها علاقة بوقائع التاريخ والجغرافيا وإنما كان هدفها تحقيق مصالح ومأرب الدول الاستعمارية وعلي الرغم من ذلك فإن المشكلة المتعلقة بالحدود الاستعمارية لا تقف عند الحدود السياسية أو تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الدول ، وإنما تعني كل ما نتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية⁽⁵⁾ في منطقة البحيرات العظمى ، والأمر الأكثر خطورة في الحدود الاستعمارية هو أنها قامت بأحد أمرين الأمر الأول: أنها جمعت ذلك التعدد والتنوع العرقي واللغوي والديني في كيان سياسي واحد

(1) Why mountain Kilimanjaro is in Tanzania .

أنظر <http://myAfrica.wordpress.com/2006/09/27/why-mountain-Kilimanjaro-is-in-Tanzania> ، الخارطة رقم (4)

(2) حمدي عبد الرحمن حسن: في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة ،ماذا يرتب للقرن الأفريقي؟

<http://www.Albyan-magazine.com/dialogues/8.htm> .

(3) عبد الحميد خيال ، عوض الحداد: الاستعمار ومشاكل الحدود السياسية في أفريقيا ،مجموعة البحوث المتقدمة في المؤتمر العلمي حول الاستعمار والفراع ،جامعة قاريونس ،بنغازي ، 1991 ،ص 370 .

(4) حيدر إبراهيم علي: إفريقيا والديمقراطية الغربية:

http://www.Ssc-sudan.org/ar/desc_tob_default.aspx?tabid=9&articleid=54

(5) محمود عبد الرحمن الشيخ: الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا:

<http://www.Meshkat.net/index.php/msshkat/index/5/5075/content>

، بل نجد أنها وضعت جماعات عرقية ذات تاريخ من العداة والصراع داخل حدود دولة واحدة⁽¹⁾ كما في رواندا وبوروندي بين التوتسي و الهوتو ، أوفي أوغندا حيث يدور الصراع بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب وبالتالي أصبحت الدولة تضم مزيجاً متنوعاً من الإثنيات والأعراق وفي مجتمع يقدم الولاء للإثنيات والأعراق علي الولاء للدولة التي يعيش فيها ،مما يسبب مشكلة الاندماج الوطني إذ تتحول الدولة إلى حلبة للتنافس الإثني والعريقي⁽²⁾ ، وهو ما أثر على الاستقرار الداخلي في دول منطقة البحيرات العظمى في مرحلة ما بعد الاستقلال .

أما الأمر الثاني: الذي نتج عن الحدود الاستعمارية والذي يضاعف من مشكلة ضعف وهشاشة تماسك الدولة فهو انقسام القبائل بين عدة دول ، إذ أصبحت القبيلة الواحدة المتجانسة موزعة بين أكثر من دولة ، ولترسخ بذلك مشكلة الاندماج الوطني داخل الدولة فأصبحت الدولة الحديثة تشكل بعد الاستقلال تعيش في مواجهة دائمة بشأن شرعيتها في تمثيل المجتمعات القائمة فيها⁽³⁾ .

لقد أصبحت القبيلة أكبر من حدود كل وطن فالحدود الاستعمارية فرقت وقطعت وأصر التراب السكاني⁽⁴⁾ ، فعلي سبيل المثال نجد كثير من القبائل التي توزعت على دولتين أو أكثر كقبائل الماساي التي تقسمت بين كينيا وتنزانيا ، وقبائل الباكونجو التي توزعت بين دولة الكونغو الديمقراطية والكونغو الشعبية وأنجولا ، وقبائل الأزاندي التي توزعت بين السودان والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطي، وقبائل الاتشولي التي تقيم على الحدود الأوغندية السودانية ، وكذلك قبائل التشكوي بين الكونغو الديمقراطية وأنجولا⁽⁵⁾ ، وكذلك قبائل البمبا التي تقيم على الحدود بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا ، وكذلك قبائل الألورا التي تعيش حول مناطق الحدود بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا⁽⁶⁾ ، وقبائل البانياكولي الأوغندية التي تقيم على الحدود مع تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وقبائل الباتورو التي تعيش على الحدود الفاصلة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وقبائل الباجيسو التي تقيم على الحدود الأوغندية الكينية⁽⁷⁾ ، هذه القبائل التي قسمتها الحدود بين عدة دول أو التي تتواجد على

(1) مصطفى علوي: أزمة قارة ودراسة في العلاقات بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية ،دار الثقافة للطباعة والنشر ،القاهرة ،1986 ،صص 45-47 .

(2) حورية توفيق مجاهد: نظام الحزم الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،1977 ،صص 30-31 .

(3) طلعت رميح: الديمقراطية...أداة تفكيك:

http://www.arbrenenwaml.org/articles/11549/1/ala:alice_eybib/owie_1.html

(4) Juan Griffiths: op.cit.p216

(5) عبد العزيز كامل: الحدود السياسية في إفريقيا ،مجلة نهضة إفريقيا ،س(4) ،46 ،1961 ،صص 9-20

(6) عبد المجيد عمارة:الصراعات والحروب الأهلية ،الأسباب والنتائج ،أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ،الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الإفريقيه ،جامعة القاهرة ،ص139 .

(7) Edward Anthony miner: op cit .pp7-10

الخط الحدودي الفاصل بين الدول لم يضعها المستعمر الأوروبي في الحسبان عندما قام بترسيم الحدود ،بل إن الحدود النهرية قامت كذلك بنفس دور الحدود البرية ،فالأنهار التي كانت تعد عامل وصل طبيعي بين الشعوب التي كانت تميل للسكن على ضفاف الأنهار لما تجده فيها من مياه وخصب(1) ، نجدها قد قسمت العديد من القبائل بين الدول فنهر أوبانجي الذي يمثل حداً سياسياً بين دولتي الكونغو الشعبية والكونغو الديمقراطية قد قسم قبيلة الباكونجو بين الدولتين ،وكذلك نهر روفوما وهو الحد الفاصل بين دولتي تنزانيا وموزمبيق قد قسم قبيلتي الماكوندي و الماكوا بين الدولتين(2) .

ومفهوم الحدود السياسية التي صنعها المستعمر الأوروبي بالنسبة لهذه القبائل التي تعيش على جانبي الحدود هو مفهوم جديد أدخله الاستعمار وكان مصدر إزعاج لأسلوب حياتها(3) ، الذي يعتمد على الترحال المستمر من أجل البحث عن الماء والمراعي وخاصة في مناطق الحدود البرية وهذا ما جعل الحدود عائق أمام حركة هذه القبائل الرعوية التي لا تستسيغ فكرة الحدود المانعة من الحركة لذا تعيش هذه القبائل في ظل إهمال هذه الدول حيث يشك باستمرار في ولائها للدول التي تتواجد فيها(4) ،لذا فهم محرومون في الغالب من الخدمات الحكومية وبما أنه لا وجود لخدمات القانون رسمياً ولا لخدمات الشرطة في المجتمعات الرعوية فمن النادر أن تلعب الدولة في ضمان أمن هذه المجتمعات التي يثور بينها الصراع من أجل السيطرة على الموارد وهو ما يحدث في كثير من الأحيان بين المجتمعات الرعوية المقيمة على الحدود بين أوغندا والسود ، وكينيا والسودان حيث تنتشر النزاعات عبر الحدود والتي تشتد في مواسم الجفاف ، إضافة إلى تزايد الضغط السكاني في هذه المناطق الحدودية المهمة(5) . وبهذا يكون الاستعمار الذي تكالب على المنطقة وقام بتقسيم منطقة البحيرات العظمى متجاهلاً للواقع البشري والجغرافي قد أسهم في تفتيت هذه الدول بعد خروجه منها ونيل استقلالها .

(1) محمد محمود الديب:مرجع سابق ،ص663 .

(2) منى محمود بهي: مرجع سابق ،ص33 .

(3) abdalla hamadnalla :problems of tribal intermixing with neighbouring countries:

<http://www.Sudan vision daily.com //modules.php ? name=news & file=articmle & sid =10443 .>

(4) الخضر عبد الباقي: قبائل أفريقيا حقوقنا قبل انتمائنا للدولة .

<http://www.Islame on line .net /Arabic/news/2001-04/15/article .>

(5) تقرير السودان: الاستجابة للحروب الرعوية .

<http://www.smallermsurvey.org/pdfs/hsba-sib-8.responses-Arabic .pdf .>

الفصل الثالث

الحدود الاستعمارية وأثرها في تنوع أشكال الصراع في منطقة البحيرات العظمى .

المبحث الأول : نظم الإدارة الاستعمارية في منطقة البحيرات العظمى.

أ - الاستعمار البريطاني .

ب - الاستعمار البلجيكي .

المبحث الثاني : أشكال الصراع في منطقة البحيرات العظمى .

أ - الحروب الأهلية .

ب - الحركات الانفصالية .

ج - الانقلابات العسكرية .

د - النزاعات الحدودية .

إن التقسيم الاستعماري لمنطقة البحيرات العظمى كان يهدف فقط إلى تلبية المصالح الاستعمارية، إذ أصبحت الكيانات السياسية الجديدة في هذه المنطقة عبارة عن تكوينات مصطنعة وترتب على هذا الاصطناع العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة في مرحلة الاستقلال وما بعدها.

وبالتالي فإن ظروف النشأة المصطنعة للحدود السياسية فيها وما ترتب عليها من آثار مختلفة كانت نقطة الانطلاق الأولى في غرس بذور الصراعات والنزاعات في المنطقة وفي مقدمتها الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالية ثم النزاعات الحدودية .

ولعبت النظم الاستعمارية التي اتبعتها القوى الاستعمارية دوراً في تعميق تناقضات المجتمعات الأفريقية ولا سيما التناقضات الإثنية وقد خضعت منطقة البحيرات العظمى لنوعين من الاستعمار البريطاني والبلجيكي حيث كان لكل منهما طريقته وأسلوبه في إدارة مستعمراته كما سنبين من خلال دراسة النظم الاستعمارية .

المبحث الأول نظم الإدارة الاستعمارية .

اختلفت نظم الإدارة الاستعمارية في منطقة البحيرات بشكل واضح وتركت آثار متباينة ، ولكن الشيء الذي اتفقت فيه هو نشر بذور التنافر القبلي و الإثني داخل مجتمعات المنطقة ، الأمر الذي أدى إلى إشعال فتيل النزاعات والصراعات بجميع أنواعها علي ساحة المنطقة ، وقد خضعت منطقة البحيرات العظمى للاستعمار البلجيكي في مناطق رواندا وبوروندي ، والكونغو الديمقراطية وللاستعمار البريطاني في مناطق أوغندا ، وكينيا ، وتنزانيا(1) ،

وسنبين هذه النظم والسياسات التي لعبت دوراً مهماً في تعميق التناقضات داخل مجتمعات دول منطقة البحيرات العظمى .

أ- الاستعمار البريطاني .

(1) ربيع عبد العاطي عبيد: دور منطقة الوحدة الأفريقية ، وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، دار القومية العربية للثقافة والنشر ، القاهرة ، 2002 ، ص 60 .

اعتمدت بريطانيا في حكمها لمستعمراتها في أوغندا، وكينيا، تنزانيا على نظرية الحكم غير المباشر، التي حدد معالمها الكابتن لوجارد (Lugard) ونشرها في كتابه الشهير (الانتداب الثنائي في إفريقيا الاستوائية البريطانية) الصادر عام 1922⁽¹⁾.

ويهدف هذا النظام إلى تمكين الإدارة الاستعمارية البريطانية من استغلال ثروات المستعمرات والحيلولة دون تصاعد المقاومة الشعبية ضد وجودها في المناطق التي تحتلها بحيث يوجه عدم الرضا والسخط الشعبي للقادة المحليين⁽²⁾، ويحقق لها هذا النوع من أساليب السيطرة الاستعمارية عدة فوائد أهمها عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية التقليدية التي اعتادها الأفريقيون والاستفادة من خبرة ومعرفة الزعماء الوطنيين ودرايتهم بأحوال البلاد وسكانها وتقليل نفقات ومتاعب الإدارة البريطانية بالاختفاء وراء الزعماء والأمراء الوطنيين⁽³⁾.

ورغم مساهمة نظام الحكم غير المباشر، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر في الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري للمناطق المستعمرة من خلال الإبقاء على المؤسسات التقليدية القائمة فإنه أنطوي على عدة جوانب سلبية لعل أهمها إثارة الخلافات والنزاعات والانقسامات الإثنية والإقليمية واللغوية إلى حد البرهنة على صدق مقولة (فرق تسد)⁽⁴⁾ التي تم توظيفها في التعامل مع الجماعات المتنوعة داخل المجتمع الواحد، والتي استهدفت إحكام سيطرة السلطة الاستعمارية الحاكمة على مجمل الجماعات داخل مجتمع الدولة الواحدة⁽⁵⁾، حيث عززت من الفوارق الاجتماعية والثقافية فيما بين الجماعات المتنوعة فأبرزت جماعات إثنية بعينها لتكون لها سيطرة على الجماعات الأخرى في المستعمرة الواحدة وكانت تغذي التناقضات المجتمعية ففي أوغندا فضلت الإدارة الاستعمارية قبيلة الباجندا علي باقي الجماعات الإثنية الأخرى، وجرى إطلاق أسمهم علي الدولة الأوغندية و حصلوا على حكم ذاتي موسع وعلي فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاحاً لباقي الجماعات، وتمتعوا بنفوذ كبير في المجالس التشريعية التي أقامها الاستعمار ولعل هذا الوضع المميز لجماعة الباجندا أسفر عن صعوبات جمة في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ طالبت الباجندا بإقامة دولة منفصلة يتمتعون فيها بالنفوذ خوفاً من أن يؤدي الاستقلال إلى فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها إبان العهد الاستعماري⁽⁶⁾

(1) حمدي عبد الرحمن حسين: قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1998، ص 62.

(2) رباب محمود حلاوة: مرجع سابق، صص 105-107.

(3) المرجع نفسه: ص 322

(4) حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الأفريقية، ص 63.

(5) جمال محمد حمدي ضلع: أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ع 68، 2004، صص 29-30.

(6) Joanna R.Quinn: Ethnic Conflict in Uganda.

ب- الاستعمار البلجيكي .

خضعت رواندا ، وبوروندي ، والكونغو الديمقراطية تحت الاستعمار البلجيكي ويرتكز أسلوبه الاستعماري على "الوصاية الأبوية" على المستعمرات والتحكم فيها بشكل تام⁽¹⁾ .

وتقوم سياسة الوصاية الأبوية على أساس المنهج الذي تسيّر عليه حكومة معينة أو شخص أو هيئة ذات سلطة في إدارة إقليم أو مجموعة بشرية على النحو الذي يعامل فيه الأب الأبناء ومن هذا المنطلق كانت بلجيكا تنظر لشعوب مستعمراتها باعتبارهم أطفال ضعاف يعجزون عن المساهمة في تقرير مصيرهم⁽²⁾ ، في الوقت الذي كان الاستعمار البلجيكي يتظاهر بأنه يسعى إلى تحقيق رفاهية الشعوب داخل المستعمرات؟

وإذا أخذنا الكونغو كنموذج نجد أن نظام الوصاية الأبوية قد طبق بصرامة في الكونغو حيث أكد على ضرورة أن يبقى الكونغولي أسير ثقافته التقليدية ، وبيئته المحدودة دون أن يحدد له متى يبلغ سن الرشد وإذا كان النظام البلجيكي شأنه شأن النظام الفرنسي في الإدارة الاستعمارية بالغ المركزية فإنه اعتمد بصفة أساسية على التمييز بين الأجناس على أساس عنصري ، وذلك على عكس التفرقة التي مارسها فرنسا في مستعمراتها ، وكانت على أساس حضاري أي القدرة على استيعاب الثقافة والحضارة الأوروبية⁽³⁾ .

لذا كانت السياسة البلجيكية ممثلة في فكرة الوصاية الأبوية من أهم المشكلات التي واجهت شعب الكونغو عند الاستقلال ، وكان من المفروض أن تأخذ بلجيكا بأيدي الكونغوليين بطريقة منطقية سليمة والتدرج بهم وبشكل بطئ نحو الحكم الذاتي ، وكان من المفروض أن يساهم التعليم في تثقيف الأمة وخلق طبقة من الصفوة القادرة على تولي زمام الأمور في البلاد بعد الاستقلال ، لكن بلجيكا عزلت الكونغو ل يبقى تحت سيطرتها إلى مالا نهاية⁽⁴⁾ .

لقد كانت نقطة الضعف في نظام الوصاية الأبوية أنها فشلت في إعداد الكونغوليين للاستقلال ، وفي إشعارهم بأنهم ينتمون لوطن هم أصحابه ، كما فشل الاستعمار البلجيكي في فهم العلاقات الإنسانية بين الأجناس المختلفة .

ربما كان اعتقاد البلجيكين أن عقول الكونغوليين سوف تتصور الكونغو على أنه وحدة سياسية ولكنه تصور بعيد عن الحقيقة ، ذلك أن الحدود السياسية للدولة التي تأسست عام 1885م لم تكن تمثل

<http://political.science.awo.ca/faculty/Quinn/ethnicconflictinUganda.pdf> .

(1) الآن ب . ميريام: مرجع سابق ، ص51 .

(2) Rutth slade: op . cit ,pp54-55 .

(3) حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، ص66 .

(4) Rutth slade: op . cit ,pp55..

الحقيقة بالنسبة للكونغوليين⁽¹⁾، فالحقيقة في نظرهم ليست الحكومة المركزية، إن وحدة الكونغو في نظرهم هي وحدة الجنس الذي أقام مملكة الكونغو القديمة التي كانت تضم شعب الباكونغو، وحسب المفاهيم الغربية فإن هذا يعني تجاوز الحدود السياسية الحالية إلى أنجولا والكونغو برازافيل شمالاً، لكن الحدود السياسية التي أقرت في عام 1885، قسمت القبائل ووزعتها في أكثر من وحدة سياسية وهذا هو السبب الحقيقي في عدم إيمان الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال بهذه الحدود الجائرة⁽²⁾.

أما عن نظام الاستعمار البلجيكي في رواندا وبوروندي، فلم يكن لهما أي أهمية اقتصادية لبلجيكا باستثناء قربها الجغرافي من إقليم الكونغو البلجيكي الغني، فكان نمط الإدارة الاستعمارية البلجيكي يعتمد أساساً على نظام الحكم غير المباشر، أي حكم الإقليم من خلال مشايخ ورؤساء التوتسي الحكام التقليديين في كلا المستعمرتين.

وقد سمح هذا النظام للتوتسي بفرض إرادتهم بشتى السبل، فكان بمقدورهم تحصيل الضرائب وتوزيع الأراضي، والفصل في المنازعات والقيام بأمور الإدارة اليومية كما أن البعثات التبشيرية الكاثوليكية قدمت فرص التعليم والتدريب لأبناء التوتسي باعتبارهم قادة طبيعيين في حين ظل الهوتو محرومين من هذه الفرص واقتصر عملهم اليومي على فلاحه الأرض وزراعتها⁽³⁾، وطوال الحقبة الاستعمارية تعمقت الكراهية بين المجموعتين عبر لغة التمييز الواضح بينها.

المبحث الثاني أشكال الصراع في منطقة البحيرات العظمى .

أ- الحروب الأهلية .

الحرب الأهلية شكل من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو عرقية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية وممارسة السلطة الوطنية أو الاستيلاء عليها، وأن تحدث كذلك داخل الأراضي التابعة للدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، وما ينجم عنه من قتل وتشريد ونزوح ولجوء إلى الدول المجاورة⁽⁴⁾.

(1) الآن ب . ميريام: مرجع سابق، صص 75-76 .

(2) Ritner ,Peter ; The Death of Africa ,1960 ,P312 .

(3) Catharine Newbury: ethnicity and the politics of history in rwanda .

<http://www.jstor.org/stable/4187200> .

(4) تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها

<http://somalitoday.net/port/2010-01-04-18.html>

ومن أهم الحروب الأهلية في منطقة البحيرات العظمى :-

1. الحرب الأهلية الرواندية .

اندلعت الحرب الأهلية بفعل التناقضات الإثنية بين مجموعتي الهوتو ، والتوتسي ، حيث يمثل الهوتو أغلبية السكان ، إذ تصل نسبتهم إلى حوالي 85% من السكان البالغ عددهم حوالي 7.3 مليون نسمة ، بينما يمثل التوتسي حوالي 14% فقط من السكان .

وتعود بداية الصراع إلي عام 1959 فيما عرف بثورة الهوتو ضد نظام الحكم القائم والذي يسيطر عليه التوتسي وقد وقفت الإدارة الاستعمارية البلجيكية في هذا الصراع إلي جانب الهوتو ، الأمر الذي مكنهم من تنفيذ عدة مواجهات من المذابح في البلاد للقضاء علي العائلات الكبيرة من ملاك الأراضي الزراعية من التوتسي ، مما اضطرت الآلاف منهم إلى الهروب واللجوء إلى الدول المجاورة كتانزانيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية (زائير) وبوروندي ، وانتهت بذلك سلطة التوتسي الأقلية و التي استمرت لعدة قرون ومنذ ذلك الحين ألت مقاليد الحكم في رواندا إلى الهوتو⁽¹⁾ .

أدى هذا الوضع إلى قيام التوتسي اللاجئين في الدول المجاورة بتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية التي تألفت في الأساس من أبناء وأحفاد اللاجئين والمنفيين في أوغندا وقامت الجبهة بتشكيل جيش نظامي ، وكانت تسعى ابتداءً إلى محاربة الفساد والمصالح الفردية و سوء إدارة النظام الحاكم في رواندا ، ولم تكن هذه الجبهة ترفع في بادئ الأمر أي شعارات إثنية ، وقد استطاعت الجبهة دخول رواندا عام 1990 ، واحتلال الأنحاء الشمالية من رواندا مما أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية منذ ذلك التاريخ ، وفي المقابل تبني رئيس رواندا جوفينال هابياريمانا سياسة قاسية في مواجهة ثوار التوتسي واشتد الصراع بين الجانبين فاستتجدت الحكومة الرواندية ببلجيكا وفرنسا فأرسلتا قوات لحماية النظام وقامت بتهدئة الأوضاع ، إلا إنه بعد انسحاب الوحدات الأوروبية تجددت الاشتباكات ، وفي محاولة لمعالجة الوضع تم تعديل الدستور الذي أسست بموجبه ديمقراطية متعددة الأحزاب⁽²⁾ ، وتم توقيع اتفاقية سلام في أغسطس أغسطس عام 1993 بين الحكومة التي يقودها الهوتو والمتمردين الذين تقودهم الجبهة الوطنية الرواندية

(1) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو التوتسي في هضبة البحيرات ، صص 48-58 .

(2) صبحي قنصوه: الأزمة الرواندية: خلفيات وديناميات مؤتمر الصراعات الصراع من أجل الهيمنة السياسية الإثنية

"1994-1995" مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1999

، صص 617 .

تم في ظل رفض الهوتو المتشددين لهذه المصالحة الوطنية التي كانت قد قامت جماعات منهم بارتكاب مذابح ضد المدنيين التوتسي أعوام 1992، 1993⁽¹⁾ .

وزدادت بذلك التوترات الداخلية ووصل الأمر إلي ذروته بعد مقتل الرئيس جوفينال هابياريمانا والرئيس البوروندي نتارياميرا في هجوم بالصواريخ على طائرتهما في 16 أبريل 1994 وكلاهما من الهوتو حيث بدأ المتشددون الهوتو في تنفيذ إبادة شاملة للتوتسي قتل فيها أكثر من نصف مليون نسمة واستمرت الحرب الأهلية ، فقد واصلت قوات الجبهة الوطنية الرواندية القتال بقوات كبيرة وبدعم من التوتسي الأوغنديين إلى أن تمكنت من السيطرة على البلاد في يوليو عام 1994⁽²⁾ وأسقطت حكم الهوتو ، وبدأت في المقابل بعملية انتقامية أدت إلى هروب أكثر من مليون من التوتسي من معسكراتهم في أوغندا ثم بعد ذلك انتقل الصراع إلى الكونغو الديمقراطية عام 1996م حيث قامت عناصر التوتسي المتمردة في الإقليم الشرقي للكونغو ضد حكومة موبوتو وبمعاونة قوات رواندية توتسية بعمليات تطهير كبيرة لمعسكرات اللاجئين الهوتو في إقليم كيفو في شرق الكونغو مما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من الهوتو وتسبب في فرار مئات الآلاف منهم إلى بوروندي ورواندا وتنزانيا ، حيث لاقت إجراءات قمع وتشريد من الحكومات التوتسية في كل من بوروندي ورواندا ، وقامت تنزانيا بإغلاق حدودها في وجه الفارين منهم ، وازدادت محنة الهوتو خلال التمرد الذي قاده كابيلا ضد موبوتو ، فعندما انطلق من قاعدته في شرق الكونغو وفي ظل الحلف الذي تشكل من قواته وقوات مسلحة من رواندا وأوغندا تفاقمت مشكلة اللاجئين الهوتو فخلال تقدم القوات صوب العاصمة كينشاسا كانت القوات التوتسية تتعقب أي عناصر يشتبه في أنها من الهوتو وتقوم بتصفيتهم⁽³⁾ .

2. الحرب الأهلية في بوروندي .

تمثل قبيلتا التوتسي والهوتو حوالي 99% من سكان بوروندي ، حيث تصل نسبة الهوتو إلى ما يتراوح بين 80 - 85% ، بينما تصل نسبة قبيلة التوتسي ما بين 14-20% من مجموع السكان ، وتمتلك الأقلية التوتسية النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الأمر الذي مكنها من السيطرة على الأغلبية الممثلة في قبيلة الهوتو ، كما ظل أفراد التوتسي يسيطرون على المواقع الحكومية في الدولة واستمرت هذه السيطرة قبل وبعد الاستقلال رغم الانتفاضات التي قام بها الهوتو ، وتمكن التوتسي من القضاء عليها بمنتهى القسوة وكان أفظعها تمرد 1972 - 1973 الذي خلف وراءه مئات الآلاف من القتلى ، وهرب

(1) أحمد إبراهيم محمود: ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا ، دراسات في أسباب نشأة الظاهرة ، نتائجها ، رسالة

ماجستير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2000، صص 97-98 .

(2) صبحي قنصوه: مرجع سابق ، صص 631-632 .

(3) الشفيح محمد المكي: مرجع سابق ، صص 157-158 .

حوالي 100 ألف من الهوتو إلى تنزانيا والكونغو الديمقراطية (زئير) و رواندا⁽¹⁾، وبسبب مناقشات بين جنود من التوتسي مع مدنيين من الهوتو في مدينة صغيرة تدعى نتيجا وقعت مجزرة 1988 ، ثم تطور الموقف إلى أحداث عنف شملت جميع البلاد ، مما أدى إلى مقتل 24 ألف من الهوتو ، ولجوء 40 ألف منهم إلى رواندا .

وقد أدت هذه المذبحة إلى إعلان الرئيس البوروندي بيير بويويا في عام 1989 أنه سوف يعمل على (إنهاء مظاهر التفرقة التي يعانيها أفراد قبيلة الهوتو من خلال سياسة متكاملة للإصلاح السياسي) ، وتمت أول انتخابات رئاسية عام 1992 قادت إلى فوز أول رئيس من الهوتو وهو ميلشيو أندادي⁽²⁾ . إلا أن العسكريين التوتسي قاموا بانقلاب عسكري فاشل بعد تولي الرئيس الجديد السلطة بستة أيام ولكن الرئيس استطاع القضاء عليه وقتل عشرات الآلاف من التوتسي وهرب الكثيرون منهم عبر الحدود إلى الدول المجاورة ، وبعدها بشهور قليلة قام التوتسي بانقلاب آخر قتل فيه الرئيس وعدد كبير من المسؤولين وهرب مئات الآلاف من الهوتو إلى الكونغو الديمقراطية و أوغندا .

انتهت الأزمة الرئاسية وجرى انتخاب (سيبرين نتايميرا) رئيسا للبلاد في 10 يناير 1994م ، وهو من الهوتو وظلت الاشتباكات بين الهوتو والتوتسي مستمره إلى أن قتل نتايميرا مع رئيس رواندا في حادث تحطم الطائرة التي كانت تقلهما في 6 أبريل 1994م ، ودخلت البلاد بعده في دوامة جديدة من العنف انتهت بانقلاب عسكري توتسي جديد عام 1996 أعاد بوروندي مرة أخرى إلى سلطة الحكم التوتسي⁽³⁾ .

3. الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية (زائير).

بدأت الحرب الأهلية في زئير في أكتوبر 1996 ، وكانت عبارة عن حرب خاطفة استطاع خلالها تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو الديمقراطية بقيادة (لوران كابيلا) أن يسيطر على البلاد في غضون سبع شهور فقط ، ويطيح بنظام موبوتو الذي كان قد حكم زائير لمدة ثلاث قرن من الزمن⁽⁴⁾ .

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادى: الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000 ، صص 215 - 221 .

(2) Filip Reyntjens: Burundi Recent History in Africa South of the Sahara ,1997 ,London ,p p215-219 .

(3) B B C new ,Africa: Burundi's deadly deadlock: <http://news.bbc.Co.uk/2/hi/Africa/1283930.Stm>.

(4) خالد حنفي علي: البحيرات العظمى و مستقبل السلام ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ، ع150 ، 2002 ، صص 154

وكان من بين عناصر هذا التحالف الميليشيات التابعة لكاببلا شخصيا والتي ينتمي معظم أفرادها إلى قبيلة البابواري بالإضافة إلى ميليشيا قبيلة البانيا مولينجي (التوتسي الزائيريين) الذي كانوا قد تلقوا التدريب علي يد جيش دولة رواندا المجاورة فضلا عن متطوعين من الجيش الرواندي عبروا الحدود، وانضموا إلى قوات كاببلا ومع بداية الحرب الأهلية في أكتوبر 1996 أعلن كاببلا أن هدفه يتمثل في "إسقاط النظام وأجراء انتخابات ديمقراطية في البلاد وتحقيق العدالة في توزيع الثروة" ولقي دعما ماديا وسياسيا هاما من دول انجولا وأوغندا ورواندا⁽¹⁾.

انطلقت هجمات قوات التحالف في أكتوبر 1996 وتمكنت من الدخول للعاصمة كينشاسا في 17 مايو 1997، وسقط نظام الجنرال موبوتو⁽²⁾.

وظن البعض انه بتسليم كاببلا مقاليد الأمور سوف تستقر الأوضاع في الكونغو، وخاصة أنه كان قد وعد بتنفيذ الإصلاحات السياسية والديمقراطية ولكنه تراجع عن كل وعده، ولم يلتزم بإجراء الإصلاحات بل قام بتأسيس نظام حكم سلطوي ديكتاتوري يعتمد على قمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، حيث قام بإسناد المناصب الرئيسية في الحكومة إلى أقربائه وأفراد قبيلته⁽³⁾.

كما فشل كاببلا في تأمين الحدود الشرقية للكونغو ضد هجمات الهوتو على رواندا وكذلك لم ينجح في وقف العمليات المناهضة لأوغندا ونظام موسيفيني والمنطلقة من أراضي الكونغو، ولذلك تخلت رواندا وأوغندا عن دعم كاببلا إضافة إلى استياء الكونغوليين من سياساته الأمر الذي أدى إلى عودة الحرب الأهلية في أغسطس 1998⁽⁴⁾.

ومع قيام كاببلا بتنفيذ حركة تغييرات واسعة في صفوف القوات المسلحة من أجل إبعاد العناصر الموالية لرواندا، مما أفضى إلى إثارة اضطرابات واسعة في صفوف القوات المسلحة ذات الأصول الرواندية وأبناء (البانيا مولينجي) الذين اعتبروا هذه التغييرات جاءت للقضاء عليهم أو إبعادهم من الكونغو نهائياً مما أدى إلى إشعال الأزمة حيث تطورت الاضطرابات، كما اتسع نطاق القتال بين القوات الموالية لكاببلا وقوات التمرد التي تلقت دعما عسكريا مباشرا وكثيفا من جانب رواندا وأوغندا. وأدت التدخلات الرواندية والأوغندية في الكونغو إلى إثارة مخاوف الدول المجاورة وبالذات زيمبابوي وأنجولا اللتان كانتا ترفضان أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو لحماية لمصالحهما

(1) أحمد إبراهيم محمود: مرجع سابق، ص 109.

(2) الشفيق محمد المكي: مرجع سابق، ص 161.

(3) الشيماء علي عبد العزيز: أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع 129، 1997، ص 196.

(4) عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، جذورها التاريخية وأثارها، ص 85.

واستقرارهما ولكن مع تطور الموقف لصالح المتمردين اضطررتا إلى التدخل العسكري لحماية نظام كابيلا مما أدى إلى تحسن الموقف العسكري لصالح الأخير⁽¹⁾.

واستمر القتال على الرغم من كثرة محاولات التسوية التي جرت لإنهاء هذه الحرب بسبب تباعد المواقف بين أطراف الصراع سواء بين الحكومة والمعارضة أو بين المعارضين بعضهم البعض ثم أنتهي الأمر بقتل كابيلا على يد أحد حراسه⁽²⁾.

4. الحرب الأهلية الأوغندية .

بدأت الحرب الأهلية في أوغندا عام 1979 في أواخر عهد الرئيس عيدي أمين ،حيث أدت السياسات الإثنية المتحيزة التي تبناها لصالح قبيلة (الكاكوا) ،والإجراءات القمعية الشديدة التي اتبعتها إلى ازدياد نطاق المعارضة لحكمه أوائل 1979 ، واتجهت الجماعات المناوئة إلى توحيد جهودها في معارضة نظام الحكم وذلك بتشجيع من تنزانيا ، واجتمع ممثلو تلك الحركات في مدينة موشي التنزانية في 27 مارس 1979 ، وأصدرت (ميثاق موشي) الذي نص على: "اتفاق تلك الحركات على ضرورة الإطاحة بنظام حكم عيدي أمين"⁽³⁾.

ونتيجة لنشوب الخلافات بين صفوف حركات المعارضة بعد الاتفاق تدخلت تنزانيا وقام(جودفرى بنياسا) ولكنها استبعدت بعد استيلاء الجيش على السلطة بعد عامين ، ثم أجريت أول انتخابات عامة في تاريخ أوغندا بعد الاستقلال تحت إشراف دول الكومنولث فاز فيها (ميلتون أوبوتي) بأغلبية ضئيلة وكانت سياسة أوبوتي الإثنية المتحيزة إلى جانب قبيلة (اللانجي) ومحاولة التخلص من كبار الضباط المنتمين إلى الأشولي داخل الجيش الذين كانوا يشكلون القوة الكبيرة التي دعمته وأوصلته إلى الحكم كل ذلك ساعد على تنظيم انقلاب عسكري أطاح بأوبوتي عام 1985 بقيادة (تيتو أكيللو) وهو من الأشولي ،وزاد الانقسام في صفوف الجيش الأوغندي مما أدى إلي نشوب القتال بين الجماعات المتنافسة في أوغندا وكان أكبر هذه الجماعات حركة المقاومة الوطنية بقيادة يوري موسيفيني التي كانت تتخذ لها قاعدة في شمال أوغندا⁽⁴⁾.

واستمرت المواجهات حتى أستطاع أخيراً تحالف جنوب أوغندا وغربها بقيادة موسيفيني من الاستيلاء على السلطة في مارس 1986 ويمكن اعتبار ذلك نقطة تحول أساسية في تاريخ أوغندا

(1) محمد أبو الفضل: الكونغو الديمقراطية المخاطر والتحديات ،مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،القاهرة ،1999 ،صص 661 - 664 .

(2) خالد حنفي علي: مرجع سابق ،ص 156 .

(3) نجوى أمين الفوال: أوبوتي والجمهورية الثالثة في أوغندا ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،66ع ،1981 ،صص 49 - 51 .

(4) نجوى أمين الفوال: أوبوتي والجمهورية الثالثة في أوغندا ،صص 51 - 54 .

المعاصر ذلك لأنه أحدث تغييراً جوهرياً في توازن القوى لصالح الجنوب إذ أستطاع تحالف الجنوب (الباجندا) بقيادة (يوسف لولي) والغرب (البانيانكولي) بقيادة يوري موسيفيني من الاستيلاء علي السلطة منهياً بذلك هيمنة الشمال من أوبوتي إلى أكيللو وشعور أهل الجنوب الدائم بالظلم والاضطهاد⁽¹⁾ .

ومع ذلك فإن الحرب الأهلية استمرت في أوغندا ،حيث سيطرت جماعتان معارضتان علي الثلث الشمالي من البلاد و هما (جيش الرب) ،و (جبهة غرب النيل) اللتان تنسقان في عملياتهما معاً حيث تشتركان في انتمائهما إلى شمال أوغندا ورفضهما لهيمنة الجنوبيين على الحكم في أوغندا رغم اختلافهما في ظروف النشأة والدوافع والانتماء الإثني والقوة العسكرية⁽²⁾ .

و(جيش الرب) جماعة أصولية مسيحية تتألف من قبيلة الأشولي المقيمين على الحدود السودانية - الأوغندية ،وهم جماعات قوية يقودها (جوزيف كوني) ، وقد بدأ أفراد هذا الجيش عملياته العسكرية ضد نظام موسيفيني ،وأما جبهة "غرب النيل" فقد بدأت عملياتها في عام 1995 بقيادة الكولونيل (جمعة أوريس) وهو ضابط كبير سابق في نظام عيدي أمين ،وتسعى هذه الجبهة إلى إعادة الأخير للحكم من منفاه في السعودية⁽³⁾ .

وينتمي أوريس لقبيلة الكاكوا المسلمة التي تعيش علي جانبي الحدود الأوغندية - السودانية ،ولها قواعد في السودان ، وكان لها بعض القواعد في الكونغو الديمقراطية قبل سقوط نظام موبوتو ،ثم انتهى وجودها في عهد لوران كابيلا وهناك عدة جماعات معارضة أخرى لكل منها انتماء عرقي معين ولكنها قليلة الفاعلية مثل "الجيش الوطني لتحرير أوغندا"⁽⁴⁾ .

ويتبين أن الحروب و الصراعات في منطقة البحيرات العظمى لها خلفياتها التاريخية وأبعادها العرقية سواء داخل كل دولة من دول المنطقة أو بين الدول المشكلة للمنطقة ،فالخلفية التاريخية للصراع تعود إلى الميراث الاستعماري ودورة في تخطيط المنطقة إذ ساهم الاستعمار بطريق غير مباشر في ترسيخ عدم الاستقرار في المنطقة بتوليته بعض الجماعات مقاليد الأمور في البلاد وإعطائها أفضلية على غيرها من الجماعات .

(1) أحمد الزورق أحمد الرشيد: مرجع سابق ،ص123 .

(2) خالد حنفي علي ، مرجع سابق ،ص157 .

(3) The Lord's resistance army (L R A) .

[http://Global securty.org/military/world/para/Lra.htm](http://Global%20securty.org/military/world/para/Lra.htm) .

(4) van acker, katrien vandar hander: Democratisation en ouganda ,un modele?

<http://www.Ua.as.be/objs/00111114.pdf> .

وبالإضافة إلى ما سببته الحروب من انهيار لمؤسسات الدولة وانتهاك القوانين وانفراط عقد الأمن وتفشي الجريمة وأدت تلك الحروب إلى انهيار اقتصاد الدول وزيادة معدل الفقر وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة بين السكان .

ب- الحركات الانفصالية .

تهدف الحركة الانفصالية إلى محاولة تكوين كيان سياسي جديد أو على الأقل الحصول على حق الحكم الذاتي داخل الدولة نفسها ، و ارتبطت الدعوة الانفصالية في الأساس بتدني موقع الجماعة الإثنية في علاقات السلطة والحكم في الدولة المعنية ، وهو ما يضطر تلك الجماعة إلى النزوع نحو محاولة الإفلات من سيطرة الدولة ، و العمل على تكوين كيان سياسي جديد تتحقق لها فيه درجة أعلى من التعبير الحر عن الهوية القومية والإثنية والثقافية⁽¹⁾ .

إن تاريخ ما بعد الاستقلال في منطقة البحيرات العظمى في الواقع لم يشهد سوى القليل من التجارب الانفصالية ، وذلك لأن المناخ الدولي والإقليمي لم يكن مسانداً للدعوى والحركات الانفصالية في ظل شيوع مبادئ احترام الحدود وعدم التدخل في شؤون الدول المستقلة ، الأمر الذي أدى إلى عزل حركات الانفصال والتضييق عليها⁽²⁾ .

وأهم المحاولات الانفصالية في منطقة البحيرات العظمى جرت في الكونغو الديمقراطية وأوغندا ، ففي الكونغو الديمقراطية كانت المحاولة الأولى عقب استقلالها عام 1960 نتجه لسوء إدارة عملية إنهاء الاستعمار حيث لم تكن هذه العملية قد تمت عبر انتقال حقيقي للسيادة من الاستعمار البلجيكي إلى الحكومة الكونغولية الجديدة ، ولم تقم الإدارة الاستعمارية بأي إجراءات لنقل السلطة بصورة دستورية منظمة إضافة إلى سياسة التجهيل التي انتهجها المستعمر فلم يكن هناك سوى القليل من خريجي الجامعات من أبناء الكونغو فضلا عن عدم نضوج تجربة حقيقية في الحكم المحلي والإقليمي⁽³⁾ ، ومما يدل على التخبط والفوضى قبيل الاستقلال وبعده مباشرة عدد الأحزاب السياسية التي تشكلت داخل الكونغو الديمقراطية ، ففي سبتمبر عام 1959 بلغ عدد الأحزاب واحداً وثلاثين حزباً ليصل في العام التالي إلى واحد وخمسين حزباً أي بزيادة عشرين حزباً خلال عام واحد وكان جل هذه الأحزاب تسير

(1) أحمد إبراهيم محمود: ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا ، رسالة ماجستير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2000 ، ص 81 .

(2) ربيع عبد العاطي عبيد: مرجع سابق ، ص 61 .

(3) Herbert Weiss: war & Peace in the Democratic Republic of the Congo:

<http://www.Unc.edu/depts/diplomat / AD - Lssues /amdip1 - 16 weiss .>

وفق الاتجاه والتقسيم القبلي ، فكل مواطن يؤيد الحزب الذي ينتمي إلى قبيلته وليس الحزب الذي يقدم برامج وسياسات هادفة تخدم مصلحة الدولة(1) .

ومن أهم تلك الأحزاب حزب (الكوناكات) بزعامة موريس تشومبي الذي يمثل اتحاد جمعيات كاتنجا وكان من أهدافه المطالبة بالاتحاد الفيدرالي ، وإيجاد حكومة مركزية وسلطة تشريعية على مستوى الدولة تعترف بها جميع الدول أعضاء الاتحاد ومع تمتع كل دولة بسلطات معينة داخل إقليمها ، وبذلك تكون سلطة الحكم في إقليم كاتنجا من اختصاص الأهالي أنفسهم مع إبعاد المجموعات الإثنية الأخرى عن الحكم(2) ، وكانت الصراعات الحزبية تدور حول مسألة شكل الحكومة والاتجاه السياسي .

كما أعلنت مقاطعة كاساي انفصالها أيضاً ، ثم اتحدت كاتنجا وكاساي معاً ضد الحكومة المركزية ، وتدخلت بلجيكا ودعمت الانفصال وقدمت كل أشكال الدعم لتشومبي ، لأنها كانت تحتفظ باستثمارات مالية ضخمة في كاتنجا ، فضلا عن وجود مواطنين بلجيكين بأعداد كبيرة في الإقليم ، وفي المقابل طالب لومومبا الأمم المتحدة بإرسال قوات دولية لحفظ السلم في الكونغو(3) ، وبالفعل وصلت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو الديمقراطية ، ونجحت في القضاء على المحاولة الانفصالية بعد الاستيلاء على مدينة كولويزي التي تعد آخر المعاقل الانفصالية واستسلام تشومبي زعيم الحركة الانفصالية بعد أربع سنوات من الصراع(4) ، وكان من أهم نتائجها مقتل الزعيم لومومبا عام 1961 وخاصة بعد رغبته في تأميم الشركات الأجنبية العاملة في مجال الماس والذهب تحديا للقوى الاستعمارية، وبعد أكثر من أربعين سنة أعلن وزير الخارجية البلجيكي لويس ميشيل أمام البرلمان البلجيكي عم 2002 مسؤولية بلاده في مقتل باتريس لومومبا وقد أكدت لجنة تحقيق بلجيكية أن اغتيال لومومبا تم بتواطؤ ضباط بلجيكين وبدعم من وكالة الاستخبارات الأمريكية(5) ومع نهاية الأزمة تشكلت في أنجولا "جبهة التحرير القومي للكونغو" عام 1963 ، ومعظم أعضائها هم من جنود كاتنجا الذين شكلوا عصب جيش موريس تشومبي وهربوا إلى مستعمرة أنجولا بعد فشل المحاولة الانفصالية في كاتنجا ، وقادت جبهة التحرير القومي للكونغو عمليتين انفصاليتين عرفت الأولى باسم "أزمة شابا الأولى" والثانية باسم "أزمة شابا الثانية" ، وبدأت أحداث شابا الأولى سنة 1977 عندما عبرت قوة من حوالي 1500 مقاتل حدود أنجولا إلى الكونغو الديمقراطية.

(1) الآن: ب ميريام :مرجع سابق نص ص81-87 .

(2) عبد الله الشهاوي: أزمة نظام الحكم في زنبر ،مجلة السياسة الدولية ،ع107 ، 1992 ، ص199 .

(3) أيمن السيد شبانه: التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ، 2006 ، ص160 .

(4) عبد الله الشهاوي: مرجع سابق ،ص199 .

(5) بلجيكا تعتذر عن مقتل لومومبا

بقيادة الجنرال (نانتال موبوما) إلى إقليم شابا ووصلوا إلى مدينة كولويزي أكبر المراكز التعدينية في الإقليم ووقعت تحت سيطرتهم⁽¹⁾ .

كان مرد هذا التقدم السريع الذي حققته قوات الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو في أراضي شابا دليلاً على استجابة أبناء الإقليم وترحيبهم بهذا الهجوم الذي يهدف إلى ضرب حكومة موبوتو، وتحقيق استقلال إقليم شابا، إضافة إلى انهيار القوات المسلحة الكونغولية التي وصلت إلى درجة من الضعف والانقسام أعجزتها عن إدارة القتال ولذلك كان التدخل الفرنسي والبلجيكي لحماية مصالحها في الإقليم، كما تدخلت المغرب بقوة عسكرية قوامها 1500 جندي مما أدى إلى ترجيح كفة القوات الكونغولية الحكومية، واضطرت قوات الجبهة إلى الانسحاب داخل حدود انجولا في مايو 1977 وانتهت الأزمة بعد ثمانين يوماً⁽²⁾، ثم تكررت محاولة احتلال إقليم شابا مرة أخرى في مايو 1978، عندما شنت الجبهة هجوماً آخر على الإقليم بعد عبور حوالي 4500 مقاتل من قواتها من منطقة تلاقي الحدود الكونغولية مع زامبيا وأنجولا، بينما كانت قوات أخرى من الجبهة قد تسللت بنجاح إلى كولويزي قبل الغزو⁽³⁾ .

وكان الهجوم يهدف إلى الاستيلاء على كولويزي، وموتشاتشا ثاني مدن الإقليم، ورحب أهالي شابا بهذا الهجوم الذي يهدف إلى الانفصال عن الكونغو وخاصة بعد حملات التطهير والتصفية التي تعرضوا لها عقب أحداث شابا الأولى، وبعد أن أحاط موبوتو نفسه بأقرانه من رجال قبائل الشمال وخاصة من المقاطعة الاستوائية التي ينتمي إليها شخصياً⁽⁴⁾، استعان موبوتو بحلفائه ضد الانفصاليين، واستجابت فرنسا وبلجيكا بعد تزايد ضغوط الرأي العام الداخلي فيهما من أجل التدخل لتأمين حياة الرعايا الأوروبيين الموجودين في إقليم شابا، بالإضافة إلى تأييد القادة الأفارقة لدور الدولتين في قمع الانفصاليين خلال أحداث شابا الأولى⁽⁵⁾، ولذلك أرسلت فرنسا وبلجيكا قوات مطلية لدعم الجيش الكونغولي ألحقت الهزيمة بالقوات الانفصالية، ووقع الكثير من الضحايا بين صفوف الرعايا الأوروبيين إما على أيدي قوات جبهة التحرير الوطني للكونغو أو على أيدي السكان المحليين⁽⁶⁾، ووقفت دول منطقة البحيرات العظمى بشكل خاص ودول القارة الأفريقية عموماً عاجزة عن حسم محاولات عمليات

(1) نجوى أمين محمد الفوال: القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة، 1983، صص 271-273 .

(2) عبد الله الشهاوي: مرجع سابق، صص 200.

(3) أحمد إبراهيم محمود: مرجع سابق، صص 106 .

(4) نجوى أمين محمد الفوال: القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، صص 278 .

(5) أيمن السيد شبانه: مرجع سابق، صص 161 - 162 .

(6) أحمد إبراهيم محمود: مرجع سابق، صص 106 .

الانفصال في الكونغو، مما أعطى المبرر للقوى الأوروبية و التي كانت تستعمر هذه المناطق للتدخل في شؤون المنطقة ولحماية مصالحها في مناطق ذات ثروات ثمينة .

ومما يلاحظ علي الصراعات في الكونغو الديمقراطية أنها تقع غالباً في شرق الكونغو حيث المناجم والثروات ولكن على الرغم من الصراعات الطويلة في مناطق المناجم إلا إنه لم يتعرض أي منجم للسلب و النهب وذلك يؤشر إلى دور القوى الغربية وشركاتها وراء هذه الصراعات (1) . وعانت أوغندا هي الأخرى أزمة انفصالية بسبب عدم احتواء الانقسامات القبلية والدينية والطبقية التي كانت تفتت قوى المجتمع الأوغندي الأمر الذي أدى إلى عودة الصراعات الإثنية ومطالبة شعب بوجندا بالانفصال عن أوغندا (2) .

وتعد جماعة البوجندا من أكثر الجماعات الإثنية في أوغندا انسجاماً من ناحية تركيبها العشائرية، ونسيجها الاجتماعي وقبل كل شئ إمكاناتها البيئية والاقتصادية (3) ، وبعد فرض الحماية البريطانية علي أوغندا جرى استخدام (الباجندا) كنواب لحكام الأقاليم وكممثلين للسلطات الاستعمارية بين الشعوب النيلية، وهو الشيء الذي أثر على العلاقات بين جماعات البانتو والجماعات النيلية (4) ، كما تمتعت البوجندا بدرجة عالية من الوعي السياسي نتيجة زيادة عدد المثقفين من أبنائها الذين تلقوا تعليمهم بالانجليزية ، وبلغتهم المحلية (اللوغندا) وعندما حققت أوغندا استقلالها عام 1962م ، أكدت مملكة بوجندا على مبدأ الحكم الذاتي ونظرت إلى الدستور الجديد باعتباره عقداً اجتماعياً يسعى إلى إنشاء مجتمع جديد ، عليه فقد تنازل أهل بوجندا عن أرض الأجداد ومنها الأرض التي نشأت عليها العاصمة كمبالا للدولة الجديدة تحت قيادة الحكومة المركزية (5) ، ولما كان الرئيس الأوغندي ميلتون أوبوتي والدائرة المحيطة به ينتمون إلى أصول نيلية ، فإن البوجندا اعتبروا ذلك إساءة لهم وبعد الاستقلال ، نشب صراع حاد على السلطة بزعامة الحاكم الإقطاعي لمملكة البوجندا ضد حكومة أوبوتي وبدأت المطالبة بانفصال البوجندا عن أوغندا وهي الجزء الأكثر تطوراً في البلاد (6) ، إذ أعلن الكاباكا (ملك بوجندا) من خلال البرلمان إنذاراً لحكومة أوبوتي بمغادرة أراضي البوجندا بنهاية مايو 1966م ، لكن الحكومة تدخلت عسكرياً وقامت باقتحام قصر الكاباكا والسيطرة عليه ، بينما تمكن الملك من الهرب خارج البلاد بذلك تم القضاء

(1) بدر حسن الشافعي: الكونغو شركات النهب توجع الصراعات اسلام اون لاين نت-الأخبار-الكونغو..شركة النهب توجع الصراعات .

(2) نجوى أمين محمد الفوال: الانقلاب العسكري في أوغندا ، هل يعيد التاريخ نفسه؟! ، ص 169 .

(3) أحمد الزورق أمحمد الرشيد : مرجع سابق ، ص 34 .

(4) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق ، ص 81 .

(5) حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الأفريقية ، ص 92 .

(6) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق ، ص 81 .

على المحاولة الانفصالية ولكن الأجواء السياسية ظلت متوترة في أوغندا، والدليل على ذلك محاولة اغتيال أوبوتي في نوفمبر 1969، وأعقبه انقلاب عسكري في يناير 1971⁽¹⁾.

يمكن القول أن أهم الحركات الانفصالية في منطقة البحيرات العظمى هي التي قامت في الكونغو الديمقراطية وأوغندا من ناحية أنها دخلت في صراع من أجل الانفصال غير أن هناك دعوات أخرى للانفصال تم الترويج لها في منطقة البحيرات لكنها لم تخرج عن حيز الدعوة للانفصال ولم تدخل في صراعات مع السلطات الحاكمة، فمثلاً كان حزب الأباكو في الكونغو الديمقراطية يطالب بإقامة دولة الباكونغو التي تشمل كل قبائل الباكونغو الذين يقيمون في عدة دول منها الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل والجابون وأنجولا⁽²⁾، وقد كانت قبائل بلغت أوج قوتها في القرن الرابع عشر⁽³⁾ ولا زالت قبائل قبائل الباكونغو تعيش ذكرى تلك المملكة القديمة التي جزأتها الحدود الاستعمارية بين عدة دول ولأجل هذه المبررات كانت دعوة (جوزيف كازافوبو) زعيم حزب (الأباكو) إلى استقلال الكونغو الأدنى في 24 يونيو 1985م، كبداية لإعادة أمجاد مملكة الباكونغو الموحدة، وكانت النتيجة هي حل الحزب ونفي كازافوبو إلى بلجيكا، ولم تحدث أي مصادمات⁽⁴⁾،

أيضا كانت هناك مطالبات بالانفصال من قبل زعماء عشائر الماساي التي تقيم في المناطق الحدودية بين كينيا وتنزانيا إذ كانوا يطمحون إلى إقامة دولة خاصة بهم ولكن انتهت هذه المطالب في ظل عدم وجود التأييد والدعم اللازم لها⁽⁵⁾.

وفي المحصلة فإنه نتيجة لأن سكان دول منطقة البحيرات العظمى ينحدرون من روابط إثنية متشابهة ومتفاوتة ثم وضعت داخل إطار دول عمقت من هذا التفاوت فكان لا بد من ظهور الدعوات الانفصالية لبعض المجموعات بحثاً عن الحماية لمستقبلها، والدعوة إلى الانفصال تتضاءل حين تنجح الدولة في تحقيق المصلحة المشتركة للجميع للدولة عند الاستقلال، وخاصة بين زعيم الحركة الوطنية الكونغولية (باتريس لومومبا) المؤيد لإقامة دولة موحدة وكان قد تولى رئاسة الوزراء وأما الطرف الآخر فهو رئيس الجمهورية (جوزيف كازافوبو) زعيم حزب الأباكو الذي يضم تحالف قبائل الباكونغو

(1) حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الأفريقية، ص 92.

(2) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق، ص 267.

(3) الان . ب . ميريام: مرجع سابق، ص 18.

(4) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية جذورها التاريخية وأثارها، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1999، ص 74 - 75.

(5) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق، ص 277.

وكان يدعو إلى تقسيم الكونغو إلى دول جديدة مستقلة عن بعضها البعض أي أنه كان يعبر عن فكرة الانفصال بكل وضوح⁽¹⁾

، في ظل هذه الظروف استغل حاكم إقليم كاتنجا موريس تشومبي هذه الأزمة في إعلان استقلال الإقليم عن الكونغو .

ج - الانقلابات العسكرية .

كانت ظاهرة الانقلابات العسكرية أحد المعالم السياسية البارزة في منطقة البحيرات خلال مرحلة ما بعد الاستقلال حتى أن بعض دولها التي تعيش في حالة صراع دائم شهدت أكثر من انقلاب كأوغندا وبوروندي ، والكونغو الديمقراطية ، إن كثرة الانقلابات تعد نتيجة متوقعة وحتمية لانعدام الاستقرار السياسي والانفلات الأمني الذي تسببه النتائج الغير المرضية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وضعف النظام السياسي ، في ظل عدم تنظيم الجماهير وغياب المنظمات والأحزاب السياسية تجد القوات المسلحة فرصة نادرة لتبادر إلى إجراء التغييرات التي تراها مناسبة وإدارة دفة الحكم في البلاد⁽²⁾ ، ويبين الجدول رقم (2) تواريخ الانقلابات في منطقة البحيرات العظمى .

(2) الانقلابات العسكرية في منطقة البحيرات العظمى

ت	الدولة	تاريخ الانقلاب	عدد الانقلابات
1	الكونغو الديمقراطية (زائير)	1965، 1960	2
2	بوروندي	1966، 1976، 1987، 1996	4
3	زنجبار	1964	1
4	أوغندا	1971، 1980، 1985، 1986	4
5	رواندا	1973	1

المصدر: حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون و الحكم في أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 157 – 161 .

(1) الان . ب . ميريام: مرجع سابق ،ص209 ، روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق ،ص267 .

(2) نبيل محمد دقيل ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ع27 ، س17 ، 2002 ، ص59 .

لقد كان انعدام الاستقرار السياسي وضعف السلطة في الدولة عاملاً مشجعاً للتدخل العسكري وهذا ما دفع البعض إلى القول : "بأنه ليست القضية أن يستولي أي فرد على السلطة حيث أنها تنتظر من يستولي عليها"⁽¹⁾ وعلي الرغم من كون هذه الانقلابات التي عانت منها المنطقة تعطل أسبابها بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها إلا أن الدور الذي لعبته التناقضات العرقية في كل الانقلابات تقريباً لم يكن أقل الأدوار شأناً⁽²⁾ ، فالحدود الاستعمارية التي جمعت داخل الدولة الواحدة عدداً من القوميات أو العرقيات المتنافسة ثم مساهمة الاستعمار في ترسيخ عدم الاستقرار بقيامه بتولية بعض الجماعات مقاليد الأمور مما يميزها على غيرها من الجماعات الأخرى ، وذلك خلال الحقبة الاستعمارية ، الأمر الذي ولد نوعاً من المرارة في العلاقات بين هذه الجماعات بعد الاستقلال⁽³⁾ .

شهد الواقع السياسي في منطقة البحيرات العظمى سيطرة جماعات عرقية معينة على مقاليد الحكم مما دفع إلى وجود صياغة متوترة لنمط العلاقات الاجتماعية في مقاليد الحكم مما دفع إلى وجود صياغة متوترة لنمط العلاقات الاجتماعية في الدولة الحديثة في المنطقة و التي وجدت صدى لها داخل المؤسسة العسكرية فقامت الكثير من حركات تدخل العسكريين في السياسة كرد فعل لهذه النزعات القبلية والإثنية⁽⁴⁾ ،

ويظهر رد الفعل الإثني واضحاً في تاريخ الانقلابات العسكرية في أوغندا التي شهدت خلال فترة حكم الرئيس ميلتون أوبوتي الأولى عام 1966 سيطرة تحالف اللانجي والأشولي في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى وخاصة الباجندا مما دفع إلى وجود حالة من التشوش في العلاقات الاجتماعية ، وأعطى الحافز لأفراد المؤسسة العسكرية للقيام بالانقلاب على النظام الحاكم في نهاية المطاف إلى التدخل المباشر للعسكريين في الحكم في شكل انقلاب عيدي أمين في يناير عام 1971 كرد فعل لهذه النزعات الإثنية ، فمعظم أفراد الجيش الذين تزعموا الانقلاب العسكري كانوا من الجماعات النوبوية (الكاكوا أو

(1) سلوى محمد لبيب: ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا بين النظرية والتطبيق ،مجلة دراسات أفريقية ،جامعة أفريقية العالمية ،الخرطوم ، 4ع ، 1975 ، صص 214 - 215 .

(2) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق ،صص 97 - 98 .

(3) Pirre Englebert , Stacy Tarango . Matthew carter: Dismember ment and suffocation ,acon Tribution to the Debate on African Boundaries

<http://www.politics.pomona.edu/penglert/bprders-final.pdf>.

(4) علي مزروعى : التركيب السياسي في القارة الإفريقية ، ت: حسن شكري ،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، 55ع ،اليونسكو ، 1984 ، صص 46 - 47 .

اللوجبارا والمادي) وينتمي عيدي أمين إلى قبيلة الكاكوا المسلمة المقيمة علي حدود أوغندا مع السودان⁽¹⁾.

وانتهت بذلك سطوة ونفوذ جماعتي الأشولي واللانجي اللتين كان يعتمد عليها أوبوتي في فرض سيطرته على أوغندا ، إلى أن تم إسقاط حكومة عيدي أمين في عام 1979 وتم إعادة أوبوتي ثانية إلى السلطة بعد استبعاد (جودي فري بنياساً) عسكرياً وإقامة انتخابات مشكوك في نزاهتها عام 1981 ، نجح فيها أوبوتي في تولي السلطة ومع ذلك انفرط عقد التحالف بين قبيلة اللانجي وحليفته قبيلة الأشولي وخاصة بعد مقتل (ديفيد أوجوك) رئيس الأركان واتهمت جماعة الأشولي الرئيس أوبوتي بالتورط في مقتله لرغبته في التخلص من هيمنة الأشولي⁽²⁾ ، التي ينحدر منها معظم قيادات الجيش⁽³⁾ الأمر الذي مهد للانقلاب العسكري في يوليو 1985 وتولي (تيت أوكيللو) الحكم⁽⁴⁾.

ثم بعد ذلك استولى (يوري موسيفيني) على السلطة بانقلاب عسكري في عام 1986 في تحالف ضم الباجندا بقيادة يوسف لولي وجماعة البانيانكولي بقيادة موسيفيني وهذا التحالف مثل قبائل غرب وجنوب أوغندا .

والأمر المهم في استيلاء تحالف يوري موسيفيني على السلطة هو انه احدث تغييراً جوهرياً في توازن القوى لصالح الجنوب ، إذ أنهى مرحلة نفوذ قبائل شمال أوغندا على الحكم في أوغندا⁽⁵⁾ ، ويمكن القول بأن المؤسسة العسكرية في دول منطقة البحيرات العظمى لم تتخلص من التناقضات الاجتماعية حيث يتميز الإطار الهيكلي لها بوجود حالة من اللاتوازن الأثني وهو ما ينعكس على السلوك السياسي لأعضائها ولذلك فالاعتبارات القبلية والإثنية تظهر بصورة واضحة في الانقلابات العسكرية سواء في أوغندا أو بوروندي أو رواندا أو زنجبار ، فما نلاحظه من عامل عرقي يظهر في انقلابات أوغندا نجده كذلك في باقي انقلابات دول منطقة البحيرات العظمى⁽⁶⁾ .

(1) رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: أفريقيا منذ العام 1800، ت. فريد جورج بوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 365 .

(2) أحمد الزروق أحمد الرشيد: مرجع سابق، ص 121 - 121 .

(3) نجوى أمين الفوال: الانقلاب العسكري في أوغندا هل يعيد التاريخ نفسه، ص 171 .

(4) حمدي عبد الرحمن حسن: العسكريون والحكم في إفريقيا، ص 185 ،

(5) أحمد الزروق أحمد الرشيد: مرجع سابق، ص 123 .

(6) هيثم محمود الأشقر: قارة الانقلابات العسكرية: <http://al hassad.net/spip.php?article777>

ورغم أن المؤسسة العسكرية تقدم نفسها على انها حامية للدولة إلا إنها غير محصنة ضد النزعة القبلية، ولذلك فإن استيلاء الجيش على السلطة لا يمكن ان يكون وسيلة لتخليص بلد ما من المشاكل التي يعانيتها⁽¹⁾.

الشيء الواضح في التعامل مع الانقلابات العسكرية في المنطقة مبدأ احترام حدود الدول على أنها حدود ثابتة ولذلك لم يحاول أي من رجال الانقلابات العسكرية في المنطقة فتح ملف الحدود مع أي دولة مجاورة رغم التداخل الإثني والعرقى ولذا التزم قادة الانقلابات العسكرية بحدود الدولة الوطنية .

د - النزاعات الحدودية .

النزاعات الحدودية في منطقة البحيرات العظمى محدودة جداً قياساً بالحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية في المنطقة بالرغم من وجود بؤر كامنة للتوتر بين بعض دول المنطقة إلا أنها لا ترقى إلى مستوى يمكن أن نقول فيه بأنها حروب حدودية وأهم النزاعات الحدودية التي قامت في منطقة البحيرات العظمى:

1. النزاع بين تنزانيا وملاوي.

يرجع ترسيم الحدود بين الدولتين إلى المعاهدة الموقعة بين القوى الاستعمارية الممثلة في بريطانيا وألمانيا عام 1890م لتحديد مناطق نفوذهما، والتي أكدت على أن خط الحدود بين تنجانيقا (تنزانيا) ونياسالاند (ملاوي) في بحيرة نياسا يمر مع الشاطئ الشمالي الشرقي للبحيرة، الأمر الذي جعل البحيرة بأكملها تحت سيادة ملاوي، وهو ما رفضته تنزانيا بعد الاستقلال محتجة بان ذلك يمثل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي الذي يؤكد على إتباع قاعدة خط المنتصف في تعيين الحدود البحرية بين الدول، ومن جانبها تمسكت ملاوي بنص اتفاقية 1890م بل قامت بتغيير اسم البحيرة من بحيرة نياسا إلى بحيرة ملاوي سنة 1965⁽²⁾، ولا زالت تنزانيا التي ترفض هذه الاتفاقيات تطالب بحقها الشرعي في استغلال مياه البحيرة في الملاحة والصيد ولكن لم تصل الأمور إلي درجة المواجهات المعلنة لنزع الاعتراف بحقها في البحيرة⁽³⁾.

2. النزاع الكيني - السوداني .

(1) روزا اسماعيلوفا: مرجع سابق، ص104 .

(2) Ian Brownlie: op . cit . p328 .

(3) Levina Kato: Lake nyasa boreder dispute resolvable

<http://www.Daily news .co.tz/bunge/? n=7245&cat = bunge .>

تعود جذور الصراعات الكيني - السوداني إلى سنوات الاستعمار البريطاني الذي كان جاثماً علي صدور أبناء المنطقة ، وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت سنة 1914 تبعية مثلث (اليمي) الذي لا تتجاوز مساحته 2500 كم² ، ويقع عند التقاء الحدود الكينية الأثيوبية السودانية وكانت تبعيته للسودان ثم قررت بريطانيا منح كينيا سلطات إدارية على المثلث سنة 1938 ، وبذلك ورثت كينيا والسودان المشكلة التي تفجرت أزمته سنة 1988⁽¹⁾ عندما استغلت الحكومة الكينية فرصة انشغال الحكومة السودانية بمواجهة حركات التمرد في جنوب السودان وقامت يفرض السيطرة على مثلث اليمي ولا زال إلى الآن تحت السيادة الكينية⁽²⁾ .

3. النزاع الأوغندي - التنزاني .

تمكنت قوات عيدي أمين عام 1978 من اجتياز الحدود التنزانية واحتلال نتوء (كاجيرا) ، مما أدى إلي اندلاع الحرب بين البلدين ، بغرض الانتقام من تنزانيا التي كانت تؤوي وتساند الرئيس الأوغندي السابق أوبوتي لكن الأمور تطورت فيما بعد إذ تدخل الجيش التنزاني وساند قوات أوبوتي وتم إسقاط نظام عيدي أمين عام 1997 ، وانتهى بذلك الصراع الأوغندي التنزاني⁽³⁾ ، ومن الجديد بالذكر أن مشكلة نتوء كاجيرا تعود إلي الفترة الاستعمارية ، إذ تم تعديل خط الحدود المتفق عليه بين بريطانيا وألمانيا عام 1890 الأمر الذي أسفر عنه وجود نتوء من الأراضي التي كانت تابعة لأوغندا داخل تنزانيا وتقدر مساحته بحوالي 1554 كم² مقابل وجود مثلث من الأراضي التي كانت تابعة لتنزانيا داخل أوغندا⁽⁴⁾ ، وقد ورثت الدولتان المستقلتان المشكلة دون وجود حلول لها وكذلك عدم مطالبية الدولتان بإثارة هذه المشكلة من جديد بعد سقوط نظام عيدي أمين .

4. النزاع الكيني - الصومالي .

ترجع هذه المشكلة إلي الفترة الاستعمارية ، إذ تنافست القوي الاستعمارية للاستيلاء علي هذه المناطق من خلال المعاهدة المبرمة بين إيطاليا التي احتلت الصومال الإيطالي وبريطانيا المحتلة لكينيا و التي عقدت في منتصف مايو 1924 وقد كان من نتائجها بعد ترسيم الحدود بين المنطقتين أن استقطعت

(1) هانى رسلان: الحدود الجنوبية للوطن العربي ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع112 ، 1993 ، ص89 .

(2) أحمد فضل: وطن المليون ميل يتنافس من أطرافه:

<http://www.Alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147502660> .

(3) حمدي عبد الرحمن حسن:العسكريون والحكم في إفريقيا ، صص 39- 40 .

(4) Leuan Griffiths ,op .cit,p209.

بريطانيا الجزء الشرقي من الصومال والذي يعرف بإقليم الحدود الشمالية (N.F.D) أو إقليم (نقد) ويطلق عليه الصوماليين الصومال الكيني⁽¹⁾ وضم هذا الإقليم إلي الأراضي الكينية وأصبح جزءاً منها ،وبعد استقلال الصومال تشكل في إقليم نقد عدد من الأحزاب التي كانت تدعو لعودة هذا الإقليم إلى السيادة الصومالية ، وأكدت هذه الأحزاب في بيانها الصادر في عام 1962 علي " أن الأسلوب الإداري الوحيد الذي قد يصلح لها هو الإدارة الصومالية ومركزها (مقديشيو) والتي سنتحد معها رفضاً للتجزئة والفرقة"⁽²⁾ .

ولكن استقلال كينيا عام 1963 قضى تماماً علي فكرة انفصال إقليم نقد وانضمامه إلى الصومال ، إذ رُفضت فكرة انفصال الإقليم كما صرح بذلك الزعيم الكيني كينياتا الذي قال "إن علي مواطني الإقليم الاختيار بين الاندماج مع سكان كينيا أو الرحيل إلي الصومال"⁽³⁾ .

وبذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهودها لتسوية الخلافات بين الدولتين وخلال عقد اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية والحكومات المنعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية بين 11-14 سبتمبر 1967م ، تم تهيئة الأجواء للمصالحة الكينية - الصومالية⁽⁴⁾ ، ونتج عن ذلك توقيع مذكرة تفاهم في 28 أكتوبر من العام نفسه في أروشا بتنزانيا وهي المذكرة التي تساعد علي إعادة العلاقات إلي حالتها الطبيعية بين الصومال وكينيا حيث تخلت الحكومة الصومالية عن المطالبة بانفصال إقليم نقد في مقابل إجراء بعض الإصلاحات لتحسين أحوال السكان من شعب الصومال في هذا الإقليم⁽⁵⁾ . وهكذا فإن النزاعات الحدودية في منطقة البحيرات العظمى لم تكن كثيرة بالرغم من أن إمكانات المطالبة بتعديل الحدود في هذه الدول موجودة لان الحدود مصطنعة ولا تتسق مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول .

(1) محمد عدنان مراد: مرجع سابق ،ص ص2 - 3 .

(2) بيان الأحزاب الصومالية في الأقليم الشمالي لكينيا ،مارس 1962 ،وثائق منشوره في مجله السياسة الدولية ، القاهرة ، 19ع ،يناير 1970 ،ص228 .

(3) مذكرة وفد كينيا في مؤتمر أديس أبابا 1963 ووثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية ،القاهرة ، 19ع ،يناير 1970 ،ص234 .

(4) التصريح الصومالي الكيني في كينشاسا ،سبتمبر 1967 ووثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية ،القاهرة ، 19ع ،يناير 1970 ،ص234 .

(5) البيان الصومالي الكيني في أروشا 28 أكتوبر 1967 ووثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية ،القاهرة ، 19ع ،يناير 1970 ،ص234 .

كما أن قاعدة احترام الحدود الاستعمارية ظلت محل احترام دول المنطقة بعد الاستقلال وهي التي وقفت في وجه المطالبات العرقية والإقليمية بتعديل الحدود، لذلك كان هناك حرص علي التراضي والتسوية لأي نزاع حدودي .

الفصل الرابع

الحدود الاستعمارية ومستقبل دول البحيرات العظمى

المبحث الأول : ثبات واستمرارية الحدود الاستعمارية .

المبحث الثاني : قدسية الحدود ومبدأ أوتي بوستيديس جوريس .

المبحث الثالث : مبررات قدسية الحدود الموروثة .

المبحث الرابع : السير نحو الوحدة والتكامل .

المبحث الأول ثبات واستمرارية الحدود الاستعمارية .

أصدرت الأمم المتحدة في ديسمبر 1960 القرار رقم 1514 بشأن إعلان منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة وتضمن الشرعية باتخاذ الخطوات اللازمة لتحرير واستقلال هذه الشعوب وحق تقرير مصيرها ونقل كل السلطات لشعوب الأرض المستعمرة ومن بينها شعوب منطقة البحيرات العظمى⁽¹⁾.

واعتمد القرار علي معيار الأرض الإقليمية كوحدة سياسيه خاضعة لحكم أجنبي بدلاً من المعيار الإثني بسبب تعدد وتنوع المجموعة الإثنية خاصة في البحيرات العظمى التي تعج دولها بتنوع إثني هائل ،ولو أعتد علي معيار التنوع الإثني كوحدة سياسيه لزادت دول البحيرات فكانت ربما أكثر من ستة دول⁽²⁾ ،ولذا اعتبرت المجموعات الإثنية في المستعمرة الواحدة كشعب واحد يحق له ممارسة حق تقرير المصير لتحقيق الاستقلال للأمة التي ينتمون إليها ،ولكي لا تطالب بعض المجموعات الأثنية بالانفصال عن الوطن الأم المستقل حديثاً ،إضافة إلي أن هذه المجموعات قد أدركت أن مطالبها الحدودية أو الانفصالية لن تحظى بقبول المجتمع الدولي مما حال في كثير من الأحيان دون حدوث تغير في الحدود ، كما أدى إلى فشل كافة المحاولات التي جاءت بالمخالفة لواقع الاعتراف الدولي⁽³⁾ ، من جانب القوى الدولية الفاعلة مما حال دون المساس بمسألة الحدود ، ومن جانبها حرصت الدول الإفريقية علي احتواء ومنع نشاط الحركات الانفصالية أو أن يمارس حق تقرير المصير إلا في إطار الحدود التي رسمها الاستعمار⁽⁴⁾ ، وبالتالي فإن حق تقرير المصير يخضع لقيود وضوابط يتعين مراعاتها ولا تملك أي مجموعه مهما كانت مكوناتها العرقية والدينية والثقافية اختيار مركزها كما تشاء فكما

(1) الأمم المتحدة: قرار الجمعية العامة 1514 (د.15)، 14-15 كانون الأول/ديسمبر 1960، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون الملحق رقم (A/60\23).

(2) جوناثان باور : إعادة رسم خريطة أفريقيا بمقياس القبليّة

<http://www.aljareda.com/poper.php?source=okbar&sid=1078>

(3) ناصيف يوسف حتي: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته علي النظام الإقليمي العربي ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، ع165، 1992، صص 45- 46

(4) بطرس بطرس غالي: منظمة الوحدة الأفريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1964، صص 87-90

يكفل القانون الدولي للشعوب حق تقرير المصير ، فإن من مبادئه أيضاً احترام السلامة الإقليمية للدول⁽¹⁾.

ويتضح أثر منع القانون الدولي للمجموعات الإثنية من استخدام حق تقرير المصير لتهديد وحدة أرض الدول المستقلة حديثاً في إدانة الأمم المتحدة لانفصال إقليم كاتنجا(شابا) في الكونغو الديمقراطية عام 1960 إذ اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يدعو فيه لمساعدة الكونغو ضد الانفصاليين ويطالب فيه بإيقاف نشاطهم فوراً⁽²⁾.

وأخضع إعلان مبادئ القانون الدولي الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام 1970 مبدأ تقرير المصير لقانون سيادة الدول حينما نص علي "عدم تفسير الفقرات الخاصة بتقرير المصير بأنه تخويل أو تشجيع للقيام بفعل من شأنه التفكيك الجزئي أو الكلي لوحدة أراضي وسيادة الدول المستقلة" ، وبذلك يتضح أن حق تقرير المصير بموجب القانون الدولي المعاصر لا ينطبق سوي على الشعوب التي "لم تتكون في دول بعد" ، وبالتالي فهو لا ينطبق علي جزء من شعب الدولة بعد إنشائها⁽³⁾، وبذلك يتأكد مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار⁽⁴⁾ وخاصة وأن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب أصبح هو أحد المبادئ الأساسية في مجمل نظام العلاقات الدولية بحيث أن مراعاته أصبحت ملزمة لكل الدول⁽⁵⁾.

(1) فيصل عبد الرحمن علي: تقرير المصير والانفصال

<http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36>

(2) الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن رقم 169 الصادر في عام 1961

http://www.wikisource.org/wiki/unted-nations_security-council_resolution-169

(3) أمين حامد زين العابدين: مشكلة أبيي ومبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار

<http://www.sudaneseonline.com/ar/article-19682.shtml>

(4) Gerrit Oliver: Regional integration in Africa: apolitical perspective

<http://www.garnet.scinces.pobordeeaux.fr/Garnet%popers%20ptf>

(5) جمعه سعيد سرير: حق تقرير المصير بين النظرية والتطبيق

<http://www.azzahf.alakhder.com/content/view/10599>

ويضاف إلي ذلك أن واقع منطقة البحيرات العظمي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان مسئولاً إلي حد بعيد عن ثبات واستمرار هذه الحدود الموروثة عن المرحلة الاستعمارية.

(2) قدسية الحدود الموروثة و مبدأ أوتي بوسيتديس جوريس

مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار هو ترجمة للعبارة اللاتينية (Uti Possidetis Juris) أو مبدأ أوتي بوسيتديس جوريس وتعني باللغة الإنجليزية ما تملكه (As you Possess) وهو مأخوذ من قاعدة في القانون الروماني مفادها الإقرار بأيلولة الممتلكات الغير منقولة والمتنازع عليها بين شخصين إلي الشخص الذي يملكها بحكم الواقع حتى ولو لم تكن لديه وثيقة إثبات الملكية بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ويطلق عليه في الفقه العربي (مبدأ قدسية الحدود) (1).

وظهر هذا المبدأ في مجال القانون الدولي أول مرة لإسباغ الشرعية على ملكية الأراضي التي تقع في حوزة الأطراف المتحاربة بحكم الواقع بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وعقد اتفاق سلمي وتطور المبدأ وأصبح أحد المبادئ الهامة في القانون الدولي بعد أن تبنته شعوب أمريكا اللاتينية بعد استقلالها من الاستعمار الأسباني أوائل القرن التاسع عشر، لحفظ وحماية الوضع الراهن للحدود الموروثة عن الاستعمار بين الأقطار المستقلة، واعتبار كل أراضي أمريكا الجنوبية مملوكة ولا توجد أراضي خالية ليست ملكاً لأحد لإبعاد القوى الأوروبية الاستعمارية حتى لا تتعرض القارة مرة أخرى للاحتلال و اعتبار أي تغول هو محاولة للاستعمار من الجانب الآخر للحدود أو أي احتلال بحكم الواقع عديم المعنى ولا تترتب عليه أي نتائج قانونية. وتميز هذا المبدأ باستئصال النزاعات الحدودية بين الدول الجديدة. وأخيراً استبعد هذا المبدأ محاولات الدول الأوروبية الاستعمارية لغزو أراضي جديدة في أمريكا الجنوبية (2)

يتبين من ذلك أن هدف تبني مبدأ أوتي بوسيتديس حفظ السلام والأمن بين الدول الجديدة في أمريكا الجنوبية وإبعاد القوى الدولية عن التغول في أراضيها والتدخل في شئونها الداخلية.

(1) محمد عاشور مهدي : الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، ص ص 188 - 189

(2) Stuart Elden: contingent sovereignty, territorial integrity and the sanctity of Borders

<http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals/sais-review/v026/26.lelden.html>

ويتضمن مبدأ أوتي بوسيتيديس انتقال ملكية الأراضي وأماكن حدودها من الدولة الاستعمارية السابقة إلى دولة جديدة، والحدود الدولية طبقاً له (خط شرعي تم تأسيسه على أساس ملكية قانونية كما كان الحكم الذي تبنته الدول التي تعاقبت على حكم المناطق التي كانت تحكمها الإمبراطورية الأسبانية) ، ولكن في البرازيل اختلف الأمر بعد استقلالها عن الاستعمار البرتغالي فقد تم تفسير المبدأ باعتباره حيازة ملكية الأرض بحكم الواقع ولا يشترط إثبات ويترتب على انتقال ملكية الأراضي حسب مبدأ أوتي بوسيتيديس انتقال السيادة إليها من دولة ذات سيادة سابقة إلى دولة جديدة مما يجعله جزءاً من مبدأ السيادة الذي تكفل الحماية والاستقرار للأراضي الإقليمية للدول وبمجرد استقلال الدول عبر هذه الآلية، يبدأ تطبيق مبدأ أوتي بوسيتيديس (1).

فتصبح الدولة كما هي إذ يجمد مبدأ أوتي بوسيتيديس ملكية الأراضي ويوقف الساعة ولكنه لا يرجع عقارب الساعة إلى الوراء، لذلك لا يقوم القانون الدولي بإجراء أي تجديد للقانون الذي وضعته الدولة الاستعمارية بشأن الأراضي

وطبقاً لهذا المبدأ تتحول الحدود الإدارية الداخلية التي رسمها الاستعمار بين مستعمراته إلى حدود دولية بعد استقلال الدول الجديدة عنه مباشرة وفرض سيادتها على الأراضي الإقليمية التي تقع تحت حكمها، فقد أكدت ذلك محكمة العدل الدولية عند النظر في قضايا الحدود فأكدت على جوهر مبدأ أوتي بوسيتيديس في هدفه الأساسي لتأمين الاحترام لحدود الأراضي الإقليمية في لحظة أنجاز الاستقلال. وقد تكون هذه الحدود مجرد ترسيم بين تقسيمات إدارية مختلفة أو مستعمرات تخضع كلها لنفس السلطة الاستعمارية صاحبة السيادة وفي هذه الحالة ينتج عن تطبيق مبدأ أوتي بوسيتيديس تحول الحدود الإدارية إلى حدود دولية بكل ما يحمله المصطلح من معاني

ويري بعض الفقهاء أهمية هذا المبدأ مع أهمية حق تقرير المصير عند تعريف مبدأ أوتي بوسيتيديس (2) ، فإذا كانت هناك معارضة لهذه العملية فإن العرف السائد في الممارسة الدولية يؤيد المبدأ الذي ينص على أن إطار الأراضي في مرحلة الانتقال إلى الاستقلال هو الذي كان للوحدة السابقة في داخل حدود إدارية مقبولة وعلي تأكيد المنظمات الدولية لسلامة وحدة

(1) عز الدين شكري : أزمة الدولة في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع 110 ، 1992 ، ص 67

(2) أمين حامد زين العابدين : اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري ، الخرطوم ، مطبعة

جامعة الخرطوم ، 2007 ، ص ص 122 - 124

أراضي الدول التي نقلت حدودها الداخلية السابقة إلى حدود دولية إلى قبول مبدأ أوتي بوسيتيديس خاصة وأن مبدأ سلامة وحدة الأراضي يصبح نافذ المفعول بعد الاستقلال لكي يؤمن أراضي الاستقلال ويعتقد أحد الفقهاء أن مبدأي وحدة أراضي الدولة وأوتي بوسيتيديس مترادفين خاصة وأن هدفهما الأساسي هو عدم تعريض أراضي الدولة ذات السيادة للتفتيت

ويتسم مبدأ أوتي بوسيتيديس بالشمول وصلاحيته تطبيقه خارج نطاق أمريكا الجنوبية متى توفر شروطه وظروفه في أي مكان في العالم، فعندما بدأت الأقطار الأفريقية في نيل استقلالها من القوى الاستعمارية الأوروبية أدرك قادة الدول الجديدة ضرورة تبني مبدأ أوتي بوسيتيديس بعد ظهور عدة نزاعات حدودية بين الدول المستقلة، ويرجع ذلك لعدم اهتمام الدول الاستعمارية عند تقسيمها المستعمرات في إفريقيا وترسيم الحدود بين ممتلكاتها الجديدة بانتشار وتداخل القبائل الأفريقية بين عدة أقطار، فكل دولة مستقلة من دول منطقة البحيرات العظمى تتكون من مجموعات عرقية ثقافية مختلفة وأمم لها تقاليد تاريخية وثقافية مختلفة وتتحدث لغاتها المتنوعة، ومن أمثلة تداخل القبائل والمجموعات الأثنية بين دول منطقة البحيرات العظمى شعب الباكونغو الذي يعيش مقسماً بين الكونغو الديمقراطية والكونغو وأنجولا والغابون وقبائل الماساي التي تنتشر بين كينيا وتنزانيا وكذلك الشعب الصومالي الذي نجده موزعاً بين كينيا وأثيوبيا والصومال وجيبوتي⁽¹⁾.

وكيف أن جمهورية الصومال بعد استقلالها مباشرة في عام 1960 بدأت المطالبة بمنح الجزء الصومالي في كينيا حق تقرير المصير لكي ينظم إليها ورفضت كينيا ذلك بحجة أن تقرير المصير ينطبق على الأرض الخاضعة للاستعمار فقط وليس لأجزاء من دوله مستقلة ذات سيادة⁽²⁾.

شغلت مسألة تأمين الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية عن الاستعمار اهتمام قادة الدول الذين شاركوا في المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في مايو 1963 في أديس أبابا، وحذرت إثيوبيا في إحدى جلسات المؤتمر من أن العديد من دول القارة ستزول من الوجود إذا تمت إعادة رسم الحدود على أسس دينية أو عرقية ولغوية، لذلك من مصلحة الدول الإفريقية

(1) ألبير أوبواهن : الاستعمار في أفريقيا أثاره ومغزاه ، موسوعة تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع،

اليونسكو، 1990، ص 789

(2) أبشر الأمام الأمين : الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي

احترام الحدود التي رسمها الاستعمار في الخرائط مهما كانت جيدة أم سيئة وأكدت ديباجة ميثاق المنظمة ضرورة تأمين استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء، كما أشارت في المادة الثالثة من الميثاق إلى أن أحد أهداف المنظمة هو احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة (1)

ومع أن هذا المبدأ لاقى تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات إلا إنه لم يرد له ذكر في الميثاق الأفريقي، وربما يكون السبب أن يعاب علي ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أنه تضمن تصديقاً ضمنياً للتقسيمات التي وضعتها معاهدة برلين (2).

وبازدياد عدد النزاعات الحدودية بين بعض الدول الإفريقية بعد تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية قرر رؤساء الدول في مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في القاهرة في عام 1964 تبني مذهب أوتي بوسيتيديس وذلك بإصدار القرار (1/16) الخاص بالنزاعات الحدودية حيث اعتبر حدود الدول الإفريقية منذ اليوم الأول لاستقلالها (تشكل حقيقة ملموسة ويلتزم الأعضاء باحترام هذه الحدود)، ويذكر أحد الفقهاء بأن مبدأ أوتي بوسيتيديس قد تم تطبيقه في أفريقيا وإعادة تفسيره لحفظ وصيانة وحدة الأراضي ويؤكد ذلك صياغة المادة الثالثة في الفقرة الثالثة من الميثاق وقرار عدم المساس بالحدود (3) ،

ويبدو في الظاهر وجود تنازع بين حق تقرير المصير ومبدأ أوتي بوسيتيديس لأن ممارسة الأول في دولة ذات سيادة يؤدي إلى تقليص مساحة أراضيها وتعديل حدودها مما يتناقض مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار، وأشارت محكمة العدل الدولية وذلك في معرض تعليقها على تبني مبدأ أوتي بوسيتيديس في أفريقيا ومواءمته مع مبدأ تقرير المصير بإعادة تفسيره في الإطار الأشمل لمبدأ صيانة ووحدة أراضي الدولة (4) ، وذلك بقولها بتنازع هذا المبدأ منذ النظرة الأولى مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن في حقيقة الأمر ينظر إلى حفظ الوضع الراهن للأراضي في أفريقيا بأنه المسار الحكيم للحفاظ على ما أنجزته الشعوب عبر نضالها من أجل الاستقلال ولتجنب الاضطرابات التي ستجرد القارة من المكاسب

(1) نبيل أحمد حلمي ، سعيد سالم حماد : قانون المنظمات الدولية ، الزقازيق ، 2007 ، ص 125

(2) بطرس بطرس غالي : منظمة الوحدة الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 89-90

(3) منظمة الوحدة الأفريقية : قرارات رؤساء دول وحكومات ، منظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة الدورة الأولى ، قرار (16) ، القاهرة ، 1964

(4) أمين حامد زين العابدين : أزمة أبيي ما بين القانون الدولي ومسألة التحكيم

التي نالتها بالتضحيات الجسيمة. ولكي يتم تحقيق المتطلبات الأساسية للاستقرار من أجل البقاء والتنمية وترسيخ استقلالهم تدريجياً في كل المجالات، وافقت الدول الأفريقية على احترام الحدود الاستعمارية ولوضع ذلك في الاعتبار عند تفسيرهم لمبدأ حق تقرير المصير

وتجدر الإشارة إلى أن حق تقرير المصير الذي تضمنه القرار 1514 لعام 1960 استند على مبدأ الأرض الإقليمية كوحدة سياسية لتمارسه كل المجموعات الأثنية التي تسكنها ولا يقتصر على مجموعة أثنية متجانسة لغوياً وثقافياً كما كان الأمر في تقرير المصير الذي تم منحه للشعوب الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى ، وأقنع قادة الدول الأفريقية الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأن تتم ممارسة حق تقرير المصير في إطار الحدود الاستعمارية الموجودة فقط ، وظهر ذلك بصورة غير مباشرة في الفقرة السادسة من القرار 1960/1514 نصت على (لا تتفق أي محاولة للتفكيك الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية وتماسك أراضي أي قطر مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة (1) .

ونتج عن ذلك أن أصبح مبدأ أوتي بوسيتيديس صمام الأمان لسيادة الدول الأفريقية المستقلة لعدم السماح لأي مجموعة أثنية تسكن داخل الدولة بالانفصال إذا ما طالبت بذلك لتناقض ذلك مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار ومبدأ صيانة وحدة أراض الدولة، وفسرت الدول الأفريقية حق تقرير المصير بإخضاعه لمبدأي أوتي بوسيتيديس ووحدة أراضي الدول ويؤكد نص المادة(20) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي حصرت ممارسة تقرير المصير للشعوب المستعمرة والمضطهدة فقط والتي ترتبط بالمادة(23) منه والتي نصت بطريقة غير مباشرة علي مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار وضرورة عدم مساسها ووصف أحد الفقهاء المادة(20) من الميثاق بقوله أنه لا يمكن استخدام المادة 20 من الميثاق الأفريقي عن حق تقرير المصير بواسطة أي قبيلة أو مجموعة أثنية في أفريقيا للمطالبة بحق تقرير المصير (2) .

ويؤكد احد الفقهاء أن المجتمع الدولي لم يقر بوجود تعارض بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ أوتي بوسيتيديس باعتبارهما مظاهر لنفس الحق في الاستقلال والسيادة وتم تعريف الشعوب التي تستحق تقرير المصير بأنهم سكان مستعمرة معينة يحق لهم ممارسة هذا الحق في

(1) السيد مصطفى أحمد : القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=forums&srcid>

(2) حسن حسين الشهباني : منظمة الوحدة الأفريقية الواقع والمتغيرات الدولية

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/04/19.html> .

إطار الحدود الاستعمارية التي ستبقى مقدسة ما لم يختار الشعب بأكمله الذي يعيش في إطار هذه الحدود بإرادته الحرة تغيير هذه الحدود بالانضمام إلى دولة أخرى.

وينعكس حرص القانون الدولي على علو مبدأ أوتي بوسيتيديس وعدم التضحية به حين اصطدامه بمبدأ تقرير المصير إصدار مجلس الأمن القرار 169 في عام 1961 لمساعدة حكومة الكونغو للحفاظ على سلامة وحدة أراضيها في مواجهة محاولة سكان إقليم كاتنجا الانفصال بدعوى حق تقرير المصير وشجعت الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بهذه الكيانات الغير شرعية .

ويرى أحد الفقهاء أن حقيقة وراثته الدول الجديدة للحدود التي رسمها الحكام الاستعماريين تحتم وجود نزاع بين أوتي بوسيتيديس وحق تقرير المصير وإذا كان هناك بعداً يتعلق بالأراضي في تقرير المصير، فإن تطبيق مبدأ أوتي بوسيتيديس يقوم بإزالته وسحق مفهوم تقرير المصير إلى نقطة التلاشي ويعتقد آخر أن المعيار لحسم النزاع بين تقرير المصير ومبدأ أوتي بوسيتيديس هو تحقيق الاستقرار والسلام مما يستلزم منح الأولوية لمبدأ أوتي بوسيتيديس وصيانة وحدة الأراضي كما يعتقد أن مبدأ أوتي بوسيتيديس يؤدي وظيفة ترسيم رقعة الأراضي من أجل إكمال عملية تأسيس الدولة الجديدة وتقرير استمرار خط الحدود الموجودة من قبل، وبعد تأسيس الدولة الجديدة يفسح مبدأ أوتي بوسيتيديس المجال لمبدأ حق تقرير المصير الذي يحافظ على وحدة الأراضي ويوفر الحماية الدولية للدولة الناشئة الجديدة (1) .

لذلك لا يوجد صراع بين مبدأ أوتي بوسيتيديس ومبدأ حق تقرير المصير بعد فترة تصفية الاستعمار لأن المبدأ الأخير يختص بعد استقلال المستعمرات بتعزيز العديد من الحقوق الفردية والجماعية للمجموعات الأثنية داخل الدولة المستقلة وليس له أثر على سيادة ووحدة أراضي الدولة، كما لا يمكن لحق تقرير المصير التأثير في الحدود الدولية (2) ، ويفترض مبدأ أوتي بوسيتيديس أن حدود الدولة الجديدة هي نفس حدود الوحدة الإدارية السابقة لها مما يستوجب التعامل مع مسائل تقرير المصير وحقوق الإنسان في داخل إطار الأراضي الإقليمية الجديدة.

(1) أمين حامد زين العابدين : اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري ، ص ص 126- 129

(2) عبدالله الأشعل : تداعيات رأي المحكمة حول كوسوفو على العالم العربي

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/4bba>

وينجم عن عدم تطبيق مبدأ اوتي بوسيتيديس أن يكون المبدأ الواجب التطبيق مبدأ حق تقرير المصير الأمر الذي يجعله مضاداً لكل مفاهيم حقوق الإنسان والاستقرار مما يستلزم ممارسة حق تقرير المصير وحقوق الإنسان داخل الأراضي الإقليمية للدولة، ورغم أن مسائل حق تقرير المصير وحقوق الإنسان تتعلق بخلق دولة جديدة في القانون الدولي⁽¹⁾، إلا أنه من الواجب تمييز هذه القضايا عن مسألة إطار الأراضي الإقليمية الخاصة بعملية الانتقال إلى الاستقلال خاصة وأن تناول هاتين المسألتين كمسائل متداخلة يؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل التي يصعب حلها

وبذلك رأي القادة المؤسسون لأول منظمة إفريقية ضرورة الإبقاء علي الحدود الاستعمارية كما هي دون تغيير استناداً إلي أن المظالم التي تنطوي عليها بعض الحدود أهوان كثيراً من التداعيات والنتائج التي قد تتمخض عنها عملية إعادة ترسيم الحدود⁽²⁾.

ويلاحظ أن شكل الدولة وحدودها السياسية في منطقة البحيرات العظمي هو وليد التفاعل مع الخارج وليس نتاجاً لتطورات وعلاقات وتفاعلات قوي داخلية، إذ إن المستعمر بعد أن رحل عنها أعترف باستقلالها وسيادتها⁽³⁾، وأن دول المنظمة قد احترمت وتمسكت بهذا المبدأ دون غيره من المبادئ.

المبحث الثالث مبررات قدسية الحدود الموروثة .

يمكن تحديد عدة ذرائع للإبقاء علي الحدود الموروثة عن الاستعمار منها أن إنكار الحدود الاستعمارية يستلزم بالضرورة الاتفاق علي حدود بديله الأمر الذي يتضمن في جوهره احتمالات كبيرة بالتوتر وتهديد السلامة الإقليمية للوحدات السياسية التي تكونت في ظل التعقيدات البشرية للمنطقة⁽⁴⁾.

ويري العديد من الزعماء الأفارقة ، أن العديد من بلدان المنطقة ستختفي تماماً من الخارطة السياسية وتظهر أكثر من دولة أخرى، إذا ما كانت الفروق العرقية أو الدينية أو اللغوية هي المعيار عند تعيين الحدود ، فالدولة في المنطقة ما هي إلا مجموع مختلف الشعوب أو الأجناس

(1) عبدالله الأشعل : تداعيات رأي المحكمة حول كوسوفو على العالم العربي

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/4bba>

(2) رانيا حسين خفاجة : الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع150، 2002، ص146

(3) عز الدين شكري : أزمة الدولة في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، ع110، 1992، ص67

(4) محمد عاشور مهدي : الحدود السياسية وواقع الدول في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص194

أو الديانات أو اللغات بالإضافة إلى الأقليات العرقية والإثنية المتنوعة التي تتمتع بحقها في الوجود وتحظى بالمواطنة الكاملة والحقوق الأساسية⁽¹⁾.

ورغم اتفاق غالبية دول منطقة البحيرات العظمى علي عدم إجراء أي تغييرات أو تعديلات للحدود القائمة ، إلا أن هناك بعض الدعوات التي تنطلق نحو عملية إعادة ترسيم الحدود وأهمها الدعوة التي أعلنها الرئيس الرواندي بيزيمونجو عام 1997 ، عندما صرح "بضرورة عقد مؤتمر برلين آخر يتم من خلاله إعادة تقسيم الحدود في منطقة البحيرات العظمى"⁽²⁾ ، لكن دعوته لم تلق أي استجابة نظراً لاحترام الأغلبية للحدود الراهنة.

ثم إن الاعتراف الدولي للدولة التي نشأت لأن المستعمر عندما غادرها قد اعترف لها بالاستقلال والسيادة وتبعته بقية الأسرة الدولية التي أكدت علي أن الحدود الموروثة عن الاستعمار قد تحولت إلي حدود سياسية تعبر عن سيادة الدولة بكل القيم والرموز والقواعد القانونية التي يحتويها القانون الدولي⁽³⁾.

وفي الوقت الذي نجد فيه أن الدول الأوروبية بتكويناتها المعاصرة إنما كانت نتاج لتطور تاريخي وتفاعلات سياسية تمت داخل القارة الأوروبية ولم تكن بحاجة إلي الاعتراف الدولي واعتبرته من الأركان المكتملة وغير الأصلية للدولة⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لدول منطقة البحيرات العظمى فإن ركن الاعتراف الدولي الاستعماري هو الذي جعل بالإمكان إقرار وجود الدولة ، إذ صار الركن الأصل إن لم يكن الوحيد من أركان الدولة في مقابل توارى بقية الأركان الأخرى (الإقليم المحدد- السكان- الحكومة الفعالة) ، وترتيباً علي ذلك فإن عدم اعتراف الغرب باستقلال دول منطقة البحيرات العظمى ، كان سيحول بلا شك دون قيامها كدول⁽⁵⁾ ، ولكن الاعتراف بها أقر وجود وحدة قانونية جديدة يتم معها إقامة علاقات

(1) روزا اسماعيلوفا : مرجع سابق ، ص 270

(2) منظمة الوحدة الأفريقية : تقرير الأمين العام بشأن إقليم البحيرات العظمى ، الدورة العادية 65 ، طرابلس ، 24-28 فبراير ، 1997

(3) عز الدين شكري : مرجع سابق ، ص 67

(4) جمال محمد ضلع : قضايا الدولة في أفريقيا ، مجلة الدراسات الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ع 25 ، 2003 ، ص 48 ، 49

(5) جمال محمد السيد ضالع : قضايا الدولة في إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 49

يحكمها القانون الدولي المعاصر⁽¹⁾ الذي أصبح يفرض وجوب احترام سلامة إقليم كل دولة ووحده، فالقانون الدولي التقليدي وخاصة في العهد الاستعماري كان يعترف بإمكانية قيام دولة بغرض ولايتها وسيادتها علي أقاليم جديدة لم تكن تخص في الأصل لسلطتها مثل أحوال الاستيلاء⁽²⁾.

ونتج عن تبني مبدأ قدسية الحدود الموروثة بأن أصبح صمام الأمان لسيادة الدول الأفريقية المستقلة لعدم السماح لأي مجموعة اثنيه تسكن داخل الدولة بالانفصال إذا ما طالبت بذلك لتناقض ذلك مع مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار ومبدأ صيانة وحدة أراضي الدول⁽³⁾، وفسرت الدول الإفريقية حق تقرير المصير بإخضاعه لمبدأ أوتي بوسيتيديس ووحدة أراضي الدول ويؤكد نص المادة(20) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي حصرت ممارسة تقرير المصير للشعوب المستعمرة والمضطهدة فقط والتي ترتبط بالمادة(23) منه والتي تنص بطريقة غير مباشرة علي مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار وضرورة عدم مساسها⁽⁴⁾.

ثم أن مبادئ القانون الدولي والعرف الدولي تقضي بأن الاتفاقيات التي تمس الوضع الإقليمي لا تتأثر بتغيير السيادة في تلك الدول، وقد تأكد هذا المبدأ في اتفاقية فينا سنة1978 بشأن التوارث الدولي للمعاهدات ومن ثم تبقى هذه المعاهدات نافذة المفعول والملزم للدول الوريثة⁽⁵⁾.

وأكد ذلك علي استمرارية الحدود الموروثة في دول البحيرات العظمي، حيث اكتسبت الصبغة القانونية.

(1) أحمد أبو الوفا : الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، صص416-421

(2) صلاح الدين عامر : قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، صص105

(3) محمد جمال عرفة : هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل؟

<http://www.islame on line.net/servlet.../nwalayou...59955>

(4) السيد مصطفى أحمد أبو الخير : نصوص المواثيق والإعلانات والاتفاقيات لحقوق الإنسان، الدار العربية

للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، صص182-184

(5) إسلام جمال الدين : حقوق مصر التاريخية في مياه النيل و بطلان اتفاقية عنيتيبي

<http://www.ennow.net/?browser=viw-article&file=keyword>

المبحث الرابع السير نحو الوحدة والتكامل.

تعد المشكلات الناجمة عن الحدود الاستعمارية التي تواجهها منطقة البحيرات العظمى من أخطر العقبات التي تقف في طريق تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي فقضية الحدود وعدم تعبيرها عن الواقع الجغرافي والبشري في دول منطقة البحيرات أعطي المسوغات والدوافع للاتجاه نحو التكامل الإقليمي⁽¹⁾ ، بوصفة استكمالاً لمشروعات التحرير الوطني والاستقلال.

وقد قام هذا الفكر علي أساس من الوعي التام بضعف الدولة و فقرها وعدم قدرتها علي الوفاء باحتياجات شعوبها إضافة إلي أن السعي نحو المشروع الوحدوي والتكاملي يترافق مع حركات النضال ضد المستعمر ، إذ تنبعت الشعوب إلي أهمية النضال والعمل الموحد ، ويبدو أيضاً أن ضعف الدولة وعجزها كان له اثر إيجابي ولو بطريق غير مباشر في عملية التكامل الإقليمي ، ذلك أن دول البحيرات العظمى باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني ، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات داخلية وخارجية لن يحقق لها الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية⁽²⁾ ، فإقامة التجمعات الإقليمية القوية هو السبيل الوحيد القادر علي مواجهة مشكلات المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وهناك شكلان من أشكال السعي إلي الوحدة والاندماج في قارة افريقيا والتي كان لزعماء دول منطقة البحيرات العظمى دورهم في هذه الفعاليات ، إذ توجد النزعة الوحدوية القائمة علي إستراتيجية إعادة تركيب جيو سياسية أسس لها مؤتمر برلين (1884-1885) الذي قسم القارة الأفريقية في خرائط معقدة لمناطق النفوذ الأوربي ، فأصبح الهدف النهائي إقامة ولايات متحدة إفريقية بالنسبة لأصحاب المشروع الوحدوي⁽³⁾ ، ووجد هذا المطلب المؤتمر الشعبي لعموم أفريقيا ، الذي انعقد في أكرا 1958م ، وكان من أهم الزعماء المؤثرين والمشاركين في هذا المؤتمر الزعيم الكيني جومو كينياتا⁽⁴⁾ ، وأصدر المؤتمر قراراً خاصاً يتعلق بالتخوم والحدود

(1) نزيه نصيف ميخائيل : مرجع سابق ، ص100

(2) محمد مهدي عاشور: مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا

<http://qiraatafrican.com/view/?q=422>

(3) Mwayila Tshiyembe : Difficile gestation de L'union African

http://www.monde_diplomatique.fr/2002/07/Tshiyembe/16697

(4) Bernard Droz : Regards surladecolonisation de l'Afrique noire

<http://labyrinthe.revues.oro/index306.html>

والاتحادات الفيدرالية ندد بالحدود الاصطناعية التي أقامتها الدول الاستعمارية لتقسيم شعوب أفريقيا ،وعلي الأخص تلك الحدود التي تفصل بين الجماعات العرقية وتقسّم شعباً من أصل واحد وأكد على المطالبة بإلغاء أو تعديل مثل هذه الحدود في وقت مبكر⁽¹⁾ ، أي أن أصحاب النزعة الوحدوية دعوا إلي التعجيل بالوحدة القارية إلا أن هذا المشروع لم يلق تأييداً يذكر على صعيد القارة.

أما المشروع الأخر فهو تيار الوحدة الأفريقية في الحد الأدنى ، ففي ذات العام الذي عقد فيه مؤتمر الشعوب الأفريقية في أكرا عام 1958م ، وأدان فيه الحدود الاستعمارية ، عقد اجتماع آخر لبعض الدول الأفريقية المستقلة أعربت خلاله عن ضرورة "احترام الحدود الاستعمارية" وخاصة في ظل وجود دول حديثة الاستقلال .

وأضفت أفكار السيادة الوطنية وحق حصول الدول علي عضوية الأمم المتحدة بصرف النظر عن حجم الدولة وإمكانياتها مزيداً من القدسية والمنعة علي الدول الناشئة حديثاً⁽²⁾ ، وهذا التيار هو الذي قاد إلي إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي مثلت خطوة جديدة نحو تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة وتركز بداية علي التطور التدريجي للوحدة إذ أقر ميثاق المنظمة ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب المنطقة وتكون الدولة ذات سيادة وأساس للوحدة من خلال قراراتها السياسية⁽³⁾ .

وعلي الرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية عند إنشائها عام 1963م قامت في الأساس لتجسيد فكرة الوحدة الأفريقية كما يتبين من كلمة الرئيس الوزراء الأوغندي مليتون أوبوتي في مؤتمر أديس أبابا لتأسيس المنظمة إذ قال "إذا لم نستطيع أن نقيم جهازاً مركزياً قوياً...لكي تتنازل الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها في سبيل إنشاء جهاز أفريقي مركزي تشريفي"⁽⁴⁾، لكن ميثاقها احتوى علي تناقضات شابت حركة الوحدة الإفريقية فمن الاعتراف أو بالأحرى الإقرار باحترام الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، فنجد أن الميثاق قد أقر

(1) كوليين ليجوم : الجماعة الأفريقية دليل سياسي موجز، ت: أحمد محمود سليمان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1966، ص 360

(2)المدني الأزهري : الولايات المتحدة الأفريقية - الرؤية وسبل تفعيل الآليات

<http://www.greenbookstudidies.com/ar/lectures/leectureams.doc>

(3)ل.جراي كوان : مشكلات القارة الأفريقية فيما بعد الاستقلال:ت:عبد العليم منسي. مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1966 ، ص ص 86-88

(4) بطرس بطرس غالي : العلاقات الدولية في إطار منطقة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1987، ص 106

الحدود القائمة ، ودعم الدولة الإقليمية الوطنية لتكون عقبة أمام الوحدة الأفريقية ، وتحولت المنظمة إلى تجمع للدول غير القادرة علي تجاوز نظام الدولة الذي قامت علي أساسه المنظمة ، أي أن ميثاق المنظمة يتضمن تصديقاً ضمناً للتقسيمات التي وضعتها معاهدة برلين⁽¹⁾.

ومجمل القول أن مشروع الوحدة الأفريقية الشاملة تقلص وظلت الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية العائق الرئيس أمام عملية التنمية بالقارة ، وهو ما أدى إلي التوسع السريع في مساعي التكامل الإقليمي الفرعي والقاري ساهمت فيها دول منطقة البحيرات العظمى وأكد الرئيس التنزاني جوليس نيريري أهمية التحول التدريجي للوحدة الأفريقية عن طريق تكامل إقليمي يتحول بعد ذلك لتكامل قاري⁽²⁾.

وشهدت منطقة البحيرات العظمى مراجعات للتجارب التكاملية القائمة، وقيام تنظيمات وتجمعات جديدة، ويُعد ذلك كله خطوات تمهيدية للوحدة الأفريقية بين دول المنطقة أولاً والقارة ثانياً في حال تحقق آثار إيجابية ملموسة.

ويمكن الإشارة إلي أهم تلك التجمعات التي انضمت إليها دول البحيرات العظمى فيما يأتي:

أ - تجمعات إقليمية في مجال استخدامات الأنهار

1- منظمة تهيئة نهر كاجيرا و تنميته

أنشئت عام 1977، ويضم رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا وتعمل هذه المنظمة على تنظيم شؤون الملاحة النهرية وتقديم الحلول للمشكلات التي قد تحدث بين هذه الدول⁽³⁾.

2 - تجمع دول حوض النيل (الاندوجو) :

ويعتبر الاندوجو هو أول محاولة لإقامة تنظيم إقليمي يضم دول حوض النيل تحت مظلته وكانت بداية في عام 1983م حينما تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر إقليمي يضم دول حوض النيل وبالفعل انعقد المؤتمر الخامس الأول في الخرطوم وضم وزراء خارجية كل من مصر- أوغندا - السودان - زائير - جمهورية أفريقيا الوسطى- حيث كان الهدف منه إعطاء

(1) بطرس بطرس غالي :منظمة الوحدة الأفريقية ،ص ص83-90

(2) كريس ماينايتير : دراسة مختصرة لمعاهدة إنشاء الإتحاد الأفريقي ، ت: ضياء أمبابي ،مجلة أفاق أفريقية ،الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، مجلد (3) ،ع 12، 2002، ص ص77- 78

(3) طارق حسني أبوسنة : الأندوجو والتكتلات الإقليمية الأفريقية

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216699&eid=1829>

المشاركين الفرصة لتبادل الرأي في جميع المجالات المشتركة ثم عقد المؤتمر الثاني في كينشاسا "عاصمة زائير" 1984 وقرر الحاضرون إطلاق اسم الاندوجو على اجتماعاتهم الدورية ولم يتعد عمر مجموعة الاندوجو العشر سنوات بسبب العوامل السياسية الكثيرة التي أدت إلى تجميد نشاط الاندوجو والسبب هو عدم وجود نظام مؤسسي فعال مما أدى إلى إبطاء إنجازات المجموعة كذلك افتقاره إلى الدبلوماسية القادرة على حل المشكلات والخلافات بين الدول ورغم ذلك فقد حققت المجموعة بعض النتائج التي يمكن أن تشكل خبرة لدى دول الحوض في المستقبل⁽¹⁾

أ- تجمعات اقتصادية ومالية

1- اتحاد شرق إفريقيا : تجمع دول شرق أفريقيا (EAC)

تتكون جماعة شرق أفريقيا من ثلاث دول وهي تنزانيا ، وكينيا ، وأوغندا ، ويقع مقره الرئيسي في أروشا بتنزانيا ، ويبلغ تعداد سكان الجماعة حوالي 90 مليون نسمة ، وقد تم تأسيسها في عام 1967، ولكن تم حلها بعد عشر سنوات لعدة أسباب منها: انتشار النزاعات ، وتدهور البنية التحتية بالدول الأعضاء خطوط ملاحية ، كما لم ينته الأمر عند هذا الحد بل اشتعلت الحرب بين كل من تنزانيا ، وأوغندا فيما بين عامي 1978-1979

وفي 30 نوفمبر 1999 تمت إعادة تأسيس جماعة شرق أفريقيا بإبرام معاهدة تأمل في إنشاء اتحاد اقتصادي ، وسياسي بين الدول الأعضاء ودخلت حيز التنفيذ في 7 يوليو 2000 بعد التصديق عليها من قبل الدول الشريكة الثلاث الأصلية كينيا وأوغندا وتنزانيا ثم انضمت في وقت لاحق كل من جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي في 18 يونيو 2007 .

وتهدف مجموعة شرق إفريقيا إلى توسيع وتعميق التعاون بين دول المجموعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل المنفعة المتبادلة بينهما⁽²⁾ .

⁽¹⁾ أحمد إبراهيم محمود :التسوية السلمية للصراع الداخلي في أفريقيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 2004، صص 99 - 101

⁽²⁾ خليل حسين : موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2012 ، ج 2 ، ص ص 215-216

2 - جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (السادك)

نشأت هذه الجماعة عام 1980 تحت اسم مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي وكان عدد الدول المنضمة إليها وقتئذ 9 دول، تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي في عام 1992 وكان الهدف وراء هذا التجمع وقت قيامه هو تقليل الاعتماد على دولة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل القطاعات حيث يعد سادك نموذجًا للتعاون القطاعي بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسؤولية محددة عن قطاع معين أصبح عدد الدول الاعضاء بهذا التكتل في الوقت الراهن 14 دولة من ضمنها تنزانيا، والكونغو الديمقراطية

وتهدف هذه الجماعة في الأساس لوضع آلية لفض المنازعات والتعاون في المجال السياسي وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من خلال التكامل الاقليمي. وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، رفع الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشعوب جنوب أفريقيا ومساندة الدول الفقيرة من خلال التكامل الاقليمي (1).

3- الجماعات الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس):

تأسست هذه الجماعة في أكتوبر عام 1983 وتضم في عضويتها إحدى عشر دولة تضم دول إقليم وسط أفريقيا وانضمت إليها رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ، ويتمثل الهدف الأساسي للجماعة في إنشاء اتحاد جمركي وتبني برنامج لتحرير التجارة شمل التخفيض التدريجي لمعدلات التعريف الجمركية ، وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة البينية .

وبوجه عام تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أضعف المنظمات القائمة في أفريقيا وأشدّها تعرضاً للصراعات خاصة في الدول المشاركة من منطقة البحيرات العظمى (2)

(1) عاصم فتح الرحمن أحمد : التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية .. جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) أنموذجاً

<http://www.Sudanile.com/2008-05-12.html>

(2) حسن محمد أحمد : التجمعات الاقتصادية في أفريقيا

<http://www.masress.com/october/123403>

4- منظمة الإيجاد

تعد الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيجاد) إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، والتي ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا، وقد تأسست عام 1996.

وقد حلت "إيجاد" محل الهيئة عبر الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التي تم تأسيسها في عام 1986 من جانب ست دول تعاني من الجفاف في شرق إفريقيا، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة.

وتهدف إلى الارتقاء باستراتيجيات التنمية وتحقيق التناغم التدريجي بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول الأعضاء.

وتنسيق السياسات فيما يتعلق بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية وتشجيع حرية انتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع⁽¹⁾.

5. السوق المشترك للشرق والجنوب الأفريقي (COMESA):

تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة في مايو عام 1975، وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في نوفمبر عام 1976، ونتيجة للنجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء تطوير التعاون فيما بينهم وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتم توقيع الاتفاقية في 8 / 12 / 1994 ، ومن أهم أهدافها التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، ودفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والتعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود. والتعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتضم الكوميسا في عضويتها 20 دولة من بينها بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، أوغندا، (مع ملاحظة انسحاب تنزانيا من الاتفاقية في سبتمبر 2000)⁽²⁾.

(1) حسن نافعة : ثلاثون عاماً على مؤتمر باندونغ...العالم الثالث في التنظيم الدولي

<http://www.ahramdigital.org.eg.serial=215778&eid=824>

(2) طارق الشيخ : التجمعات الأفريقية .. مقومات النجاح و معوقات التكامل .

<http://www.ahramdigital.org.eg.serial=221929&eid=1097>

والتجمعات والتنظيمات سألقة الذكر مجرد أمثلة فقط لعشرات التنظيمات القائمة علي الساحل الشرقي الأفريقي أو منطقة البحيرات العظمى، وتمثل مقدمة طبيعة لأي مشروع وحدوي يراد له الاستمرار والديمومة ، بسبب طبيعة المصالح التي ترسخ وتمهد للوحدة حتى تكون أكثر فاعليه ، ولكنه علي عكس من ذلك فإن هذه التجمعات التي تعددت فيها الأسماء والأشكال وشاركت فيها دول البحيرات العظمى لم تحقق الدور المتوقع منها وضلت في الواقع مجرد اتفاقيات لم تحقق الهدف المنشود منها ، بل إن عدم فاعليتها جعل من السهل علي الشرق والغرب التغلغل بين هذه الدول ، ويرجع ذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها الحدود الاستعمارية التي لازالت تشكل عقبات أمام أي تفاهم بين هذه الدول⁽¹⁾ ، إضافة إلي الافتقار إلي الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل خاصة من رؤساء دول المنطقة .

ويمكن القول إن نجاح تجارب التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة علي الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول منطقة البحيرات العظمى ، ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية سياسياً واقتصادياً علي السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة علي وضع البلاد علي خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً، وعلى قادة هذه الدول ابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة تمكناها من تحقيق مصالح القارة، ومن الدفاع عن مصالح شعوب المنطقة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود دول منطقة البحيرات العظمى قُدماً

فعلى الرغم من الخطابات الرسمية العديدة لقادة هذه الدول حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل التنمية ، إلا أن قلة قليلة قامت بإقامة المؤسسات والهيكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل، ثم إن عملية التكامل لا بد أن تتضمن المشاركة الفاعلة من الشباب والنساء والمجتمع المدني وهي غير موجودة علي الرغم من الصياغات النظرية والدعوات التي لا تتجاوز حد الشعارات المطالبة بمشاركة المواطنين في العملية الاندماجية⁽²⁾.

(1) حمدي الطاهري : أفريقيا من الاستعمار إلي الاستقلال ، مكتبة الأدب ، القاهرة ، 1988 ، ص 409

(2) عزه عبد المحسن خليل : المجتمع المدني في إفريقيا وأفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية ، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، ص 138

فضلاً عن غياب مفهوم الوحدة الوطنية والاندماج القومي داخل الدولة الواحدة نتيجة للحدود الاستعمارية التي أنتجت دولاً سيئة التشكيل تتداخل فيها الإثنيات والعرقيات مما أدى إلى غياب القيادة السياسية التي تمثل كل هذا التنوع وتقود الدولة إلى مشاركة فعالة في التجمعات الإقليمية الأفريقية⁽¹⁾، ومن خلال وثائق منظمة الوحدة الأفريقية التي كانت إستراتيجيتها للتنمية تقوم علي عدة عناصر أهمها التكامل الإقليمي وصولاً لتكامل القارة بالكامل لم تحقق ما يرجي منها، وعلية فإن حركة التكامل والاتجاه الوحدوي تتطلب جهداً جهيداً يسعى إلى تحقيق غاياته والتغلب علي المعوقات في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها⁽²⁾.

ونتيجة لقلّة المشروعات التكاملية الناجحة وجد الجو الملائم والمناسب الذي من خلاله قدم فيه معمر القذافي مشروعه الوحدوي في قمة سرت الأولى عام 1999 ، ويدعو فيه لإقامة ولايات متحدة إفريقية علي منوال الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية بين الدول الإفريقية ، ولكن تردد القادة الأفارقة خوفاً من انتهاك سيادة الدول أدى إلي الاتفاق علي قيام اتحاد أفريقي علي غرار الاتحاد الأوروبي له من الأجهزة والمؤسسات ما يمكنه من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه⁽³⁾ ، والحقيقة أن أمام الاتحاد الأفريقي من العوائق ما سيفرغه من مضمونه فالسيادة الوطنية للدول الأعضاء ستقف حجر عثرة في سبيل أداء الاتحاد لعمله⁽⁴⁾ ، وخبرة منظمة الوحدة الأفريقية خير شاهد علي ذلك ، ولذلك فإن رغبة الدول في الحيلولة دون المساس بسيادتها واستقلالها هي أكبر عائق أمام كل التنظيمات القارية والجزئية في كل أفريقيا بداية من منظمة الوحدة الأفريقية⁽⁵⁾.

وعندما نقارن التجارب الوحدوية في أفريقيا بالتجربة الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي ، نجد أن القارة الأوروبية منذ العام 1957م قد أفلحت في مسارعة الخطى نحو وحدتها بفعل تشريعات وسياسات ناجحة تنازلت فيها الدول الأوروبية عن جانب كبير من سيادتها في سبيل تحقيق امتيازات ومنافع اقتصادية أكبر وهو خط معاكس لاتجاه الدول الأفريقية التي لم تتجاوز

(1) ليذا بولغرين : السياسة الإستعمارية أدت إلي قيام دولة سيئة التشكيل في السودان.

<http://www.alryadh.com/2005/02/27/article42987.html>

(2) عادل عبد الرازق : إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الإفريقي ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 ، صص 228- 229

(3) عطية عيسوي : الاتحاد الأفريقي بين النجاح والفشل

<http://www.aljazeera.net/in-depth/african-union/2002/717-10-4.htm>

(4) بدر حسن شافعي : هو نقول وداعاً لمنظمة الوحدة الأفريقية؟

<http://www.Tslam on line.com/Arabic politics/2001/04/article25.5html>

(5) جمال محمد السيد ضلع : مرجع سابق ، صص 80-81

مرحلة التنظير و التأطير في كل تجاربها الوجودية والتكاملية (1) ، وفي خضم المعوقات والعراقيل ينبغي دائماً التأكيد علي الحدود الاستعمارية ودورها في النشأة المشوهة للدول الأفريقية عموماً ، فهي العائق الرئيس في سبيل نهضة أفريقيا .

(1) مصطفى عثمان إسماعيل: قضايا أفريقيه المعاصرة، مكتبة مدبولي ،القاهرة ،2008 ،ص23

الخاتمة

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحيرات العظمى ترجع إلى ما تزخر به من موارد طبيعية هائلة ، فضلاً عن كونها تمثل دول المنبع لمعظم المياه المتدفقة من العمق الإفريقي وفي جميع الاتجاهات ، وهي قبل ذلك تقع في المنطقة الاستوائية الأغنى بالموارد الزراعية والغابية والمناخ الأنسب لمختلف المحاصيل الإستراتيجية ، إضافة إلى غناها بالمعادن النفيسة وكذلك تمتلك المنطقة ثروة زراعية وحيوانية وسمكية بفضل موقعها على هذه البحيرات ويفوق عدد سكان المنطقة 158 مليون نسمة ينتشرون في مساحة واسعة يمكن أن تشكل عمالة وافرة لأي مشاريع نهضة المنطقة مما يغني عن هواجس الكادر البشري التي تفتقر إليها بعض الدول والضرورية لتأسيس مشاريع البنى التحتية ، كما أن منطقة البحيرات العظمى تعد من أماكن الجذب قديماً وحديثاً ولذلك طمع المستعمرون في استيطانها والاستئثار بثرواتها .

وأن منطقة البحيرات العظمى الأفريقية لم تكن قبل عملية التكالب الاستعماري الأوروبي على المنطقة أعقاب مؤتمر برلين "1884-1885" مجرد صحاري وغابات ومجاهل كما روج المستعمر الأوروبي بل كانت دوماً زاهرة وواعدة با لحضارات والممالك التي بلغت حداً من التقدم والرقي جعلها تكتشف ثرواتها وتناجر فيها وأن تتعايش فيها الكيانات السياسية المختلفة سواء في شكلها أو في مدى تماسكها الداخلي ، إذ وجدت فيها الممالك التي اختلطت فيها الأجناس والألوان والثقافات والأديان واستطاعت أن تكون مؤسسات سياسية علي درجة من التقدم والتطوير ليس فقط في وجود ملوك ولكن برلمانات وقوانين تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين إضافة إلى وجود علاقات مع العالم الخارجي .

وبالنسبة للحدود السياسية قبل الاستعمار فإن وجود دول وممالك ومجتمعات رعوية وزراعية يثبت أن منطقة البحيرات العظمى قد عرفت مفاهيم للحيز المكاني والحدود المحددة له سواء أكانت منطقة زراعية أو رعوية أو إقليم مملوك لجماعة ما ، وأن حرفة الزراعة والرعي لا يمكن أن تكون عائقاً في سبيل أن يرتبط الإنسان بإقليم معين ولذلك فإن قيام الحدود السياسية في منطقة البحيرات العظمى لها وجود متجذر لدى مجتمعات وكيانات المنطقة ، وبالمفهوم الذي يتفق مع الأحوال والعلاقات السياسية لتلك الوحدات ويتفق كذلك مع ظروف الحياة المعيشية البسيطة للجماعات والشعوب ولا تعيق السير الطبيعي لحركة المجتمع ، أي أنها معاكسة للحدود الاستعمارية في الأهداف والمهام .

وعلى الصعيد الاجتماعي لوحظ أن الانقسامات العرقية عبر حدود دول منطقة البحيرات وإن مثلت في جانب منها عنصراً سلبياً فإنها أيضاً لاسيما في حالات عدم التعسف في فصل الحدود كانت بمثابة عنصر تهدئة وضبط حفاظاً على وشائج الصلة بين الطرفين وأن مفتاح فهم أسباب الصراعات والنزاعات في منطقة البحيرات العظمى يعود إلى الألام القاتلة التي خلفتها الحقبة الاستعمارية إذا إنه بعد مؤتمر برلين (1884-1885) قسمت القارة الأفريقية ، وفي منطقة البحيرات العظمى تم استحداث حدود من دون وضع أي اعتبار للحدود القبلية التقليدية وولاءات تلك القبائل ولذلك تناثرت أفخاذ القبائل والعشائر بين الدول مما أدى إلى حالة عدم الاستقرار في مرحلة ما بعد الاستقلال .

إن جذور الحروب والصراعات قد غرست جذورها خلال المرحلة الاستعمارية لمنطقة البحيرات العظمى من خلال تكوين الدولة بصورة مصطنعة لمصلحة القوى الاستعمارية بالإضافة إلى استغلال تلك القوى للتناقضات الأثنية في المستعمرات بالمنطقة مما هيا الأجواء ووفر الأرضية المناسبة للصراعات الداخلية الناجمة عن تلك التناقضات ، علاوة على أن القوى الاستعمارية لم تبذل أي جهد لإعداد مستعمراتها للاستقلال وهو ما يعتبر سلوكاً "طبيعياً" من جانب تلك القوى التي لم يكن يعنىها على الإطلاق تنمية مستعمراتها أو إعدادها للاستقلال ، لأنها ببساطة لم تتنازل طواعية عن احتلالها لتلك المستعمرات ، وإنها اضطرت لذلك نتيجة لرفض شعوب المنطقة للاحتلال الأجنبي لأراضيها ، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الموروثات الاستعمارية والتناقضات الإثنية الداخلية لمجتمعات المنطقة ترافقت مع حدوث تجاوزات ضخمة في سياسات الكثير من دول المنطقة بعد الاستقلال ، لاسيما على صعيد اتباع سياسات متحيزة لصالح الجماعة أو الجماعات الأثنية التي ينتمي إليها كبار المسؤولين في دول المنطقة ، فإنها كانت أيضاً انعكاساً للتناقضات الأثنية التي صنعها وضخمها الاستعمار ، وهو ما كان سبباً في الكثير من الصراعات والحروب في المنطقة .

وكان أيضاً من آثار الاختلافات العرقية وتغذيتها من قبل الاستعمار ظهور أهم المشكلات الناتجة عن الحدود الاستعمارية في دول منطقة البحيرات العظمى وهو غياب مفهوم الوحدة الوطنية اللازمة لصهر التنوع الإثني والعربي واستخدامه لخدمة الأهداف الوطنية نتيجة لغياب الدولة الفاعلة كمؤسسة مركزية في كثير من دول المنطقة .

ويتضح من دراسة تاريخ الصراعات والحروب في منطقة البحيرات العظمى أن الدول الاستعمارية التي لعبت دورها في ترسيم الحدود في منطقة البحيرات العظمى قد صدرت في ذلك عن سياسة مرسومة هدفها إثارة المشاكل بين الدول الناشئة بعد الاستقلال لكي يتاح للدول الاستعمارية أن تواصل التدخل في شؤون المستعمرات السابقة حتى بعد صيرورتها دولاً مستقلة، ولذلك نجد أن هناك تدخل دولي وإقليمي كذلك من أجل المصالح والغايات الخاصة بها في هذه الصراعات، بل أصبح هذا التدخل ظاهرة ملموسة ومشاهدة في شؤون المنطقة وقد اتخذ هذا التدخل عدة أشكال منها التدخل عن طريق تصعيد الحرب الأهلية أو التدخل بهدف دعم العمليات الانفصالية عن طريق دعم حركات التمرد أو التدخل من أجل الإطاحة بالنظم الحاكمة من خلال الانقلابات العسكرية وحقيقة الأمر أن مهمة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى تقع على عاتق شعوب هذه المنطقة وليس على التدخل الخارجي خاصة وأن هذا التدخل قد زاد من حدة الصراعات ولم يخفف منها وقد أثبتت خبرة التدخل الدولي في رواندا والكونغو الديمقراطية صحة ذلك .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أرسى نظم وقوانين اتجهت إلى ضرورة احترام الحدود الموروثة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد يزعم البعض أن قرار مؤتمر القمة الأفريقي الأول في القاهرة عام 1964 والمتعلق باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كان أحد العوامل الهامة في استقرار المنطقة إلا أن الواقع يشهد بحجم الصراعات والحروب التي وقعت في المنطقة وأن الإبقاء على الحدود كما هي لم يكن حائلاً مانعاً للصراع .

وأن مبدأ قدسية الحدود ليس هو السبب الأول في الحفاظ على الأمن والاستقرار إذ يظل التساؤل لماذا احترمت دول المنطقة هذا المبدأ وتمسكت به دون غيره من المبادئ والاعراف الدولية، فضلاً عن تعارض هذا المبدأ مع مبدأ حق تقرير المصير عند بعض رجال القانون، ناهيك عما يثيره بعض فقهاء القانون حول إشكالية صياغة القرار الوارد به هذا المبدأ بشأن الحدود عند الاستقلال نظراً لافتقار بعض الحدود للتحديد النهائي المقبول عند الاستقلال .

وأن الاعتراف الدولي لاسيما من جانب القوى الدولية الفاعلة هو دون غيره هو العنصر الفاعل وإن لم يكن الوحيد في الحفاظ على السلامة والاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات حيث أن إدراك الكثير من الدول والجماعات أن مطالبها الحدودية أو الانفصالية لن تحظى بقبول المجتمع الدولي قد حال في كثير من الأحيان دون حدوث تغيير في الحدود، كما أدى إلى فشل كافة المحاولات التي جاءت بالمخالفة لواقع الاعتراف الدولي .

وكان من أهم آثار وتداعيات الحروب والصراعات علي المنطقة بروز عدة ظواهر سلبية أثرت علي استقرارها منها تفاقم مشكلة اللاجئين وظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة ومشكلة انهيار الدولة وتعويض مؤسساتها وأجهزتها وانتهاكات حقوق الإنسان ،أي أن نتائج هذه الصراعات امتدت لتشمل كل نواحي الحياة لكل المنطقة بحيث كانت المحصلة النهائية هي التخلف وانعدام التنمية والإستقرار .

ومن خلال تدعيم الاتجاهات القائمة على التعاون الاقتصادي بين دول منطقة البحيرات العظمى ومع غيرها من الدول الإفريقية في إطار مشاريع التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل كل دولة ،الأمر الذي من شأنه أن يساعد علي إضعاف الظواهر السلبية التي تنشأ عن التفاوتات بين الحدود العرقية والسياسية وخاصة في ظل احترام هذه الدول للحدود الاستعمارية الموروثة .

ورغم تعدد وتنوع أسباب المنازعات الحدودية في منطقة البحيرات العظمى فإن قرار ادعاء مطالب حدودية وكيفية تتبع هذه المطالب يظل رهين الإرادة السياسية للدولة وطبيعة علاقتها بالدولة الأخرى الطرف في النزاع كما أن طبيعة العلاقة بين الجانبين تحكم بدورها سبل إدارة وتسوية النزاعات وهذا ما يفسر استمرار سيادة دول منطقة البحيرات العظمى في ظل نطاق الحدود الموروثة عن المستعمر رغم كافة عيوبها.

وأن واقع الدولة في منطقة البحيرات العظمى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو العنصر الرئيسي الفاعل في الحفاظ على الأمن والاستقرار وهو الذي سمح باستمرارية حدودها دون تغيير حيث أدى الضعف الاقتصادي بمؤشراته المختلفة إلى عجز دول المنطقة عن تحمل تكلفة منازعات الحدود لاسيما وأن احتمالات تطورها إلى حرب عسكرية ليست بالقليلة .

ولذلك فإن إخفاق خطط التنمية متضافرة مع التعددية العرقية التي تعاني منها معظم دول المنطقة وكذلك مع فشل النظم السياسية في دول المنطقة بعد الاستقلال في معظمها لاسيما فيما يتعلق بالتعبير عن المصالح والتجنيد والتنشئة السياسية والعجز وعدم الرغبة أحيانا في تحقيق المشاركة السياسية كل هذه العوامل والاعتبارات كانت بمثابة ضغوط تمارس على النظم السياسية في دول المنطقة أدت إلى انكفاء هذه الدول داخليا على مشكلاتها الذاتية دون حاجة لإثارة منازعات إضافية مع الدول المجاورة قد يكون لها تداعيات تؤدي إلى الإطاحة بالجماعة الحاكمة لصالح جماعة أخرى من الجماعات الطامحة لنيل السلطة .

قائمة الملاحق

- الملاحق رقم (1) : خارطة منطقة البحيرات العظمى .
- الملاحق رقم (2) : خارطة نهر الكونغو و روافده .
- الملاحق رقم (3) : خارطة الحدود السياسية النهرية والبرية في منطقة البحيرات العظمى .
- الملاحق رقم (4) : خارطة الحدود السياسية بين كينيا و تنزانيا .

الملحق رقم (1)

خارطة
منطقة البحيرات العظمى



المصدر :- Gerard Prunier .the Rwanda crisis 1959 1994, London : C.hurst ,1995, p 19

الملحق رقم (3)

خارطة

الحدود السياسية النهرية والبرية في منطقة البحيرات العظمى



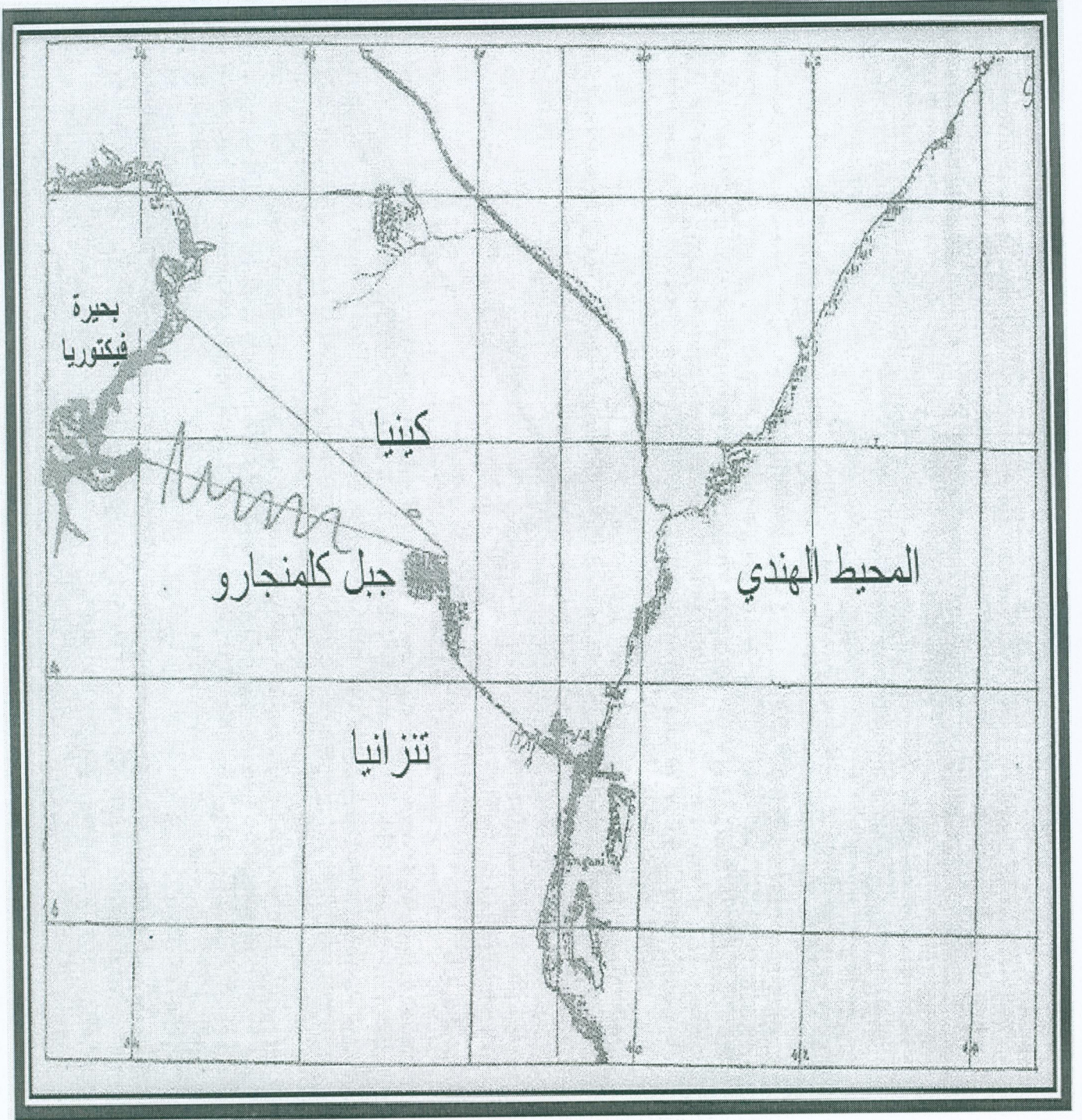
المصدر : منى محمود بهي : الحدود السياسية النهرية في أفريقيا ، رسالة
دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ،

2007 ، ص 17

الملحق رقم (4)

خارطة

الحدود بين تنزانيا و كينيا



المصدر : Heinz Schneppen: why Kilimanjaro is in Tanzania ,national museums of Tanzania ,dar Es Salaam ,1996 ,P17

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق المنشورة .

1. الأمم المتحدة: قرار الجمعية العامة 1514 (د.15)، المؤرخ في 15-14 ديسمبر 1960 .

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم 23 (A/60/23) .

2. الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن رقم 169 الصادر في عام 1961.

<http://en.wiki.source.org/wiki/united-nations-security-council>

Resolution-196 .

3. الأمم المتحدة : ميثاق الأمم المتحدة ، 1945 .

<http://www.un.org/ar/documents/chartar> .

4. البيان الصومالي الكيني في أروشا 28 أكتوبر 1967، (وثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية القاهرة ، عند 19 ،يناير 1970) .

5. بيان الأحزاب الصومالية في الإقليم الشمالي لكينيا مارس 1962 (وثائق منشورة في المجلة السياسية الدولية ، القاهرة عدد 19 ،يناير 1970) .

6. التصريح الصومالي الكيني في كينشاسا سبتمبر 1967 (وثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية ، القاهرة عدد 19 ،يناير 1970).

7. مذكرة وفد كينيا في مؤتمر أديس بابا 1963 (وثائق منشورة في مجلة السياسية الدولية ، القاهرة عدد 19 ،يناير 1970) .

8. منظمة الوحدة الأفريقية: تقرير الأمين العام بشأن البحيرات العظمى ، طرابلس ، الدورة العادية ، 65 ، 24-28 فبراير ، 1997 .

9. منظمة الوحدة الأفريقية ،ميثاق الوحدة الأفريقية ، 1997 .

<http://www.Africa-union->

[org/root/au/Doucments/Treaties/Text/OAU-charer-1963BD](http://www.Africa-union.org/root/au/Doucments/Treaties/Text/OAU-charer-1963BD) .

ثانياً: المراجع العربية والمعربة .

1. أحمد أبو الوفا: الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977 .
2. أحمد علي إسماعيل، وأمل إسماعيل شاور: أفريقيا المعاصرة البيئية والإنسان والتحدي، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989 .
3. أرشي مافيجي، التشكيلات الاجتماعية في أفريقيا، ت: مصطفى مجدي الجمال، مركز المدينة للإعلام والنشر، القاهرة، 2007 .
4. ألان ب. ميريام: مأساة الكونغو، ت: حسن التميمي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1961 .
5. إلهام محمد علي ذهني : بحوث ودراسات في تاريخ أفريقيا الحديث ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 2009 .
6. أمين حامد زين العابدين : اتفاقية السلام الشامل وخلفية الصراع الفكري ، الخرطوم ، مطبعة جامعة الخرطوم ، 2007 .
7. أيمن السيد شبانه: التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006 .
8. بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1987 .
9. بطرس بطرس غالي: منظمة الوحدة الأفريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1964 .
10. جمال حمدان: إفريقيا الجديدة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1966 .
11. جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، القاهرة ، 1982 .
12. جودة حسنين جودة: جغرافيا أفريقيا الإقليمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996 .
13. حمدي الطاهري: أفريقيا من الاستعمار إلي الاستقلال ، مكتبة الأدب ، القاهرة ، ج1 ، 1998 .

14. حمدي عبد الرحمن حسن: العسكريون والحكم في أفريقيا ،مركز دراسات المستقبل الأفريقي ،القاهرة ،1996 .
15. حمدي عبد الرحمن حسن: قضايا في النظم السياسية الافريقية ،مركز دراسات المستقبل الأفريقي القاهرة ،1998 .
16. حورية توفيق مجاهد: نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق ،مكتبة الانجلو المصرية ،القا
17. خليل حسين : موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية ، ج 2 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2012
18. ربيع عبد العاطي عبيد: دور منطقة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ،دار القومية العربية للثقافة والنشر ،القاهرة ،2002 .
19. روزا اسماعيلوفا: المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية هل يمكن حلها ، ت:سامي الرزاز ،دار الثقافة الجديدة ،القاهرة ،1983 .
20. رونالد أوليفر ، أنتوني أتمور: أفريقيا منذ عام 1800 ، ت:فريد جورج بوري ،المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ،2005 .
21. س . ج . سلجمان: السلالات البشرية في أفريقيا . ت:يوسف خليل ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،1980 .
22. شوقي الجمل ،تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،1980 .
23. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،1980 .
24. صلاح الدين عامر: قانون التنظيم الدولي ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2002 .

25. صلاح الدين الشامي: دراسات في الجغرافية السياسية المعاصرة ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، 1973 .
26. طه عبد العليم رضوان: الجغرافية السياسية ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، 1973 .
27. عادل عبد الرازق: إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 .
28. عبد الرحمن محمد الصالحي: دليل الدول الأفريقية ، الجمعية الإفريقية القاهرة ، 1991 .
29. عبد السلام إبراهيم بغدادي: دليل الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2007 .
30. عبد العزيز كامل: قضية كينيا ، دار القلم ، القاهرة ، 1961 .
31. عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية ، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1977 .
32. عبد الملك عودة : الاشتراكية في تنزانيا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1967 .
33. عبد الملك عودة : سنوات الحسم في إفريقيا (1960-1969) ، دار الكاتب العربي ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2005 .
34. فيصل عبد الرحمن : القانون الدولي ومنازعات الحدود ، الشركة الوطنية للنشر ، أبو ظبي ، 1982 .
35. كولين ليجوم: الجامعة الأفريقية دليل سياسي موجز ، ت: أحمد محمود سليمان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، 1966 .
36. ل. جراي كوان: مشكلات القارة الإفريقية فيما بعد الاستقلال ، ت: عبد العليم السيد منسي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1966 .
37. محمد أزهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 .

38. محمد ثابت: جولة في ربوع أفريقية بين مصر ورأس الرجاء الصالح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948 .
39. محمد خميس الزوكة: جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2000 .
- 40 . محمد عاشور مهدي: التعددية الإثنية...إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002
41. محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، 1996 .
42. محمد عاشور مهدي: دليل الدول الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007 .
43. محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية السياسية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، بيروت، 1997 .
44. محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971 .
45. محمد عبد الغني سعودي: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2008 .
46. محمد عبد الفتاح إبراهيم : إفريقيا من مصب الكونغو إلي منابع النيل في هضبة البحيرات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969 .
47. محمد كامل ياقوت: دراسات في الجغرافيا السياسية والدولية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت) .
48. محمد كامل ياقوت: الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، عالم الكتب، القاهرة، 1971
- . محمود شاكر : التاريخ الاسلامي، ج6، المكتب الاسلامي، بيروت، 1985

49. مصطفى عثمان إسماعيل: قضايا أفريقية معاصرة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2008 .
50. مصطفى علوي: أزمة قارة ودراسة في العلاقة بين أزمت التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1986 .

51 . نبيل أحمد حلمي ، سعيد سالم حماد : قانون المنظمات الدولية ، الزقازيق ، 2007

52. والتر رودني: أوروبا والتحالف في أفريقيا ، ت: أحمد القصير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1988 .

ثالثاً المؤتمرات والندوات العلمية .

1. السعيد البدوي: جغرافية الصراع في هضبة البحيرات ، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2002 .
2. صبحي قنصوه: الأزمة الرواندية: خلفيات وديناميات الصراع من أجل الهيمنة السياسية الإثنية (1959-1994) ، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1999 .
3. عبد الجيد عمار: الصراعات والحروب الأهلية الأسباب والنتائج ، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1999 .
4. عبد الحميد بن خيال ، عوض الحداد: الاستعمار ومشاكل الحدود السياسية في إفريقيا ، مجموعة البحوث المقدمة في المؤتمر العلمي العالمي حول الاستعمار والفراغ ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1991 .
5. عبد العزيز راغب شاهين: التنوع والصراع الإثني في بعض مجتمعات حوض النيل ، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، 1999 .

6. عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002 .
7. عزة عبد المحسن خليل: المجتمع المدني في أفريقيا وأفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية: جامعة القاهرة، 2005 .
8. محمد أبو الفضل: الكونغو الديمقراطية المخاطر والتحديات، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1999 .
9. محمود أبو العينين: دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية في ظل الجمهورية الثالثة، مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1999 .
10. محي الدين محمد مصيلحي: دور شركة شرق أفريقيا البريطانية في التمهيد لاستعمار أوغندا، ندوة حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987 .

رابعاً الرسائل العلمية .

1. أحمد إبراهيم محمود: التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004 .
2. أحمد إبراهيم محمود: ظاهر الحروب الأهلية في أفريقيا، دراسة في أسباب نشأة الظاهرة ونتائجها، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة 2000 .
3. أحمد الزروق أحمد الرشيد: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2006 .
4. جرجس عريان مرقص: التنافس بين البعثات التبشيرية في أوغندا وأثره علي استعمارها في الفترة من 1874-1896، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987 .

5. رباب محمود حلاوة: الاستعمار البريطاني في أوغندا 1886-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1988.

6. محمد عويس محمد الفقي: مصادر الطاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

7. نجوى أمين محمد الفوال: القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام منذ الأهرام منذ حرب أكتوبر 1973، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة، 1983.

8. منى محمود بهي: الحدود السياسية النهرية في أفريقيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

9. يواقيم رزق مرقص: حميد محمد المرجبي والوجود العربي في الكونغو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1975.

خامساً: البحوث والدوريات العلمية.

1. الشفيق محمد المكي: الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات أفريقيا، جامعة أفريقيا العالمية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ع24، 2000.

2. الشيماء علي عبد العزيز: أبعاد خبرة العنف السياسي في زائير، مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، ع129، 1997.

3. جمال محمد السيد ضلع: أزمة الشرعية السياسية في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ع68، 2004.

4. جمال محمد السيد ضلع: قضايا الدولة في أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ع25، 2003.

5. حمدي عبد الرحمن حسن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا القضايا والنموذج وأفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع133، 1993.

6. خالد حنفي علي: البحيرات العظمى ومستقبل السلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع150، 2002.
7. رانيا حسين خفاجة: الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع150، 2002.
8. سلوى محمد لبيب: ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة أفريقية العالمية، الخرطوم، ع4، 1975.
9. عبد الرضا الطعان: مساهمة أولية في دراسة بعض جوانب الأقليم، مجلة دراسات قانونية، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، السنة الثانية، العدد الثاني، 1972.
10. عبد العزيز كامل: الحدود السياسية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع107، 1992.
11. عبد الله الشهاوي: أزمة نظام الحكم في زائير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع6، 1966.
12. عبد الملك عودة: الأقليات الآسيوية في شرق أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع6، 1966.
13. عز الدين شكري: أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسي الدولية، القاهرة، ع110، 1992.
14. علي مزروعي: التركيب السياسي في القارة الأفريقية، ت: حسن شكري، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع55، اليونسكو، 1984.
15. كريس ماينايتتر: دراسة مختصرة لمعاهدة إنشاء الاتحاد الأفريقي، ت: ضياء أمبابي، مجلة أفق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، مجلد3، ع12، 2002.
16. محمود عبد الله نجم: أفريقية والاستعمار، دراسة تقويمية في أصول التطور الجيوبوليتيكي، مجلة البحوث التاريخية، جامعة قاريونس، السنة 11، العدد2، 1989.

17. نبيل محمد دقيل ، عصام عبد الوهاب محمد: المؤسسة العسكرية والعمل السياسي ،مجلة دراسات أفريقية ،جامعة أفريقيا العالمية ،الخرطوم ،ع27 ،س17 ،2002 .

18. نجوى أمين الفوال: الانقلاب العسكري في أوغندا هل يعيد التاريخ نفسه؟ مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،ع66 ،1981 .

19. نجوى أمين الفوال: أوبوتي والجمهورية الثالثة في أوغندا ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،ع112 ،1993 .

20. هاني رسلان: الحدود الجنوبية للوطن العربي ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،ع112 ،1993 .

21. هنأ سيد محمود: معلومات أساسية عن جمهورية تنزانيا المتحدة ،مجلة آفاق أفريقيا ،الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ،القاهرة ،م4 ،ع15 ،2003 .

سادساً: الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

1. أبشر الأمم الأمين : الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي

www.iua.edu.sd/iua-magazine/african.../004.doc

2. أحمد فضل :وطن المليون ميل يتناقص من أطرافه .

<http://www.Alsahafa.Info/index.Php?type=3 &id=2147502660> .

3. الخضر عبد الباقي :قبائل أفريقيا حقوقنا قبل انتمائنا للدولة :

<http://www.Islame on line.net/Arabic/news/2001->

[04/15/article.srticle.shtml](http://www.Islame on line.net/Arabic/news/2001-04/15/article.srticle.shtml).

4 السيد مصطفى أحمد : القضية الفلسطينية ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار

<https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=forums&srcid>

5. المدني الأزهرى: الولايات المتحدة الأفريقية - الرؤية وسبل تفعيل الآليات.

<http://www.Greenbook studies.com/ar/Lectures/ Leectuream8.doc> .

6. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: جمهورية تنزانيا الاتحادية .

<http://www.Sis.gov.eg/Ar/story.aspx?sid=3873>.

7. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: دول حوض النيل .

<http://www.Sis.Gov.eg/ar/story.aspx?sid=3431>.

8. أمين حامد زين العابدين :أزمة أبيي ما بين القانون الدولي ومسألة التحكيم

<http://www.sudanile.com/2008-05-19>

9. أمين حامد زين العابدين: مشكلة أبيي ومبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار .

<http://www.sudanase on line.com/Ar/Article/19682> .

10. بدر حسن الشافعي: الكونغو شركات النهب توجج الصراعات إسلام اون لاين نت -

الأخبار- الكونغو شركات النهب توجج الصراعات .

11. بدر حسن الشافعي: في البحيرات العظمى...فرنسا ترندي ثوباً أمريكياً.

<http://www.Islam on line .net/arabic/politics/2001/08/ article24.shtml> .

12. بدر حسن شافعي: هل نقول وداعاً لمنطقة الوحدة الأفريقية .

<http://www. Islam on line .com/Arabic/politics/2001/>

[04/article25.shtml](http://www. Islam on line .com/Arabic/politics/2001/04/article25.shtml) .

13. تقرير السودان: الاستجابة للحروب الرعوية .

<http://www.smallermsurvey.org/pdfs/hsba-sib-8.responses-Arabic.pdf> .

14. جمعية سعيد سرير ،حق المصير بين النظرية والتطبيق .

<http://www.Azzahf alakhder.com/contdent/view/ 10599> .

15. جوناثان باور: إعادة رسم خريطة أفريقيا بمقياس القبلية .

<http://www.aljareda.com/paper.php?Source=Akbar &>

interpage & sid=10781 .

16 . حسن حسين الشهواني : منظمة الوحدة الأفريقية الواقع والمتغيرات الدولية

[http:// pulpit . alwatan voice. Com \articles\2009\04\19. Html .](http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/04/19.html)

17 . حسن محمد أحمد : التجمعات الاقتصادية في أفريقيا

<http://www.masress.com/october/123403>

18. حلمي الشعراوي : مأزق "الديمقراطيات" الكبرى في أفريقيا.

<http://www.Alghad.com/?news=300259> .

19. حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العراقية والسياسية في أفريقيا (الأسباب والأنماط

وآفاق المستقبل) .

<http://www.Dahsha.com/viwarticle.php?Id=31346> .

20. حمدي عبد الرحمن حسن: صراع البحيرات العظمى ،صناعة محلية وخبرة أجنبية .

<HTTP://www.ALJAZEERA.NET /LPORTAL/TEMPLATES/>

POSTINGS/POCKET.ASPX?...-902 .

21. حمدي عبد الرحمن حسن: في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة، ماذا يرتب للقرن الإفريقي؟

<http://www.Albyan-magazine.com/dialogues/8.htm> .

22. حيدر إبراهيم علي: إفريقيا والديمقراطية الغربية .

<http://www.Ssc-sudan.org/ar/default.aspx?tabid=9&articleid=54> .

23. رانيا حسين عبد الرحمن: خلفيات الحروب الأهلية في أفريقيا .

<http://www.ALBAYAN - Magazina.COM/FILES/AFRICA/ 3.HTM> .

24 . طارق حسني أبوسنة : الأندوجو والتكتلات الإقليمية الأفريقية

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216699&eid=1829>

25. طلعت رميح: الديمقراطية...أداة تفكيك .

<http://www.Arabrenewaml.org/articles/11549/1/>

26alae:aice eybib/owie 1.html .

26 . عاصم فتح الرحمن أحمد : التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية .. جماعة التنمية

لدول الجنوب الإفريقي (سادك) أنموذجا

<http://www.Sudanile.com/2008-05-12.html>.

27. عبد العزيز عرتن: الصومال في سطور.

[http://somaliantoday.net.com/news/index?option=com...=31 & Itemid=41](http://somaliantoday.net.com/news/index?option=com...=31&Itemid=41) .

28. عبد الله عبد الرازق إبراهيم: 15 نوفمبر وبداية تقسيم إفريقيا .

<http://www.ahram.org.eg/archive/2003/11/18/>

Opin.htm .

29. عطية عيسوي: الاتحاد الأفريقي بين النجاح والفشل .

<http://www.Aljazeera.net/in-depth/African-union/2002/717-10-4>
htm .

30. ليذا يولغرين: السياسة الاستعمارية أدت إلى قيام دولة سيئة التشكيل في السودان .

<http://www.Alriyadh.com/2005/02/27/article42987.html> .

24. مازن محارب: دراسة في الفكر الجيوستراتيجي حول قوات الدولة .

<http://www.Awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-006.htm> .

25. محمد جمال عرفة: هل تبدأ حروب المياه من حوض النيل؟

[http://www.Islamonline.net/Servlet/Satewwite?/C=Article-C & pageName=zone-Arabic-News/nwalayou:59955](http://www.Islamonline.net/Servlet/Satewwite?/C=Article-C&pageName=zone-Arabic-News/nwalayou:59955) .

26. محمد صالح أيوب، فضل عبد الرازق: الحدود الوهمية في القارة الأفريقية .

<http://www.Aljazeera.net/nr/exeres/54d70d47d...7fb615f.htm> .

27. محمد عدنان مراد: جومو كينياتا، رميح كينيا اللاهب .

[http://www.awa - dam .org/politic/32/fkr32 - 016 .htm](http://www.awa-dam.org/politic/32/fkr32-016.htm) .

3 محمد مهدي عاشور: مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا

<http://qiraatafrican.com/view/?q=422>

28. محمود عبد الرحمن الشيخ: الحدود الأستعماريه وأثرها في مشكلات إفريقيا .

[http://www.Meshkat.net/index.php/meshkat/index/ 5/5075/content](http://www.Meshkat.net/index.php/meshkat/index/5/5075/content) .

29. منفذ بن محمود السقار: الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية.

[http://saaid.net /doat / mongiz /16 .htm](http://saaid.net/doat/mongiz/16.htm) .

30. هاشم محمود الأشقر: قارة الانقلابات العسكرية .

<http://pulpit . Alwatan voice.com/content-162753.html>.

31. هيثم محمود الأشقر: قارة الانقلابات العسكرية .

<http://alhasad.net/spip.php?article777>.

سابعاً: المعاجم والموسوعات .

1. ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج8، ج22، 1981.

2. أ . س . أتينو - اوديامبو: السياسة والكفاح الوطني في شرق أفريقيا (1935-1919)

،موسوعة تاريخ أفريقيا العام،اليونسكو، ج7، 1990 .

3. ألبير أدو بواهن: الاستعمار في أفريقيا أثارة ومغزاه ،موسوعة تاريخ أفريقيا العام ،المجلد السابع ،اليونسكو ،ج7 ،1990 .

4. ج . ن . أوزر يغوي: تقسيم افريقيا وغزوها علي يد الأوروبيين نظرة عامة موسوعة تاريخ أفريقيا العام ،اليونسكو ،ج7 ،1990 .

5. محمد عبد الغني سعودي: الموسوعة الأفريقية ،الجغرافية السياسية لأفريقية معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة ،المجلد الأول ،1997 .

6. موريس كروزيه: تاريخ الحضارات العام (المعهد المعاصر) ترجمة يوسف أسعد داغي ،فريد م. داغر ،عويدات للنشر والطباعة ،بيروت ، المجلد السابع ،2003 .

ثامناً: المراجع الأجنبية.

1. Edward Anthony Miner: Language Ideology and power .
2. Evan Iuad: frontier disputes in modern international relation ,London ,1970 .
3. Filip Reyntjens: Burundi Recent History in Africa south of the Sahara ,London ,1997 .
4. Gerard prunier: The Rwanda Crisis 1959 - 1994 ,London: Churst & Co ,Ltd ,1995 .
5. Heinz Schnepfen: Why Kilimanjaro is in Tanzania , Dar Es Salaam ,1996 .
6. Ian brownlie: African boundary (Alegal and Deiplomatic Encyclopedia) ,London 1979 .
7. Johnston .H.H: Ahistory of the Colonization of Africa by Alien Races ,Cambridge ,1913 .

8. June Afrque: the Atlas of Africa ,Regine 1973 .
- 9.Kenneth Ingham: the making of modern Uganda ,London ,1958 .
10. Michel foucher: front Et frontier ,un tour dumond Geopolitique (foyard: librairie foyard) ,1991 .
11. Mukherje ramkrishna: the problem of Uganda ,berlin ,1959 .
12. Okwudiba Nnoli: Ethnic conflect in Africa "codesria - Bulletin" ,Dakar ,Senegal ,1989 .
13. Peter Ritner: The Death of Africa , new York ,1960 .
14. Robert . d .Hodgson and elvyn .A. Stonman: the Changing Map of Africa , (D.van Nostrand compang) New Jersey ,1963 .
15. Ruth slade: the Belgian Congo ,London ,1960 .
16. Science Morris .H.S: Ethnic Group in Encyelopodia of Social ,Newyork ,1974 .
17. Surya . p . Sharma: International boundary disputes and international law ,Bombay 1976 .

تاسعاً: البحوث في الدوريات الأجنبية .

1. Jeuan Griffiths: The scramble for Africa IN herited political Boundaries The geographical journal ,London ,vol152no2 ,July 1986 .

عاشراً : الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)

1. abdalla hamadnalla: problems of tribal intermixing with neighbouring countries .

<http://www.Sudan vision daily.com//modules.php? name = news & file=articmle & sid=10443> .

2. B B C new ,Africa: Burundi's deadly deadlock .

<http://news.bbc.Co.uk/2/hi/Africa/1283930.Stm> .

3. Bernard Droz: regards sur La decolonization de L'Afrique Noire .

<http://labyrinthe.Revues.org/index 306.html> .

4. ,Burundi:

<http://www.cartage.org lb/en/themes/geoghist/>

histories/history/his countries/B/Burundi .

5. Catharine Newbury: ethnicity and the politics of history in rwanda .

<http://www.Jstor.org/stable/4187200>.

6. Colonial period/Rwandan history (1880-1962)

<http://www.Survivors-fund.org.uk/resources/history/ colonial.php> .

7. Colonial Rwanda:

<http://www.Rwanda gate way.org/rubrigue.php32 Id-rubrique=80>.

8. Congo .democratic republic of the country overview Location and size

<http://www.netionencyclopedia.com/economies/Africa/Congo-Democratic-republic-of-The.html> .

9. Congo ,democratic republic of the: history ,geography .

<http://www.Info please.com/lpa/A0198161.html> .

10. east Africa living . encyclopedia ,rwanda-history.

<http://www.Africza.upenn.edu/neh/rwhistory> .

11. Gerrit Oliver: Regional integration in Africa: Apolitical perspective .

<http://www.Garnet.Sciencespo bordeaux.fr/Garnet% papers% 20PDF> .

12. Herbert weiss :war & Peace in the Democratic Republic of the Congo:

<http://www.Unc.edu/depts/diplomat/AD-Lssues/ amdipl-16weiss.Html>.

13. Joe Kodzo Homzo: Le Pan African Isme ,my the Ou réèalité:

<http://www.Africa commons.org/panafricanisme.pdf> .

14. Kenya population .

<http://www.history central.com/nation by nation/Kenya/population> .

15. Lāménagement Linguistique Dans Le Monde: Congo - Kinshasa .

<http://www.tlfq.ulaval.ca/axl/afripue/czaire.htm>

17. Levina Kato: Lake nyasa border dispute resolvable . <http://www.Daily news.co.tz/bunge/?n=7245 & cat=bunge> .

18. Mwayila Tshiyembe: Difficile Gestation De L'union africaine .

<http://www.Monde-Diplomatique Fr/2002/07/ tshiyembe/16697> .

19. Pirre Englebert ,Stacy Tarango. Matthew carter: Dismemberment and suffocation ,acon Tribution to the Debate on African Boundaries .

<http://www.politics.pomona.edu/penglebert/borders-final.pdf>.

20. Stanley.sit henry Morton

<http://Encyclopedia2.The free dictionary.com/Stanley +sir +henry +morton> .

21. Tanzania-History .

<http://www.Talktalk.co.uk/reference/encyclopaedia/>

Hutchinson/m0019869.html.

22. the Lord's Resistance Army (Lra):

<http://Global Security.org/Military/World/para/Lra.htm>.

23. the scramble for Africa: the Helgoland treaty

<http://African history.about.com/cs/eracolonialism/ a/heligoland.htm> .

24. the world at wer-congo free state.1876-1908.

<http://www.shudak.de/timelines/congofree state /1876-1908 html>.

25. Tribes & Ethnicities -Tanzania.

<http://www.Ahadieast africa .com/eastafrica/tribes. php-14k>.

26. van Acker, katrien vandar heyden: Democratisation en ouganda, un modele?

<http://www.Ua.ac.be/objs/00111114.pdf> .

27. why mountain Killimanjaro is in Tanzania ?

<http://my Afrca.wordpress.com/2006/09/27/why-mountain-Killimanjaro-is-in-Tanzania> .